

# میرا بیسلاخی

مع التعليقات

- الماتن اشیر الدین الابهري
- الشاح میر السید الشریف الجرجانی
- المحشیان محمد بن غلام محمد
- المفتی محمد عبد الله التونکی
- الناشر محمد رضا الحسن القادری



دارالاسلام



هَذَا كَلَامُنَا بِنَصِّ كَلَامِكُمْ الْحَقُّ

الحمد لله الذي جعل في الدنيا ما لا يحصى من نعمه وجزاها في الدنيا والآخرة  
 بحسن توفيقه وفضل عونه وهداه في سبيل الحق والنجاة من النار  
 بحسن توفيقه وفضل عونه وهداه في سبيل الحق والنجاة من النار

خبرنامه

میرزا یونس

نقصی مولانا مولوی محمد رضا امام سجستانی بفرائین فخر التاجین شیخ الحدیث  
محمد جلال الدین تاجران کتب النبو با از شیرازی با تمام مولو محمد عبدالرشید بن

مطبعه عتیقه السویتی

---



لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ

فیضان نور علم

امام اعظم علی الاطلاق مؤسس فقہ حنفی ابو حنیفہ نعمان بن ثابت کوفی رحمہ اللہ  
امام المتکلمین معتمد المسلمین سیدنا الشیخ ابو منصور محمد بن محمد بن محمود ماتریدی رحمہ اللہ  
غوث اعظم شیخ طریقت حضرت سید محمد الدین عبد القادر جیلانی رحمہ اللہ  
امام ربانی مجدد الف ثانی حضرت شیخ احمد فاروقی سرہندی رحمہ اللہ  
برکتہ المصطفیٰ فی الہند شیخ محقق حضرت شاہ عبدالحق محدث دہلوی رحمہ اللہ  
شیخ الاسلام والمسلمین اعلیٰ حضرت امام اہل سنت شاہ احمد رضا خان بریلوی رحمہ اللہ

میر مجلس

مظہر رکن و محمود، رئیس الیاس، فقیہ الاسلام، شیخ الحدیث  
حضرت صاحب زادہ ڈاکٹر ابوالخیر محمد زبیر نقشبندی مجددی رحمہ اللہ  
صدر جمعیت علماء پاکستان، سجادہ نشین آستانہ عالیہ رکنیہ محمودیہ، حیدرآباد

اعیان مشاورت

مولانا فضل الرحمن بندیالوی، پیر سائیں غلام رسول قاسمی، ڈاکٹر حافظ محمد سعد اللہ، علامہ پروفیسر عون محمد سعیدی  
مولانا ابوالبرکات حق نبی سندھی، مولانا محمد اسلم محمد نعیم طیفور، احمد تراش، محمد سہیل احمد سیالوی

مؤسس و مدیر

صاحب الارشاد

فضیلیۃ الحافظ القاری المفتی غلام حسن قادری  
ناشر تراش علمیہ محمد رضاء الحسن قادری

ضابطہ و دستور

سلسلہ مطبوعات: 37 طبع: ذوالحجہ 1436ھ / ستمبر 2015ء تعداد: 300

اثیر الدین الابہری (الماتن)

(ف ۵۶۶۳/۱۲۶۳ء)

المفضل بن عمر بن المفضل الابہری السمرقندی، اثر الدین: منطقی، له اشتغال بالحکمة و  
الطبیعیات و الفلک. من کتبہ ہدایۃ الحکمة مع بعض شروحه و الیساغوجی و مختصر فی علم الہیئۃ و  
رسالة الاسطرلاب و تنزیل الافکار فی تعدیل الاسرار منطوق و جامع الدقائق فی کشف الحقائق منطوق  
و درایات الافلاک و الزیج الشامل و الزیج الاختیاری يعرف بالزیج الاثری.

(الاعلام: خیر الدین الزرکلی، ۲۶۹/۴، دار العلم للملایین، بیروت ۲۰۰۲ھ)

ایساغوجی: هو لفظ یونانی معناه کلیات الخمس ای الجنس و النوع و الفصل و الخاصة و  
العرض العام و هو باب من الابواب التسعة للمنطق. و قال بعضهم فی ضبطہ: شعر

جنس و فصل و نوع و خاصہ عرض عام جملة را ایساغوجی کردند نام  
و صنف فیہ جماعة من المتقدمین و المتأخرین کفر فور یوس الحکیم و مختصر کتاب فر فور یوس  
لابی العباس احمد بن محمد ابن مروان السرخسی المقتول سنة ست و ثمانین و مائتین و منهم الشیخ موفق  
الدین عبد اللطیف بن یوسف البغدادی المتوفی سنة..... و المشهور المتداول فی زماننا هو المختصر  
النسب الی الفاضل اثر الدین مفضل بن عمر الابہری المتوفی فی حدود سنة سبع مائة و هو مشتمل  
علی ما یجب استحضاره من المنطق سمی ایساغوجی مجازاً من باب اطلاق اسم الجزء و ارادة الكل او  
المظروف علی الظرف او تسمية الكتاب باسم مقدمته و له شروح و حواش.

(کشف الفنون عن اسامی الكتب و الفنون: مصطفیٰ بن عبد اللہ حاجی خلیفہ

کاتب چلبی ۲۰۲/۱، مکتبۃ الجعفری، طهران ۱۳۸۵ھ / ۱۹۶۷ء)

السید الشریف الجرجانی (الشارح)

علی بن محمد بن علی السید الزین ابو الحسن الحسینی الجرجانی الحنفی عالم الشرق و يعرف بالسید  
الشریف، و قال لی ابن سبطہ حین اخذه عني بمكة فی سنة ست و ثمانین انه علی بن علی بن حسین و الاول  
اعرف. اشتغل ببلاده و اخذ المفتاح عن شارحه النور الطاووسی و عنه اخذ الشرح المشار الیه و بعض  
الزهر اوین من الکشاف مع الکشف للسراج عمر البهیانی و کذا اخذ شرح المفتاح للقطب عن ولد  
مؤلفه غلص الدین ابی الخیر علی، و قدیم القاهرة و اخذ بها عن اکمل الدین و غیره و اقام بسعید السعداء  
اربع سنین ثم خرج الی بلاد الروم ثم لحق ببلاد العجم و راس هناك بحیث وصفه لعفیف الجرهی فی  
مشیخته بالعلامة فیرید عصره و وحید دهره سلطان العلماء العاملين افتخار اعظم المفسرین ذی الخلق و  
الخلق و التواضع مع الفقراء و قال غیره ان من شیوخه بالقاهرة العلامة مبارک شاہ قرا علیہ المواقف  
لشیخه العضد و قال ابو الفتوح الطاووسی و هو من اخذ عنه بعد ان عظمه جدا: شهرته تغنیني عن ذکر



نسبه وصيت مهارته في العلوم يكفيني في بيان حسيه سمعت عليه من شر حي التلخيص مع حاشيته التي كتبها على المطول وكذا مؤلفه شرح المفتاح، وقال فيه البدر العيني: كان عالم الشرق علامة دهره وكانت بينه وبين التفتازاني مباحثات ومحاورات في مجلس عمر لنتك تكرر استظهار السيد فيها عليه غير مرة وآخر من علمته ممن حضرها واتفقها العلاء الرومي الآتي في علي بن موسى وكان له اتباع يبالغون في تعظيمه و يفرطون في اطرائه كعادة العجم وله تصانيف يقال انها تزيد على الخمسين. قلت عين لي ابن سبطه منها تفسير الزهراوين ومن الشروح شرح فرائض الحنفية السراجية والوقاية والمواقف للعضد والمفتاح للسكاكي والتذكرة للنصير الطوسي والجغميني في علم الهيئة والكافية بالعجمية وحاشية على كل من تفسير البيضاوي والمشكاة والخلاصة للطبيي والعوارف والهداية للحنفية والتجريد لنصير الدين الطوسي وحل مشكله والمطالع وشرح الشمسية والمطول والمختصر وشرح طوابع الاصبهاني وشرح هداية الحكمة وشرح حكمة العين وحكمة الاشراق والتحفة والرضي في النحو وشرح نقر كارو المتوسط والخيصي والعوامل الجرجانية ورسالة الوضع وشرح شك الإشارات للطوسي والتلويع او التوضيح والنصاب في لغة العجم ومتن اشكال التأسيس وشرح العضد وتحرير اقليدس للطوسي و على قصيدة كعب بن زهير وله مقدمة في الصرف بالعجمية واجوبة اسئلة اسكندر سلطان تبريز ورسالة للوجود واخرى للوجود في الموجود بحسب القسمة العقلية واخرى في الحرف واخرى في الصوت واخرى في الصغرى والكبرى في المنطق بالعجمية وعربها ابنه السيد الشمس محمد واخرى في مناقب الخواجة بهاء الدين الملقب بنقش بند واخرى في الوجود والعدم وهما بالعجمي بهست ونيست واخرى في الافاق والانفس يعني سنريهم آياتنا في الافاق وفي انفسهم واخرى في علم الادوار وفي بعض ما تقدم ما لم يكمل وبلغنا انه الذي حرر الرضى شرح الحاجبية وكان فيه سقم كثير وقد تصدى للاقراء والتصنيف والفتيا وتخرج به ائمة نحارير وكثرت اتباعه وطلبتة واشتهر ذكره وبعد صيته ولقينا غير واحد من اصحابه. مات كما قال العفيف الجرهني و ابو الفتوح الطاوسي في يوم الاربعاء سادس ربيع الآخر سنة ست عشرة بشيراز ودفن بترية وقب داخل سور شيراز بالقرب من الجامع العتيق المسمى بمحلة سواحان في قبر بناء لنفسه، و ارخه العيني ومن تبعه في سنة اربع عشرة والاول اصح ووصف بانه كان شيخا بايض اللحية نير اوضيئا ذافصاحة وطلاقة وعبارة شقيقة ومعرفة بطرق المناظرة والمباحثة والاحتجاج ذا قوة في المناظرة وطول روح وعقل تام ومداومة على الاشغال والاشتغال وريار جح على السعد التفتازاني رحمه الله وايانا، وقد ذكره المقرئ في عقوده باختصار قال وابنه محمد برع في علوم عديدة. ومات ولم يبلغ الاربعين في سنة ثمان وثلاثين ودفن عند ابيه بشيراز.

(الضوء اللامع لاهل القرن التاسع: شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي)

٣٠/٥-٣٢٨، رقم: ١٠٨٤، دار الجليل، بيروت ١٣١٢/هـ ١٩٩٢ء)

نسبة الشرح الى السيد: اشتهر شرح مختصر الابهرى للسيد السند الجرجاني بمير ايساغوجي

وذكره اكثر علماء الرجال ولم انكر احد سوى صاحب كشف الظنون، انه نسب هذا الشرح الى: الشريف نور الدين علي بن ابراهيم الشيرازي تلميذ الشريف الجرجاني المتوفى بالمدينة سنة اثنتين وستين وثلاث مائة. (كشف الظنون ١/٢٠٤)

العدو: لم نقف على ترجمة المحشى العلامة محمد بن غلام محمدرحهما الله تعالى في كتب الطبقات و التراجم لرجال الهند.

### المفتي محمد عبد الله التونكي (المحشى)

الشيخ الفاضل الكبير عبد الله بن صابر علي الحنفي الطوكي احد العلماء المشهورين في بلاد الهند. ولد ونشأ ببلدة طوك وسافر للعلم واخذ عن المفتي لطف الله بن اسد الله الكوثلي وعن غيره من العلماء واخذ الحديث عن الشيخ احمد علي بن لطف الله السهاري بوري المحدث، ثم ولى التدريس بدهلي في مدرسة مولانا عبد الرب فدرس وافاد بها مدة، ثم ولى التدريس في كلية العلوم الشرقية او رينتل كالج بلاهور فدرس بها مدة طويلة وحصلت له الوجاهة العظيمة من اهل تلك البلدة، ثم ولى التدريس بدار العلوم في بلدة لكهنؤ فتصدر بها زمنا، ثم ولى بالمدرسة العالية بكلكتة وابتلى بالفالج في زمان يسير فاعتزل عن ذلك وسار الى بهوپال عند ولده انوار الحق ومات بها. له تعليقات على شرح السلم المسمى بحمد الله وعجالة الراكب في امتناع كذب الواجب بالعربية، وله غير ذلك من المصنفات ومن شعره الرقيق الرائق قوله مدحا للوزير عبيد الله خان الطوكي..... توفي سنة تسع وثلاثين وثلاث مئة والف بمدينة بهوپال.

(الاعلام، نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر: عبد الحى الحسنى الندوى)

١٢٩١-٢/٥/٨، دار ابن حزم، بيروت ١٣٢٠/هـ ١٩٩٩ء)

### التحديث بالنعمة

الحمد لله واحسانه على ما وفقنا لطبع هذا الكتاب المشهور في علم الميزان المسمى بايساغوجي و شرحه للسيد الشريف مع تعليقاته الجديدة الفريدة بعد ١٢١ سنوات من طبعته الاولى. تفضل علينا بالنسخة المطبوعة صاحب الفضيلة الشيخ عبد المصطفى ابن المفتي محمد عبد القيوم الهزاروي روح الله وروحه رئيس الجامعة النظامية الرضوية بلاهور وامرنا بطبعه استاذ الاساتذة الفاضلين المفتي ابو الفيض محمد فضل الرحمن الكولروي البنديالوى شيخ الجامعة منظر الاسلام الحنفية الغوثية بخير آباد، ديره اسماعيل خان. جزاهم الله تعالى وايانا وافاض علينا من بركاته العلمية وفيوضاته الروحانية وكراماته الجليلة والخفية.

ناشر التراث العلمية الاسلامية

محمدرضا، الحسن القادري

غفر الله له ماتقدم من ذنبه ومات اخر

٥ من شهر ذى الحجة الحرام ١٤٣٦هـ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى وبعد فيقول العبد الضعيف اللامعيف الراجي رحمة ربه  
القوي القادر المدعو بحكمه بأقرب جعل الله بطنه خير من الظاهر وآية حسن الخلق  
انه لما كانت العجالة النافقة السريعة والرسالة النافقة الرشيدة المسماة بالخشية الجديدة المولفة  
الافضل المحققين وحسن المدققين المشهور بالخواج والاطراف والمذكور بالآباء جادوا الاكابر والفاضل  
الحليل والعالم النيل مولانا المولوي محمد بن غلام محمد نور الله مضجعه ففتح مصرعه حاشية  
سنية وصحيحة زرينية نافقة في تلك الديار رانحة بهاتيك الاسرار وكانت اعناق الطلبة  
ممتدة اليها وبهمهم مقبل عليها فاقتر حرامرة بعدمة والنسوا كره غيب كره الى الحضرة العلية و  
السنة السنية مركز دائرة العلوم النافقة محراب كره الفنون العقلية بدرسا تحقيق شمس علماء التفسير  
الحجج الارب والنظر الاديب محمود الاكابر والا صاغر محمود الاشبه والنظر سيدنا دستانا  
ومولانا المولوي الحافظ المفتي محمد عبد الله التوكل وقر الله جابه بغفره وعلاءه ونتم التقدير  
بحمده وبقائه للتصحيح والتصحيح والتفقيح والترشيح فاجابهم اجابة المشكى واحارهم احارة المغنى و  
ان كان كبير البال شئت الحال لعاندة الدهر وابناء ومجالدة العصر والكفالة فامعن في  
تقصيده حسن في توصيفه فبانت بحمد الله كاتري جنه سوداء اوروضه خضراء فيا ايها المشاكسون  
بادروا الى الاشتراء وسارعوا الى الاقتناء لتلك التضييعة الفرص وتجرعوا الخصاص فتمدوا على  
التسليف والتاخير فاسفوا على التفتية والمقصية فبادروا آخر دعوانا ان الحمد لله رب العلمين  
والصلوة والسلام على رسول الله وآله وصحبه اجمعين -

عبد المجاني الجائر المدعو محمد باقر الدثيم الذي نزلته الله لقاءه في اليوم الآخر وكمين الذاع فقط

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلّٰهِ

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على رسول محمد وآله وصحبه اجمعين اما بعد فيقول العبد المفقير  
الى رحمة الله العلام احمد محمد بن غلام محمد بصرة الله تعالى يعيوب نفسه وجعل غده خيرا من امسه  
حاشية جديدة على حاشي اسيد السند قدس سره على مختصر الموسوم بابا غوجي الفتا بعد مطا لفت كتب  
نشرة اجابة لالتماس الخلدان وافوض امرى الى الله سبحانه وعليه التكلان قوله الحمد لله الحمد خيل ان  
يكون المصدر المعلوم انى الحادية مختصة بتعالى انا بان الخلق اجمعهم قد عجزوا عن حمد يقيق بشا وديا رب  
بكمال كماله والاحصى ثمار عليك الحديث ان يكون المصدر المحمول هو المحمودية مختصة بتعالى شعارا بان لا  
الافادة باعتبار صفاته وفعاله اذ ليس في العالم كمال الا هو صفة وفعله في الحقيقة فالكلام على التقديرين حمد  
تعالى على الكمال وجه ذلك ان تحمله على القدر المشترك بينهما وعلى الحاصل بالمصدر المفسر بانش ثم بانه الحمد حقيقة  
ما يدل على صفة الكمال قولنا كان او فضلا لاقول النازل الحمد سره او الحمد او نحوه مما يشتمل على لفظ الحمد كما سطر  
الى المادام قال قدس سره في حاشي شرح المطالع اعلم ان القول بخصوص ليس حمد بخصوصية بل لانه والى على  
صفة الكمال ونظيره لما دس ثم قال بعض المحققين من اصولية حقيقة الحمد اظهار صفات الكمال التي انتهى لبيان  
بيان مفصلا واللام فيه للجنس وهو الظاهر اذ لا يحتاج فيه الى الاستعانة بالمقام لكونه معنى اللام حقيقة مع  
ان اختصاص الجنس لقيم مقام اختصاص جميع الافراد ويؤدى موداه اذ لو ثبت على تقدير اختصاص جنس الحمد  
تعالى فرد من الغير تعالى لكان جنسه ثابا لذلك الغير في ضمن فاما الفرد فلا يحسن للجنس مخصصا بتعالى تقدير  
خلافه اذ لا استغرق لغيرية المقام واما قال صاحب الكشاف والاستغراق الذي يتوهمه كثير من الناس  
سم منهم ليس معناه ان حمل اللام ههنا على الاستغراق وهم لان اختصاص جنس الحمد تعالى على اعرف  
يستلزم اختصاص جميع المحاي يستلزاما ما بينا كما عرفت فلو لم يصح حمل ههنا على الاستغراق لم  
يصح حمل على الجنس ايضا لان اتقنا اللازم يستلزم انتفاء المزدوم بل معناه ان يكون الاستغراق  
مدلول التعريف اللامى ومعناه الحقيقي وهم على النقل عنه ان اللام لا ينبغي سوى التعريف و  
الاشارة والاسم لا يدل الا على مساه فاذا لا يكون ثم استغراق ونها المعنى لا ينافي حملا عليه

[illegible]



سن لای ایه بکاید  
 و آموختند بایزید  
 علیک یونان الفتن  
 المجد و جود حسن  
 فی اشراف العلی عشر  
 فدا نرسیده ام  
 الا بحسب الحکایت  
 و الحقی و کلمات افاضه  
 حسن اقصین  
 عجب

والصالح على سبيله محمل المبعوث بالحج والبيتا وعلى الله وأصحابه معذرة المذكر ما وضعه المرويات بعد فلما كان  
يحتاج اليه لانسان بخلاف الادراك فانه ذريعة للكمالات الثانوية مع ان اظهار شي معلوم لاصد دليل على  
تحصيل ذلك الشيء المجهول لاخر فلذا اقدم قوله والصلوة في الصلاة فعله بتحريك العين او سكوبة من صلي  
كأنه من ذلك السبيل فاعل الخبر هنا كما لم يتصل مصدر الفرية لتصلية وفي الصحاح هو اسم يضع موضع المصدر يقال صلا  
صلوة ولا يقال صلي لتصلية وكتابة الالف بالواو على لغة من يميل الالف الى مخرج الواو واللات  
على انه منقلب وبه هنا بمعنى الرحمة واداهه الخير كما استقفت عليه والرسول انخص من النبي عنه  
الجمهور لا شترط الكتاب والمثلية فيه آفده على النبي ليدل على كونه صلي الله عليه وسلم سائلا ومحمد عطف  
بيان له لان المقصود الاصل من يصح الصفة السابقة لا كبر النسبة وانما سمى بمحمد الذي هو سائلا في الحج  
وامحمد الدال على الزيادة لوفور محامده ومحاسنه قبل البعثة وبعدها وبها من الاسماء الخاصة لم يسم بها احد قبله  
والمبعوث صفة لمحمد لا للرسول الما تقدم على عطف البيان على ما هو القاعدة في ترتيب التوابع قوله  
بالحج والبيئات متعلق بالمبعوث تضمن معنى التأييد اى المرسل من بين البعثة الى الاسود والاحمر  
المؤيد المصدق من عند الله تعالى بالمعجزات الدالة على صدق في دعوى الرسالة بل في جميع الاخبار  
اعلم ان كل امر فارق للعادة اظهر الله على يد دعوى النبوة تصديقا لدعواه كما يسمى معجزة باعتبار عجزه  
الناس عن الاتيان بشئد يسمى حجة باعتبار سبعية للغاية على الخصم ومبينة باعتبار بيانه الحق واظهاره  
دالة باعتبار كونه علامة دالة على صدق النبي صلى الله عليه وسلم كذا في شرح المواقف قوله وعلى الله  
وأصحابه الله صلى الله عليه وسلم عقرة واهل بيته وقيل الله واتباعه وصحابهم المسلمون الذين راوا النبي  
صلى الله عليه وسلم وقيل هم المؤمنون الذين ادركوا صحبة النبي صلى الله عليه وسلم ولو لم يخطه وقيل هم الذين طالت صحبته  
مع النبي صلى الله عليه وسلم فذكر الاصحاب بعد الال تمييز بعد تخصيص او تخصيص بعد تميم قوله معذرة المذكر  
الحج صفة لال الاصحاب تباول كل واحد او ملاحظة الطائفة والجماعة والمكرمات الاخلاق الحسنة و  
المروات الافعال المرضية وفي اتيار العار من المنع شعار بان مكرم كل واحد من المسلمين ومحاسن كل  
من المحسنين من فروع مكارمهم ومحاسنهم فهم زينة مغارب الارض و مشارقها تجلج المعارف ومحاسن  
الافعال ومكارم الاخلاق قوله فلما كان الفاء على توهم ان في هذا المقام اد على تقدير بل في  
نظم الكلام ولما من الظروف الزمانية بمعنى اذمية فعل فاض لفظا ار سمعنا ايضا الوردية عمل

[illegible]



استعمال ادا بشرط فی محیی الجملتین بعدہ وسمیۃ مضمون الاولی لمضمون الثانیۃ ولیمین سند حرف  
شرط کما کہ تو ہم بعضہم بان استعمال نے الامور لکائنۃ لا فیما ہو علی حفظ الوجود فالسیبویہ عجب الکلمات  
لا اذا دخلت علی الماسخۃ کانت ظرفاً بمعنی افوا اذا دخلت علی المضارع کانت حرفاً جازماً کما کہ و اذا  
دخلت علی غیرہا کانت الاستثناء بمعنی لا لقولہ تعالیٰ ان کل نفس لکن علیہا حافظ و جوابہ فکل  
ماضی غالباً بدون الفاء و ہا قلیلاً وقد کیون جملۃ اسمیۃ مصدرة باذا و مضارعاً مودلاً بالماضی جمیع  
الاستعمالات و اردۃ فی القرآن الموعوم بالیسخوجی من باب التمیۃ کل باسم الخبر لان ایسا غوجی  
اسم لمبحث الکلیات کما سابقاً و شیخ من ادک من شیخوخۃ دہون حسنین ادا حدی و حسنین الی  
آخر العمر ادا لے الثماہل علی استلاف بینہم و کثیراً ما یطلق علی من مہر فی فن من الفنون و الامام  
من یقتدی بہ الناس فیہما فیہما و الاحمال یتوی فیہ المذکر و المؤنث و المفرد و الجمع کما بان و القدرۃ  
بالضم و الکسر مثلاً و حکیم من اتقن العلم و جعل بقدر الطاقۃ لبشریۃ اسے المعارف بالاشیاء علی ہی  
علیہ و العال بما یجب علی الانسان علمہ بحسب الطاقۃ فالماضین صفۃ کاشفۃ للکما و قولہ انہما الدین  
لقبہ اشیع و بہ اشعر و لذا اختارہ علی سہ و ہو مفضل بن عمر و تاثیر تغیل بمعنی الفاعل ای النقل یقال  
اثر الحدیث اذا نقلہ و الاظہر انہ بمعنی المفعول اسے المختار من اثرہ اذا اختارہ و الا بصری نسبتہ الی  
الابصر لفتح الباء و سکون الہاء اسم مبدۃ من بلاد صفہان معرب آب ہر بمعنی ما ارسل فی القاسور  
و فی المنتخب ان اشعر فی ہذا المعنی سکون الباء و الراء و فتح الہاء قولہ طیب اللہ تراء مجمل  
معترضتان و قتا بین اسم کان و خبرہ و ہو قولہ جاسعاً للدار فی حق شیخ معبر عن البصیفۃ الماضی  
للقاویل و اظہار المحرص فی وقوہ و الاشعار بانہ تعالیٰ لکمال کرم فی حق المؤمنین کانہ قد غفر لہم و رحم علیہم  
بالقصہ کہ مناک کنی عن مضہم و تطییۃ کما یتبع من رفع العذاب و جعل مکان الاستراخۃ و المتوی موضع  
المقامۃ یقال فویت البصرۃ و الویت بہا اسے امت بہا فاما معنی روح الہ تعالیٰ روحہ فی القبر  
و جعل بالآلۃ الخندہ و دون النار و فی توصیف شیخ بالادھان المذکورۃ و دعاءہ بما ذکر اشارۃ  
الی ان ما وقع فی نسخ المتن من قولہ قال شیخ الامام الے قولہ محمد الے توفیقہ من لمحات

فیضی غفر له  
 انزل منہم من  
 المستحقان  
 الایہ بالاسم  
 صحرانی بحر  
 الجہاد وینفی  
 القاسوس  
 یسیر الی صومنا  
 ضبط المصنف  
 ونقد الایہ نظم  
 دمع فیض  
 ۲  
 مدنی نے  
 الغفر کا کلمہ  
 الی ان قال  
 ولایا لم یحب  
 حب ہر اور  
 اسی غفر  
 بن قریب  
 بن محمد بن  
 بن محمد بن  
 بن عبد

لغیر فوائد علم المیزان در در فرائد علم البرهان و همہ الطلبة ممتدۃ الاعناق و الاقتناء خاتمہ فی کل ما  
بعض تلمیذہ و لما لم یبدأ بقدر سر و صین اخذ فی شرح المتن قوله لغیر فوائد علم المیزان القوائد  
جمع فائدہ من الفیدانچہ دادہ و گرفتہ می شود از مال دانش یقال فادت لفائدۃ اے حصلت افدتہ  
استغدتہ و افدت المال عطیتہ لغیری کذا فی اصرح و الفرج جمع عرۃ بالضم و ہے فی الاصل یہاں  
جیتہ الفرس فوق الدرہم ثم استعمل لكل وضع معروف مجازاً فالاضافۃ من باب جرد و طیفہ و ہے کناۃ  
عن المسائل المشہورۃ و در الفرائد کناۃ عن المسائل الغیر مشہورۃ لانہ جمع فزیدۃ و ہے الدر الذی مین  
الذہب فی القدادۃ المنقصۃ فالدرۃ فیما فزیدۃ لا تظہر بول النظر و الاضافۃ من باب علم الفقہ و فیہ  
استعارۃ مصرعۃ حیث شہد المسائل بالفرائد فی سیلان طبع الیدیا و غریبتیا ثم غیر عن المشبہ بلفظ موضوع  
للمشبہ بکذا قالوا لکن الانسحاب المختصر الذی لم یج کامہ للمسائل الغیر المشہورۃ فاقالہ قدس سرہ فی حواشی  
المطالع فرائد الدرر کبارہ الخاتیمۃ الثمان علی ما ہو لمسطور فی کتب اللغۃ فہے کناۃ عن امات المسائل  
الغظیۃ الشان و انما سمي لمنطق علم المیزان لانہ مین ان التامل و الفکار فکل نظر لا یتیزن ہذا المیزان یمیز  
فہ معرض البطمان و علم البربان لانہ یجبت فیہ عن احوال الدلیل من صحۃ و العسا و یتدی بہ الی منہج  
الصدق و التداد و لوا ید بالبربان ما یلزم من العلم بالعلم بشئ آخر تصور اکان او قصد یقال علی ما  
یفہم من شرح العلامة لہذا المختصر فی بحث الدلالۃ لکان التعلل لمرکز ایضا و انسحاب ہذا العلم لانہ  
باحث عن احوال کل صورتہ و مادۃ و ہمہ الطلبة الخ عطف علی اسم کان خبرہ من باب عطف المفرد  
علی المفرد و الہم جمع الہمۃ و ہی قصد القلب او صل الی حد الخبر من مہبت الشئ اذا قصدتہ و اطلبتہ  
جمع الطالب و الاضافۃ لامتیہ و ممتدۃ الاعناق و الاضافۃ لفظیۃ اے ممتدۃ اعناقہا و استمداد الاعناق  
تطاول و اجعل کناۃ عن کمال دلیل و فیہ استعارۃ کنیۃ مع التخییل و الترشیح حیث شبہ العلم مذوے  
الاعناق فی التوجہ الی المقاصد و دلیل الی المطالب اثبت لہا الاعناق الی ہے من لوازم المشبہ  
و الاعناق التطاول الذی یلائمہا و قال الفاضل یحیی ان الاظہر فی مثلہ ہوا الاستعارۃ تشبیہیۃ  
یعنی تشبیہیۃ بہیۃ و استعمل الالفاظ الموضوعۃ لہیۃ المشبہ بہ فی ہیۃ المشبہ الاقتناء و الاکتساب  
و التحصیل و الذخائر جمع ضعیفۃ و ہے ما یدخل وقت الحاجۃ و فیہ کلمات حیث شبہ المختصر بالبت  
الذی یوضع فیہ الذخائر فی الحفظ و الاشتغال و اثبت لہ الذخائر الی ہے عبارت عن المباحث

[illegible]



وإحاطهم انطق بطلب كشف سره بكل لسان كذبت بعون الله تعالى حواشي أنزل عن الموضوع  
 المشككة شبههم ونظمت فرائد لتكون قلائد على اعناقهم مع ان العلم اعلام  
 معالية مشرقة على الانعكاس وانما مبادئ مؤنثة لا يابند راس  
 الشريعة والشكك اللطيفة والذخائر المقتضا الذي بياها قوله وحالهم نطق في الحال هي المعية الظاهرة  
 للشيء والسهر لجمع سرية بمعنى الشيء الخفي الذي لا يستدعي اليه كل احد وفي قوله لظفت استعارة بمعنى  
 حيث شبه دلالة الحال خبط الناطق في الضياع المقصود والوصول الى الذين فهم ادخل الدلالة في  
 صلب النطق بذلك التاويل فاستعمل لفظ النطق فم شق من لفصل فالاستعارة في المصدر صليته  
 وفي الفصل تبعية وفي بعض نسخ النطق سم تفصيل وموافق وفي الكلام استعارات فشبها بالانسان  
 المتكلم في الدلالة على المقصود فان ثبت ان اللسان الذي هو مدار الدلالة في الانسان ونظم اليه الطلب  
 الذي يلائم فالانسان ههنا بمعنى الحايطة المعروفة بحسن النطق والاعتدالية والجار متعلق بنظمت  
 كما ان قوله في كل زمان متعلق بقوله ممتدة وفيه اثبات للسانين للحال من السابغة بالانحى وقيل  
 الجار متعلق بالكشف واللسان بمعنى اللغة يعني طلبوا كشف اسرارها باي لغة كانت من العربية او الفارسية  
 قوله كذبت الجواب لما في الكلام نشر على غير ترتيب اللف اذا قوله كذبت انما هو قوله وحالهم الخ  
 وقوله نظمت الخ الى قوله وهم الطلبة التي المشككة صفة الموضع من الاشكال بمعنى الاشتباه والالتباس  
 يقال اشكل الامر اذ دخل في شكك واشكاله وانما سمى الخ الخ في شكك لانه قبل النظر الصحيح وافكر  
 الصائب يشبه الباطل شبههم مفعول منزيل في جميع شبهته بمعنى الشك والاعتراض في بعضهم مشكلة  
 شبههم بالاضافة من باب جرد قطيعة فاللام في الواضع اشارة الى السرائر التي لتزبل شكوكهم صعبة  
 الازوال لهذا الصنع بالقرينة اللاحقة من حيث الاعراب كما ان الاول اوفق بمواقع الاستعمال قوله  
 ونظمت الخ النظم جميع الآلي في السلك ثم استعملت ليل الشرح استعارة صليته ثم شق من نظمت  
 وصارت تبعية وفي مراعات هذا الاستعارة اشارة الى ان بساط كلامه من الكلمات والجمل كالجواهر  
 الواقعة في مواقعها اللائقة بها في تربية المعاني ومتناسقة الدلالات وذلك ان تقول شبه فوائده كتابه  
 بالدر في البحر والقبول كناية واثبت لما انظم تخميلا والقلادة جميع قلادة كرون بند وجمال ففي الكلام  
 استعارات ثلثا اخرى كما سر قوله مع ان العلم الا متعلق بكتبت نظمت الخ ككتبت الشرح قضاء

فقد اثبت  
 اللسان  
 ان يقول  
 في زمان  
 في كل زمان  
 في كل زمان  
 في كل زمان

والجمل يات دلالة افتقارها الى انتصافه من كادته الى ارج القبول اوصل الى ان الشك كالتجربة تبع للاختلاف  
 لاجبة الطالعين والكان تنقصه حال ذلك الزمان تركه لذة العلم وغرة الجمل فيه الا اعلام جميع علم بمعنى الراية  
 والمعالي باللام جمع المعلى بالفتح بمعنى العلم مشرق من الانوار بمعنى الاطلاع على الشيء واريدها القرب  
 من اللام لا اطلاع عليه والانعكاس سر من ان شدة العلم سلطان اخذت عظمته وسيبته في الانتصار  
 يوافق ما كناية واثبت له اعلام المعالي تخميلا والقرب الى الانعكاس ترشيحا واسبغة جميع المبنى بمعنى  
 البناء والايذان الاشعار والانداس كنه شدة ولا يخفى ما فيه من الاستعارات ايضا ولك ان  
 تقول ان الاعلام بمعنى العلامات كناية عن العلماء والمعاني بالنون كما تقيض حسن المقابلة بالياء  
 وان التاثر كناية عن الاحتياج المباني الى الفاظ يعني ان الفاصل للذين بهم علامات يدون على معاني  
 العلم ويوضحون فحاشا لثقة شارفت احوالهم الى الانعكاس لعدم نزول العلم في مدارجهم وان كذب  
 السدولة الدالة على الفاظ العلم بالتشوش قربت الى الانداس لعدم استعمال احد لياها وما تقوم من  
 الثاني من هذا القول وقوله بهم الطلبة الخ لانه يدل على رواج العلم وشوق الطلبة اليه وهذا الشعر لعدم  
 رواج الجمل برواج الجمل واعتداله بدفع بان ذلك حال جيازة فليدة من تلاسيه قد سر قد عروا الى  
 شرح المختصر بمرحمة قد سره وهذا حال اكثر طوائف العلماء والفضل والاكثركم الحكم الكمل فوله للجمل  
 الخ بالضم عطف على العلم شبه الجمل بحكم ازواد اقبال وطالبه كاستيلاؤه على اعدائه كناية واثبت له  
 رايات الدولة وآيات النهضة تخميلا ولرايات والآيات الرفعة والوضوح مخيلا والآيات بمعنى العلامات  
 والدلائل قوله وان الاوحي في الاصحاح فتح وقاحة فهو مخمخمتين وقام اسه قليل المعيار شبه  
 القبول الخرة بالذات كناية واثبت له الارج تخميلا وكنا غيبه الاوحي بالشمس كناية واثبت له الوصول  
 الى الاوج تخميلا قليل هذه المحلة جالية وقعت في معرض التعليل استدلال بها على ما اوعاه من رفعة رايات  
 الجمل وزنه وقيل هو عطف على قوله ان العلم الخ والمقصود بيان كثرة الجمل فان شئت الوفا حين في  
 العالم وكذا متابعه الناس للاسته من تمام جملهم فحقه عقدهم وعندي ان اللبس كون كلمة ان كسوة  
 فنوا بدها كلام يعني ان ما ذكره من انعكاس احوال العلماء واندر كس آثار العلم وارتفاع رايات الجمل  
 ووضوح آيات الجمل ليس مخصوصا بهذا الزمان بل هو امر مستمر بل يترق يوما فيوما فلا ينبغي لاهل الفضل  
 ان يفتروا في تعليمهم لعلهم يكتسب بل يجب على العاقل ان لا يفتش اهل سوسا



وقوله الحق من غفر الله تعالى لأهل البيت من بعدهم الله تعالى  
 بأعمالهم الفاضل الطامسة وهو المحذور والاعظم والأيادي النعم والغز الظاهر الشرف الباهر  
 وهو من بعدهم وراؤظه فلهذا العاقل يشعر كذا في سبب الزمان ويفتن به العلم فيه ويدرس المآثر  
 قال قدس سره في حاشي المطالع ان احتمال هذه الشكوة من الزمان دالة قد حجت به العادة من  
 الجمهور انتهى كلامه فالفقرة الاولى بيان مساوي الزمان والثانية بيان متفاح المله ولذا عا وكلمة ان يله  
 على هذا المعنى اراد الجملة الاسمية في المقامين لانها تعني الدوام والتاكيد خصوصا اذا دخل عليها ما هو  
 علم في التاكيد اعني كلمة ان على ما بين في محله وتشبيه الناس بالشيء في متابعه الدارفل فان النتيجة  
 وانما لا بد لارذل المقدمتين من بعض اخرى والكبرى اذا اخس من الحيف هو سلب من الحكم هو الجبريئة  
 فان وجدوا الصغين في قياس اتبعه فيه وان وجدوا اتبعه فيها كما لا يخفى واثير افضل التفضيل  
 في اوصول في تأكيد الاخر بالارذل لانفاذه المبالغة في الوصول تحت قوله وقوله ان التوصل بغير  
 المله لا يزوي كجس جبري وبخيري والتوصل بالصاد والمصلحة يوند خورستن بخير في حضرة الرجل فرب ذناه وبه  
 بالضم ولتشبهه بالارذل كذا في حاشي المطالع ولما لم يعلم معنى العلة وكذا المراسم كذا في منتخب الفضائل  
 جميع فضيلة وهي الزايا غير المتعدية كالعلم والركا وهو مثل جميع فاضله في الزايا المتعدية كالغنى والبطا  
 والدرس والطس الماخى والارذل اعني طلبت القرب والوصول بسبب هذا الشرح الى حضرة من شرف الله  
 وخصه باحداث علامات العلم والعمل التي اندرست قبله والى باب من فيه المد تعالى منيرة بروج آثار الجود  
 والعمل التي زالت قبله والمخاروم من كذا الناس العظيمة ولطيفة والايادي جميع الايدي جميع الخير  
 النعمة مجاز امسلا لانه موضوع للمجاعة المحصورة لكن من شأن النعم ان يصدر منها وقيل الى من قصد  
 اليه ومنه العلة الفاعلية لها فالعنة هو مقصود في انتماء الظاهرة والآلا والباطنة الى اى جهة شاء وقوله  
 هذا الغز الظاهر الشرف الباهر الخ الغز الشرف والظاهر بعينه الغالب على باقي المذهب والباب  
 من بهم القم اذا غلب نوره على نور الكواكب فما لفقيرتين واحد وتفسير التعبير الثقتن قوله اللاحق للامى  
 الفاسد من لاج يلوح بمصير مع وبرق والغرة استعارة مصرة عن جهة المروح اذا جرى على الاسم  
 وصف مشتق من كليل البيل وظل ظليل والغرة الغراء والعرب العربا يراد به المبالغة في وصف  
 المشتق هو راي جبهة ارضية لما شمع جميع لائحة بعينه البرق فاعل اللامح مشبه السعادة بالسحاب المبرق

قوله الحق من غفر الله تعالى لأهل البيت من بعدهم الله تعالى  
 بأعمالهم الفاضل الطامسة وهو المحذور والاعظم والأيادي النعم والغز الظاهر الشرف الباهر  
 وهو من بعدهم وراؤظه فلهذا العاقل يشعر كذا في سبب الزمان ويفتن به العلم فيه ويدرس المآثر  
 قال قدس سره في حاشي المطالع ان احتمال هذه الشكوة من الزمان دالة قد حجت به العادة من  
 الجمهور انتهى كلامه فالفقرة الاولى بيان مساوي الزمان والثانية بيان متفاح المله ولذا عا وكلمة ان يله  
 على هذا المعنى اراد الجملة الاسمية في المقامين لانها تعني الدوام والتاكيد خصوصا اذا دخل عليها ما هو  
 علم في التاكيد اعني كلمة ان على ما بين في محله وتشبيه الناس بالشيء في متابعه الدارفل فان النتيجة  
 وانما لا بد لارذل المقدمتين من بعض اخرى والكبرى اذا اخس من الحيف هو سلب من الحكم هو الجبريئة  
 فان وجدوا الصغين في قياس اتبعه فيه وان وجدوا اتبعه فيها كما لا يخفى واثير افضل التفضيل  
 في اوصول في تأكيد الاخر بالارذل لانفاذه المبالغة في الوصول تحت قوله وقوله ان التوصل بغير  
 المله لا يزوي كجس جبري وبخيري والتوصل بالصاد والمصلحة يوند خورستن بخير في حضرة الرجل فرب ذناه وبه  
 بالضم ولتشبهه بالارذل كذا في حاشي المطالع ولما لم يعلم معنى العلة وكذا المراسم كذا في منتخب الفضائل  
 جميع فضيلة وهي الزايا غير المتعدية كالعلم والركا وهو مثل جميع فاضله في الزايا المتعدية كالغنى والبطا  
 والدرس والطس الماخى والارذل اعني طلبت القرب والوصول بسبب هذا الشرح الى حضرة من شرف الله  
 وخصه باحداث علامات العلم والعمل التي اندرست قبله والى باب من فيه المد تعالى منيرة بروج آثار الجود  
 والعمل التي زالت قبله والمخاروم من كذا الناس العظيمة ولطيفة والايادي جميع الايدي جميع الخير  
 النعمة مجاز امسلا لانه موضوع للمجاعة المحصورة لكن من شأن النعم ان يصدر منها وقيل الى من قصد  
 اليه ومنه العلة الفاعلية لها فالعنة هو مقصود في انتماء الظاهرة والآلا والباطنة الى اى جهة شاء وقوله  
 هذا الغز الظاهر الشرف الباهر الخ الغز الشرف والظاهر بعينه الغالب على باقي المذهب والباب  
 من بهم القم اذا غلب نوره على نور الكواكب فما لفقيرتين واحد وتفسير التعبير الثقتن قوله اللاحق للامى  
 الفاسد من لاج يلوح بمصير مع وبرق والغرة استعارة مصرة عن جهة المروح اذا جرى على الاسم  
 وصف مشتق من كليل البيل وظل ظليل والغرة الغراء والعرب العربا يراد به المبالغة في وصف  
 المشتق هو راي جبهة ارضية لما شمع جميع لائحة بعينه البرق فاعل اللامح مشبه السعادة بالسحاب المبرق

من غزته الغز لوائح السعادة الانانية الفاتحة من طينته روائح الدلالة الايدى شعرة في المهدية عن  
 سعادته جلا انرا النجاة ساطع البرهان غياث الاسلام ومغني المسلمين كما يري الان  
 ابن الامير امير محمد لان ذلك ديات العلم في ايام دولته عالية وقيمة من آثار ترويته غالية الطم  
 خصه بالكلمات العلمية والعملية وارزقه الرئاسة الدينية والدنيوية  
 كناية را ثبت لالبرق تحفيلاً ولعل في المعان ترشيحي قوله الفاح من فاح المسك يفرح اذا انتشر  
 رائحة الطينة الاصل المخلقة كان عليه ان يوصف بالذكا ليعاقل توصيف الغرة بالغز وكما قال  
 الحق الرزى في مدح مروح من بهمة العليا ومن فرط طيبه بالباب في الاخر معنى الرائحة الطيبة فقد  
 اختار شبه طيبة بالمسك كناية را ثبت له الرائحة تحفيلاً للرائحة الفرح ترشيحا للدول بالفتح ان تغلب  
 احدى الطائفتين على الاخرى في الحرب يقال كانت ان عليهم دولة وبالضم في المال يقال صار  
 الغنى دولة عليهم يريد اولونه يكون مرة لهذا مرة لذلك وجميع الاول دولات بالفتح وجميع الثاني دول  
 بالضم كذا افادة قدس سره وقد راعى كمال المناسبة في وصف الامارة بالازلية اسما القديمة  
 والدولة بالابدية اسما الدائم فذلك في المصداق هذا من شعاع المتقدمين اورد الشارح حين على  
 وجه الاقتباس فلا تعلق له باقبله الا بحسب المعنى وتقدم الظرف على الفعل ليس ليحصر بل لما اهتمام يكون  
 افادة لفظ في المهد نصيب العين ونظير فلهذا يحتمل في قوله عليه من الرحمن بالفتح لان الوقوع عليه  
 اهم عند السامع من كونه ثوابا يعقبا ياد الجيد بالفتح انجحت والوالب والمراد بالاول والثاني ابراهيم  
 وكذا عن متعلق بلفظ على تضمنين معنى الاخبار وضمير علمه لاسي المروح وصيغة المصنوع للحكاية  
 الحال الماضية كما يستحسن بلفظ المصنوع الدال على الحال صورة اظفة في المهد ليشابه بالاسم  
 وشمل هذه الحكاية النايوت في بني امية بمشاهدة الغرابة او فظاعة او خورثاك وفي الكلام كثير كذا  
 في لفظ النجاة كرا في شدة الساطع من سطوع سطوعا اذ اظهر واصنافه الى البرهان من باب خلا  
 ثياب وقوله انرا النجاة الجملة متانقة كذا قيل كيف ذكرا الاخبار ولفظ من انه صنيع في المهد فاحباب  
 بان اثر الكرم اللامح من غرة هذه الرضيع برهان في ضمهم على سعادة طالع في الاستقبال كذا ذكر صاحب  
 الباب بعده شعر ان السلال اذ اريت منزهة تبيت مد منه في المعان كذا ذكر الفاضل الجليبي  
 في حاشية المظهر نور غياث الاسلام انارة الى التقدير الغياث هم من الافات اسير محط بيان لثورة لا

قوله الحق من غفر الله تعالى لأهل البيت من بعدهم الله تعالى  
 بأعمالهم الفاضل الطامسة وهو المحذور والاعظم والأيادي النعم والغز الظاهر الشرف الباهر  
 وهو من بعدهم وراؤظه فلهذا العاقل يشعر كذا في سبب الزمان ويفتن به العلم فيه ويدرس المآثر  
 قال قدس سره في حاشي المطالع ان احتمال هذه الشكوة من الزمان دالة قد حجت به العادة من  
 الجمهور انتهى كلامه فالفقرة الاولى بيان مساوي الزمان والثانية بيان متفاح المله ولذا عا وكلمة ان يله  
 على هذا المعنى اراد الجملة الاسمية في المقامين لانها تعني الدوام والتاكيد خصوصا اذا دخل عليها ما هو  
 علم في التاكيد اعني كلمة ان على ما بين في محله وتشبيه الناس بالشيء في متابعه الدارفل فان النتيجة  
 وانما لا بد لارذل المقدمتين من بعض اخرى والكبرى اذا اخس من الحيف هو سلب من الحكم هو الجبريئة  
 فان وجدوا الصغين في قياس اتبعه فيه وان وجدوا اتبعه فيها كما لا يخفى واثير افضل التفضيل  
 في اوصول في تأكيد الاخر بالارذل لانفاذه المبالغة في الوصول تحت قوله وقوله ان التوصل بغير  
 المله لا يزوي كجس جبري وبخيري والتوصل بالصاد والمصلحة يوند خورستن بخير في حضرة الرجل فرب ذناه وبه  
 بالضم ولتشبهه بالارذل كذا في حاشي المطالع ولما لم يعلم معنى العلة وكذا المراسم كذا في منتخب الفضائل  
 جميع فضيلة وهي الزايا غير المتعدية كالعلم والركا وهو مثل جميع فاضله في الزايا المتعدية كالغنى والبطا  
 والدرس والطس الماخى والارذل اعني طلبت القرب والوصول بسبب هذا الشرح الى حضرة من شرف الله  
 وخصه باحداث علامات العلم والعمل التي اندرست قبله والى باب من فيه المد تعالى منيرة بروج آثار الجود  
 والعمل التي زالت قبله والمخاروم من كذا الناس العظيمة ولطيفة والايادي جميع الايدي جميع الخير  
 النعمة مجاز امسلا لانه موضوع للمجاعة المحصورة لكن من شأن النعم ان يصدر منها وقيل الى من قصد  
 اليه ومنه العلة الفاعلية لها فالعنة هو مقصود في انتماء الظاهرة والآلا والباطنة الى اى جهة شاء وقوله  
 هذا الغز الظاهر الشرف الباهر الخ الغز الشرف والظاهر بعينه الغالب على باقي المذهب والباب  
 من بهم القم اذا غلب نوره على نور الكواكب فما لفقيرتين واحد وتفسير التعبير الثقتن قوله اللاحق للامى  
 الفاسد من لاج يلوح بمصير مع وبرق والغرة استعارة مصرة عن جهة المروح اذا جرى على الاسم  
 وصف مشتق من كليل البيل وظل ظليل والغرة الغراء والعرب العربا يراد به المبالغة في وصف  
 المشتق هو راي جبهة ارضية لما شمع جميع لائحة بعينه البرق فاعل اللامح مشبه السعادة بالسحاب المبرق



[illegible]

لان غوامض الاسرار بالنسبة الى هذه الوقاد هينة وتتلخ الافكار بالاضافة الى  
طبعة التقاديدية فهو بان تحاف هذا الكتاب اولى وباهدائه اخرى واسأل من الله تعالى  
ان ينفعه انه ولي ذلك النفع وهو حسبي ونعم الوكيل

فعل نقص من زال يزال لاس من زال يزول فافعل تام عاليت جزمه بالعين المجرى من العلو بمعنى الرفعة  
غالبية بالعين المعجزة من الغلاء بمعنى ارتفاع القيمة وازدادوا ولا يخفى في فقرتين من الاستعارات  
والدلالة بمعنى كروشن نيكوي وظفر بسوي كس صراح ولقد تم متعلق الخبر منها الخبر الالتهام وفي تقديم  
علم على العمل إشارة الى شرف العلم قوله لان غوامض الخ هذا قوله لتوسلت وتوصلت كما يدل عليه  
قوله لاحقاً فهو باتحاد هذا الكتاب اولى وابدأه اخرى لا لقوله خصه وارزق لان الدار لكونه انشاء لا لعل  
اذل حكم فيه والغموض جمع غامضة الالفاظ الى الاسرار بيانية وفيه سالفية في الخفاء وعدم الوضوح كما قالوا  
في خيار الخيارات وفي عيون عيون انه سالفية في المختارية والدن من قوة لنفسه لاكتساب العلوم والآراء  
والوقار وسالفية في الوقود بمعنى افروضة مشددة مبنية اى سهلة يطلع عليها باجملة وناجح الذاكر اى المطالب  
المنظرة التي شأنها الاكتساب بالنظر الصحيحة التقاد وسالفية في النقة بمعنى سره كرون مبنية اى بدريته  
لا يحتاج في تحصيلها الى كلفه قوله واسأل الله تعالى الخ دفع العجب الناشئ من قوله كتبت وطمعت بل من  
الاتحاد اليقوت والتجاء الى حضرة تعالى وحذف منقول فيغف قصدا الى عموم اس كل واحد من الطالبين و  
قوله انه ولي ذلك آية لقوله اسأل يعني انه تعالى متولي ذلك النفع وبذلك فلا ان يتصرف فيه كيف يشاء  
قوله وهو حسبي الخ حسب يده بودن المصدر بمعنى الفاعل لا محبة وكان في والوكيل من نفوذ  
اليه الامر ويعتبر عليه الجملة معطوف على محبة والمخصوص مخذوف اى نعم الوكيل هو فيكون من عطف الجملة  
الفعلية الانشائية على الجملة الاسمية الاخبارية او معطوف على حبة لقننه من محبة والمخصوص هو  
الضمير المتقدم على ما ذهب اليه صاحب المفتاح في تخريره نعم اجل وهذا ايضا في الحقيقة من عطف الانشاء  
على الاخبار وقد سنع البانيون وكثير من النخاة فلا بد من تاويل احدى الجملة بان يقال على  
الاول ان المعطوف عليه اى الانشائية لان المقصود منه انشاء التوكل والاعتماد لا الاخبار بانه تعالى بكان  
في امور العباد والواو فيه اعترافية وعلى الثاني ان المعطوف ياول بانه مقول في حق نعم الوكيل كما  
هو الشائع فيكون جزية متعلق خبره بالانشاء وكذا افاده مولانا عبد الحكيم في حواشي المطول

۱۲  
 المذکران المسماة  
 بنسب الحجة بن الخليل  
 بنسب مع مثل ذلك  
 ان اول من فعل الخدم  
 انما انعم به  
 لعل قولوا بنسب  
 المذکران فان  
 الفقرة الاولى  
 العلم برأيه  
 انما انعم به  
 انما انعم به

أقول الحمد معناه على ما ذهب إليه المحققون هو الذناء والنداء على الجبيل من نعمة أو غيرها وإنما ضم النداء ليشعر بأنه بواسطة اللسان وقولهم من نعمة أو غيرها للاشعاع بجسم المتعلق

قوله الحمد معناه علم ما ذهب اليه المحققون الخ اشارة الى رد ما ذهب اليه الامام الرازي في تفسيره الكبير من ان الحمد ثناء في مقابلة الانعام طلقا سواء وصل الى الخادم او لا بخلافه انكر فانه ثناء في مقابلة الانعام الوصول الى الشاكر فلا فرق بينهما عنده لا بحسب المورد فانه اللسان في كل ما يوجب المتعلق فانه الانعام فيها الا بالوصول الى الشاكر بخلافه في الحمد وسنذكر وجوده وروا الشاكر الله تعالى قوله هو الثناء والمداد الخ هذا المعنى هو الذي اختاره الخنثري في اكتشاف والغافل في النقص في تفسيره والمحقق الرازي في شرح ابطال والعلامة التفهيم في ابطال الحمد وان فسره في كتب البنية يستدون الا انه محل فسر وفضلته بولاء والاعلام بقوله هو الثناء الخ ويستشهدوا على عموم متعلقه بقوله حمد الرجل على الفاعل وحمدته على حسنة وشجاعة ونعمة ههنا بالحسنة بمعنى الانعام فال في اكتشاف في تفسير الرجل نعمت بالفتح تنعم بالحسنة الانعام بالضم المسرة فلما حجة الى تقدير الانعام كما قال العلامة في حاشية اكتشاف ان لعمري بمعنى الانعام بها قوله وانما ضم المنداد الخ مع ان الثناء هو الذكر الجليل فلا يكون الا باللسان قوله ليشعر الخ او ليكون لفتا على خصوص مورد الحمد فان النذر مفسر في كتب اللغة بأوزاد وفعلا لتوهم صرف الثناء ههنا الى اعمم اللسان وغيره فانه يستعمل بمعنى اظهار صفات الكمال ولو مجازا فيضم المذکور احتياطي لا اخترازي كيف وان الالفاظ محمولة على المعاني الحقيقية المتبادرة خصوصا في تعريفه ولذا ترك اكثر الافاضل لان الثناء حقيقة في الذكر الجليل اعلم ان العلاقة في اطلاق الثناء على المعنى الاعم ان ما هو مقصود من الحمد اعني اظهار صفات الكمال متعلق في فعل غير اللسان ايضا ولهذا الجامع قال بعض المحققين من الصوقية ان حقيقة الحمد هو الاظهار المذكور وهو قد يكون بالقول وقد يكون بالفعل بل هذا هو القوي لان دلالة الافعال عقلية قطعية لا تصورية فيختلف كدلالة الاعطاء على الجود بخلاف الاقوال فان دلالتها وضعية تخنية قد تختلف عندها لو لا تمازج هذا التفسير حده تعالى على ذاته وذلك لانه تعالى حين مبسط بساط الوجود على إمكانات لا يتخذه وودع عليه مراد كرمه الحق لا تمازج في فقد كشفت الغطاء عن صفات كماله وظهر ما بدالات قطعية تفصيلية غير متناهية

قال محمد بن عبد الله بن علي بن أبي حمزة، قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «العلماء هم أئمة الناس».

المستفادة: لم أكتب للبرياني  
تعليميا ثم فرت لعل  
والله لا اله الا انت  
رسول الله محمد  
صلى الله عليه وسلم  
والصديق والبرياني  
تعليميا ثم فرت لعل  
والله لا اله الا انت  
رسول الله محمد  
صلى الله عليه وسلم



هذا تمام تعريف المحل ولا حاجة الى قيد على جهة التعظيم احترازاً عن الاستهزاء  
 فان كل ذرة تدل عليها ولا يتصور مثل هذه الدلالات في عبارة من اعباءات ولذا اقال عليه الصلاة  
 والسلام لا حصى ثناري عليك انت كما اقيمت على نفسك كذا الفادة قدس سره في حاشي المطالع قوله  
 بعد تمام التعريف يريد ان التعريف تام بدون هذا التعميم ولذا لم يذكر في شرح المطالع فهو خارج عنه  
 ذكر ليدل على عموم متعلق الحمد وذلك لان التحصيل في نفسه متناول لما عام وعينه من محاسن  
 ان اعماله كما في الما خلق والثناء ايضا غير مقيدة بكونه في مقابلة لغته فعمله ان الحمد قد يكون في مقابلة  
 لغته وقد يكون في مقابلة غير باء اولو كان مختصا باحد جلاله ب تقييده بذلك ادخلنا متفاضل كذا في  
 حاشي المطالع قوله على جهة التعظيم اني اعني على طرزه وطريقته والاصاقه بما ينبت والاشهر في عباراتهم  
 على جهة التعظيم والتحصيل والاكثر من حملوا التعظيم على التعظيم الظاهري اذ هو المتبادر اذ لو التحصيل على  
 التعظيم الباطني اذ هو الباني آخر اولئك قدس سره على التعظيم اشارة الى انها مترادفات وليست  
 من تكرار اللفظ الواحد القدر انما من فاعله اذ من التعظيم مهابا وهو بحسب الظاهر والباطن جميعا  
 قدس سره في حاشي المطالع وانما اشترط كونه على جهة التعظيم ظاهر اذ بطلنا لانه اذ اعني الوصف بالتحصيل  
 عن مطابقة الاعتقاد او خالفه افعال الجوارح لم يكن جهة حقيقة بل استناده وخبرته لا يقال فعلي هذا بغير  
 ان يكون موافق فعل الجنان وعدم مخالفة فعل الاركان اليه مستقبلا في الوجه فكيف يصح اختصاصه باللسان  
 وحده وكيف تصور نسبة العزم والخصوص من الحمد والثناء على ما ساقى لانا نقول كذا احد من انما اثره في القدر  
 يكون فعل اللسان حمدا وليس ثباتا سيما جرد من الحمد ولا خبره لانه حاصل كلامه قوله احترازاً عن الاستهزاء  
 فقول لا نقول قيد وقوله لانه ليس ثباتا لا دليل لعدم الحاجة في تصحيح التعريف المذكور اذ  
 تقييده بالثناء بكونه واردا على وجه تعظيم الظاهري والباطني اذ هو خارجا عن السخرية مثل قوله تعالى حكايته ذوق  
 اكل انت الغرير الكريم بعد ادخال الكافر النار لانه عار عن تعظيم الباطن وذلك لان الاستدلال اى الوصف  
 العار عن مطابقة الاعتقاد ليس ثباتا وحده حقيقة لما عرفت بل مؤثرا بصورة والا فاضا في ان تعريفه تحمل  
 على الحقيقة فلا حاجة الى القيد المذكور لطريق الوجوب نعم لانه قد ذكره للتصريح بما علم ضمنا كما فعله  
 العلامة القنبراني ومن يجد حذره فداء لفاضل الخطاى وقد عدم الحاجة اليه بان الثناء على التحصيل في شعر  
 عن قصد تعظيمه لان معنى كونه الثناء على التحصيل ان التحصيل باعث على الثناء ولا شك ان الثناء الذي

الامتنان وليس حقيقة ان الشاء انما هو قصد المعنى لا مجرد اللفظ لا حاجة التقييد بالحجب بل لا حاجة  
يكون الحجب باعث عليه لا يكون ان على قصد التعظيم لكل جهة هو موافقها واعلم ان قصدا لشعرا في مدح اسد طير  
والامر اربابا من معلومة الامتنان اذا قارنت التعظيم فاسم او باطنه عند المحمد الا انه غير مطابق لمواقع  
الامر في الظاهر بل هو في الوجود في نفس غير حق على قصد التعظيم فليس بحقيقة الا ان تعظيم محمد بن عبد  
يكون جمليا في الواقع وان جعله المحمد جمليا كما في الصورة المذكورة فان الحاد بصور النبي في القتل بصورة  
جميل وكيفية عليه انما يعدم لعدم وقوع حمله في محله لعدم كونه جمليا في نفس الامر قوله ولا حاجة التقييد  
لجميل بل يختلف في الفرق بين الحمد والمدح قد ذهب القاضي في تفسيره لمحقق الدواني في حاشيته  
التنزيه وكثير من جملة والى ان الحمد انما يكون على الاختياري بخلاف المدح فانه يقال بمرحلتين  
على صفاتها ولا يقال حمدتها عليه ومرت زيدا على صباه فده ومرت فده لاحدته عليه ما واور عليه  
ان يستلزم ان لا يكون ثماره تعالى على صفاته الذاتية الازلية كالعلم والقدرة ونحوهما كما هو  
عين الذات او غير ذواته وباطل بالاجماع وذلك لانها ليست صادرة عنه تعالى باختياره والاكثارية  
مستترة بل لو كان سببا فالقصد والاختيار كان حادثا على ما قرر في موضعه كذا يستلزم خروج الحمد على  
الملكات النفسانية من الحمد والفضل والشجاعة والحقه ونحوها وجيب بان المراد بالاختياري ههنا اهم من  
يكون اختياريا حقيقة او مستترا بمنزلة والصفات المذكورة بمنزلة الافعال الاختيارية لاستقلال الذات  
فيها وعدم احتياجها الى امر خارج فلو كان مختارا فيها او باعتبار ترتيب الآثار الاختيارية عليها فالحمد عليها  
راجع في حقيقة الى الحمد على تلك الآثار ونحوها الجواب عن التخصيص بالملكات وقد يقال ان الاختيار  
جاء بمعنى ما صدر بالاختيار جازمه بمعنى ما صدر عن الفاعل المختار فالمراد بالاختياري كون الحمد فاعلا  
بالاختيار وان لم يكن مختارا في صفته حمد عليها ووجب احب الكشاف الى مفاد الحمد والمدح حيث قال  
في الكشاف الحمد والمدح احداث وموالت والذات والنفس والاختيارية بالترادف كما يدل عليه ظاهر كلامه في  
الفائق ان الحمد هو المدح والوصف بالجميل اذ الظاهر منه قصد التعريف والترادف كتحتمل وجوب تعميم  
الحمد للاختياري وفيه المدح كما يدل عليه ظاهر الكشاف والفائق حيث أطلق جملة ولم يقيده بالاختياري  
وتخصيص كل منهما بالاختياري كما هو في تفسير قوله تعالى ولكن الله جرب الحكم الانان بان المدح والحمد  
يكون بفضل النعم وانما ترك التقييد بالاختياري في تعريفه الكشاف والفائق بناء على ان المراد











في الحمد انما هو بحسب العقل وانه لا فرق فيه بين الحمد والمدح والشكر  
 شي كما الامر من الذين اوصينا بها المنة الاول فيقول قد نسي الله تعالى ذلك على الذين انزل فيهم و  
 يجعون ان يحمدوا بما سبق لقريره واما في الثاني فيقول وكل ذي لب راجع الى بصيرة تراه وبقوله  
 وقد نسي الله تعالى ذلك ثم يقول ان قلت ان العرب يوح الخ مع قوله قلت الذي كسوغ  
 لهم ذلك وبقوله على ان من محققه التقاد لى آخر كلامه لان هذه الاقوال وان كانت ظاهرة  
 في اخذ الاختياري في المدح كالاتي في الحمد لان لفظ المدح الذي ذكرته كلامه مرارا مستعمل  
 بمعنى الوصف والثناء مطلقا سواء كان بلفظ المدح او الحمد يدل على ذلك انه بعد ذكر المدح  
 عبر عنه بالثناء حيث قال وجل الآتي على ظاهرها يودي الى ان ثني عليهم بفعل الله تعالى وكذا  
 عبر عنه في آخر كلامه بالوصف حيث قال وجل الوصف بالجمال ونحوه مما ليس بالانسان على غير  
 غلط ومخالفا للعقول وكذا لفظ الحمد في الآية مستعمل في معنى الثناء والاختلاف نظام اجزاء الكلام  
 لان كلمة ذلك في قوله وقد نسي الله تعالى ذلك اشارة الى المدح بغير فعله المذكور في الآية بوجه  
 بغير فعل فلا يتم الاستدلال بها على وجوب المدح بغير فعله في احوال بيان عدم الفرق بينهما في اخذ  
 الاختياري واما بيان ان ذلك لاخذ بينهما انما هو بحسب العقل فهو ان قوله وكل ذي لب راجع  
 الى بصيرة وقوله وقد نسي الله تعالى وقوله ذلك مدح مقبول عند الناس غير مردود وقوله وخطا  
 المدح به وقوله وجعل غلطاً ومخالفاً للعقول يادي باعلى صوت على ان كل ذلك بحسب العقل  
 هذا ما عني في حل هذا المقام والله سبحانه وتعالى اعلم بمرام عباده الكرام قوله والشكر فعل  
 لما كان الشكر في الظاهر قريبا من الحمد حتى ظن الامام الرأزي اتحادهما ما سببان يبين بعد تحقيق  
 معنى الحمد معنى الشكر والنسبة بينهما على مذنب المحققين وان كان المذكور في المتن لفظ الحمد فقط  
 فالفعل مثل القول والعمل والاعتقاد واستدلوا على عموم سورة وخصوص متعلقه بقول الشاعر شعير  
 افادكم النعمان من ثلثات يدي ولساني وضمير المحب اليه قوله يدي ومطوفاه منصوب على البدلية  
 من ثلثات في توصيف الضمير المحب اليه المستور اشارة الى الاخلاص والمعنى افادكم انما انماكم على  
 ثلثة اشياء من المكافات باليد ونشر المحامد باللسان وعقد العود على المحبة والاعتقاد ووجه الاستدلال  
 ان الشاعر انصاع مع كون صاحب اللسان قد جعل في مقابلة النعمة الواصلة اليه كلاما من الامور الثلاثة

قوله افادكم النعمان من ثلثات يدي ولساني وضمير المحب اليه المستور اشارة الى الاخلاص والمعنى افادكم انما انماكم على ثلثة اشياء من المكافات باليد ونشر المحامد باللسان وعقد العود على المحبة والاعتقاد ووجه الاستدلال ان الشاعر انصاع مع كون صاحب اللسان قد جعل في مقابلة النعمة الواصلة اليه كلاما من الامور الثلاثة

فعل يثني عن تعظيم النعم بسبب الانعام فيكون متعلقا خاصا وموصفا عاما وكما بالاعتقاد  
 عند جود الخاصتين معا ويفترق كل واحد منهما عن الآخر عند وجود احد الخاصتين فقط  
 بقرينة مقام التوح اذا فاداة المجموع لا يقتضي افادة كل واحد منهما بخلاف العكس معلوم تلك المقابلة ليس  
 بحمد ولا مدح لا خصاصهما باللسان فهو شكر او لا راجع كذا افادة مولانا عبد الحكيم في حاشية على ابيات  
 قوله يثني عن تعظيم النعم لا قيل ان الشكر الجاني الى الاعتقاد لا يثني عن تعظيم النعم اذ لا  
 معنى لاثباته بالنسبة الى نفس الشكر ولا يتصور بالنسبة الى غيره لعدم اطلاع العبد على ملكه فثني الشكر  
 ولو اطلع الشكر يقول افضل فذلك القول والفعل هو المنبئ حقيقة لا الاعتقاد فلا يكون شكا  
 واجيب بان معنى الثناء هو كون المنبئ بحيث لو علم علم المنبئ عنه وهذا المعنى متحقق في الاعتقاد  
 فهو يثني بالفعل بلا دقة قول افضل وعدم اطلاع عليه لان لا يقيح في تلك المحبة وما حصر الثناء  
 في القول والفعل فيما اذا اطلع الشكر غير باجدها ممنوع اذ القول مثلا منبئ عن الاعتقاد والاعتماد  
 منبئ عن تعظيم غايته في الباب انه يكون هناك شكر ان احدهما يطلع عن الاعتقاد والآخر هو  
 الاعتقاد المطلق عنه وانه واحد الشكرين عن الآخر لا يخرج الآخر عن كون شكر ايضا على ان الاطلاع  
 عليه لا يلزم ان يكون من الشكر بل يجوز ان يكون من غيره بالاسم الله تعالى او اخبار احد عنه قوله  
 بسبب الانعام الى ان العارفة بالنسبة الى الفاعل الشكر متعلقه هو النعمة الواصلة الى الشاكر صرح  
 به في حاشية لطلاع واثبت هو ان متعلقه هو النعمة مطلقا وصلت الى الشاكر او الى غيره ولذا حكموا  
 بان الحمد العربي هو الشكر اللغوي والافلا يصح الاتحاد ويؤيد المشهور انه لم يقل من ارباب اللمنة تخصيص  
 الشكر بالنعمة الواصلة الى الشاكر وبعضهم ايد تخصيصه بان لم يعيد عن اطلاق الشاكر على من ثني ثناء  
 بسبب نعمة بالنسبة الى غيره قوله فيكون متعلقه النعمة لما كان الظاهر من تعريف الحمد والشكر هو  
 النعمة من المورد في المتعلقين ويظهر من اثنان نسبتين النسبة بين الشكر والحمد فرع عليهما ما يظهر عنهما  
 اعنى النسبة الاولى ثم فرع ما يظهر من هذا الظاهر على جريا على ما هو قاعده التعليم قوله فيجتمعا  
 الخ اي الحمد والشكر عند وجود الخاصتين الى ان خاصة الحمد هو اللسان وخاصة الشكر  
 هي النعمة اجمع فيجتمعا في صورة الثناء باللسان في مقابلة الانعام والاحسان قوله عند  
 وجود احدي الخاصتين فقط الخ في صورة الثناء باللسان على صفة الكمال يوجب

قوله افادكم النعمان من ثلثات يدي ولساني وضمير المحب اليه المستور اشارة الى الاخلاص والمعنى افادكم انما انماكم على ثلثة اشياء من المكافات باليد ونشر المحامد باللسان وعقد العود على المحبة والاعتقاد ووجه الاستدلال ان الشاعر انصاع مع كون صاحب اللسان قد جعل في مقابلة النعمة الواصلة اليه كلاما من الامور الثلاثة



فان كان فيها كمال من وجه واختار الجملة الفعلية لم يقل الحمد لله جديا على الاصل  
 قصد الى اظهار العجز عن الحمد على وجه الثبات الدوام والتوفيق جعل فعل العبد  
 الحمد بلا شكر وبالحسن في صورة الثبات في مقابلة الانعام بالاركان وهو ظاهر قوله لم يقل الحمد  
 لله الخ مع انه الثلث الكثير في هذا المقام حتى صار كانه الاصل في الفعلية فرحمنا لهذا الاحتياج في  
 اختيار ما امكن من بيان المرجح قوله جديا على الاصل الخ بينه ان اصل الحمد لله جديا فعلية اسما  
 اي حوت السر على حمد او احمد حمد الله ثم عدل عنه فحذف الفعل مع الفاعل اقيم المصدر  
 مقامه وجعل الحمد اسمية للدلالة على الثبات والدوام كما قالوا في سلام عليك فانما اختيار الفعلية  
 جديا على ما هو الاصل في الحقيقة قوله على وجه الثبات والدوام الخ الذي هو دليل الاسبية  
 لانما يدل على الثبوت والاصل في كل ثابت ودوام لم يظهر قاطعة بخلاف الفعلية فان  
 الفعل يدل على الثبوت المقارن بالتجدد والحدث لا تقرر ان معناه بالزمان المتغير المتجدد ونفي اختيار  
 اشار بان مقدر العبد هو الحمد على وجه التجدد واظهار العجز عن ادائه على وجه الثبات والدوام  
 اقبل ان الفعلية التي فعلها مضارع تدل على الاستمرار المتجدد والحمد على وجه الوجه اشتق منه على  
 وجه الدوام اذ لا يشق في الفعل بعد اختياره وانما سببه في الفعل مرة بعد اخرى فلا يستلزم لاظهار  
 العجز في اختيار هذه الفعلية لغيره ان كان شق كنه مقدر للعبد بخلاف الدوام المشبهي فانه  
 غير متصور عن هو عاجز مقدر للنفس الامارة واقل انما اختار المضارع لانه لا يخلو على الاستمرار  
 المتجدد يشعر بان التواضع توفيقه تعالى للمحسات والخيالات مستحقة على الاستمرار فلا يخلو عن توفيق  
 عليه فيحمد عليه حمد مزيدا واختيار صيغة المشكور مع النفي فلا شعار بان حمده تعالى امر عظيم يطلب  
 جسيم لا يمكن ان يولاه احد بنفسه بل يحتاج الى معاون ونصير وممد وظهير قوله جعل فعل  
 العبد الخ وعبادة اخرى جعل الله تعالى فعل العبد هو اقامتها عليه ورضاه ونهاه عن معناه  
 العرق وهو راجع الى ما ذهب اليه بعض المتكلمين من انه خلق الطاعة التي هي وسيلة  
 لنيل السعادة واما ما استصر من ان يمتنع من الاسباب موافقة للمطلوب الخ في راجع الى  
 ما ذهب اليه بعض منهم من انه خلق القدرة على الطاعة وعند بعضهم الدعوة الى الطاعة وعلى  
 كل تقدير لا بد من هذا الخير كما ان من الخذلان والمراد به ما هو خبير في حقه عند الله

فان كان فيها كمال من وجه واختار الجملة الفعلية لم يقل الحمد لله جديا على الاصل  
 قصد الى اظهار العجز عن الحمد على وجه الثبات الدوام والتوفيق جعل فعل العبد  
 الحمد بلا شكر وبالحسن في صورة الثبات في مقابلة الانعام بالاركان وهو ظاهر قوله لم يقل الحمد  
 لله الخ مع انه الثلث الكثير في هذا المقام حتى صار كانه الاصل في الفعلية فرحمنا لهذا الاحتياج في  
 اختيار ما امكن من بيان المرجح قوله جديا على الاصل الخ بينه ان اصل الحمد لله جديا فعلية اسما  
 اي حوت السر على حمد او احمد حمد الله ثم عدل عنه فحذف الفعل مع الفاعل اقيم المصدر  
 مقامه وجعل الحمد اسمية للدلالة على الثبات والدوام كما قالوا في سلام عليك فانما اختيار الفعلية  
 جديا على ما هو الاصل في الحقيقة قوله على وجه الثبات والدوام الخ الذي هو دليل الاسبية  
 لانما يدل على الثبوت والاصل في كل ثابت ودوام لم يظهر قاطعة بخلاف الفعلية فان  
 الفعل يدل على الثبوت المقارن بالتجدد والحدث لا تقرر ان معناه بالزمان المتغير المتجدد ونفي اختيار  
 اشار بان مقدر العبد هو الحمد على وجه التجدد واظهار العجز عن ادائه على وجه الثبات والدوام  
 اقبل ان الفعلية التي فعلها مضارع تدل على الاستمرار المتجدد والحمد على وجه الوجه اشتق منه على  
 وجه الدوام اذ لا يشق في الفعل بعد اختياره وانما سببه في الفعل مرة بعد اخرى فلا يستلزم لاظهار  
 العجز في اختيار هذه الفعلية لغيره ان كان شق كنه مقدر للعبد بخلاف الدوام المشبهي فانه  
 غير متصور عن هو عاجز مقدر للنفس الامارة واقل انما اختار المضارع لانه لا يخلو على الاستمرار  
 المتجدد يشعر بان التواضع توفيقه تعالى للمحسات والخيالات مستحقة على الاستمرار فلا يخلو عن توفيق  
 عليه فيحمد عليه حمد مزيدا واختيار صيغة المشكور مع النفي فلا شعار بان حمده تعالى امر عظيم يطلب  
 جسيم لا يمكن ان يولاه احد بنفسه بل يحتاج الى معاون ونصير وممد وظهير قوله جعل فعل  
 العبد الخ وعبادة اخرى جعل الله تعالى فعل العبد هو اقامتها عليه ورضاه ونهاه عن معناه  
 العرق وهو راجع الى ما ذهب اليه بعض المتكلمين من انه خلق الطاعة التي هي وسيلة  
 لنيل السعادة واما ما استصر من ان يمتنع من الاسباب موافقة للمطلوب الخ في راجع الى  
 ما ذهب اليه بعض منهم من انه خلق القدرة على الطاعة وعند بعضهم الدعوة الى الطاعة وعلى  
 كل تقدير لا بد من هذا الخير كما ان من الخذلان والمراد به ما هو خبير في حقه عند الله

منا فقلنا هو خير في حقه والهداية هي الدلالة الموصولة الى البغية والوصول  
 تعالى فان قيل النفس خير من غير عند الظالم مع انه لا يستحقه توفيقا عرفا قوله والهداية هي  
 الدلالة الموصولة الى البغية الخ قال العلماء في شرح العقائد النسفية انه كونه كلاما لا شاعرا  
 ان الهداية عندنا تطلق الا بهتد او عن المعنونة بيان طريق الحق والاصواب المشهورة انما  
 عند المعنونة هو الدلالة الموصولة الى المطلوب وعندنا الدلالة على طريق الوصول الى المطلوب  
 سواء حصل الوصول قالوا بهتد او لم يحصل انتهى كلامه وقد صرح في شرح المقاصد انما بان كونها  
 بمعنى الاصيل قول اخبر عن بعض المعنونة والنصوص الواردة في القرآن متعارضة فبعضها يدل  
 على انها بمعنى الاصيل مثل قوله تعالى انك لا تهدي من احببت ولكن الله يهدي من يشاء  
 وبعضها على انها الارشاد وادارة الطريق مثل قوله تعالى واما تودون ان يهديهم الله  
 ويؤيد المشركين ان صاحب الكشاف المتصديق في الاعتزال فسر في قوله تعالى يهدي المشركين العكس  
 بالدلالة الموصولة الى البغية وتستدل عليه بوجه ثلاثة كما ستعرف واهل في تفسيره انما بهذا المعنى  
 على ان الهداية لو كانت بمعنى الارشاد وادارة الطريق كما نسب الى المعتزلة لما كان لتعاليمها بانية  
 في قوله تعالى يهدي من يشاء الى صراط مستقيم معنى لعموم كل احد من المؤمنين والكل فخر بطبع العاصي  
 ولو كانت بمعنى خلق الالهتد كما هو منسوب الى الشهاب في الجاهل بما على صلهم العاصي انه لا يستحق للمدح والثناء واللعن والعقاب فيما لا يستقل  
 فيه العبد فالسيد قدس سره الى تصديقه في اعتزاله وادارة ما يصح استدلاله واستشعاره وجه ختمه الى ان  
 شام الله تعالى قوله بدليل الخ هذه وجه ثلاثة ذكرت في الكشاف حيث قال بدليل وقوع الضلالة  
 في مقابلتها قال الله تعالى اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى وقال تعالى يهدي الله  
 ضلالهم وبينهم وبينهم هدى في موضع المدح كاستدلال ان الهدى مطاوع به من يكون  
 المطاوع في خلافه من اصله لا تر الى قوله فاعظم كسره فاعظم كسره وانما كسره وانما كسره  
 وقال العلامة في تفسيره ان قوله بدليل وقوع الخ في معنى لان الضلالة قد تقع في مقابلتها  
 فلذا عطف عليه وقوله ويقال هدى بمعنى انه يقال وقوله لان ابتداء مطاوع الخ انتهى  
 السيد قدس سره اخذ بالمال وقال بدليل ان الضلالة الخ وبدليل انه يدح بها الخ وبدليل

فان كان فيها كمال من وجه واختار الجملة الفعلية لم يقل الحمد لله جديا على الاصل  
 قصد الى اظهار العجز عن الحمد على وجه الثبات الدوام والتوفيق جعل فعل العبد  
 الحمد بلا شكر وبالحسن في صورة الثبات في مقابلة الانعام بالاركان وهو ظاهر قوله لم يقل الحمد  
 لله الخ مع انه الثلث الكثير في هذا المقام حتى صار كانه الاصل في الفعلية فرحمنا لهذا الاحتياج في  
 اختيار ما امكن من بيان المرجح قوله جديا على الاصل الخ بينه ان اصل الحمد لله جديا فعلية اسما  
 اي حوت السر على حمد او احمد حمد الله ثم عدل عنه فحذف الفعل مع الفاعل اقيم المصدر  
 مقامه وجعل الحمد اسمية للدلالة على الثبات والدوام كما قالوا في سلام عليك فانما اختيار الفعلية  
 جديا على ما هو الاصل في الحقيقة قوله على وجه الثبات والدوام الخ الذي هو دليل الاسبية  
 لانما يدل على الثبوت والاصل في كل ثابت ودوام لم يظهر قاطعة بخلاف الفعلية فان  
 الفعل يدل على الثبوت المقارن بالتجدد والحدث لا تقرر ان معناه بالزمان المتغير المتجدد ونفي اختيار  
 اشار بان مقدر العبد هو الحمد على وجه التجدد واظهار العجز عن ادائه على وجه الثبات والدوام  
 اقبل ان الفعلية التي فعلها مضارع تدل على الاستمرار المتجدد والحمد على وجه الوجه اشتق منه على  
 وجه الدوام اذ لا يشق في الفعل بعد اختياره وانما سببه في الفعل مرة بعد اخرى فلا يستلزم لاظهار  
 العجز في اختيار هذه الفعلية لغيره ان كان شق كنه مقدر للعبد بخلاف الدوام المشبهي فانه  
 غير متصور عن هو عاجز مقدر للنفس الامارة واقل انما اختار المضارع لانه لا يخلو على الاستمرار  
 المتجدد يشعر بان التواضع توفيقه تعالى للمحسات والخيالات مستحقة على الاستمرار فلا يخلو عن توفيق  
 عليه فيحمد عليه حمد مزيدا واختيار صيغة المشكور مع النفي فلا شعار بان حمده تعالى امر عظيم يطلب  
 جسيم لا يمكن ان يولاه احد بنفسه بل يحتاج الى معاون ونصير وممد وظهير قوله جعل فعل  
 العبد الخ وعبادة اخرى جعل الله تعالى فعل العبد هو اقامتها عليه ورضاه ونهاه عن معناه  
 العرق وهو راجع الى ما ذهب اليه بعض المتكلمين من انه خلق الطاعة التي هي وسيلة  
 لنيل السعادة واما ما استصر من ان يمتنع من الاسباب موافقة للمطلوب الخ في راجع الى  
 ما ذهب اليه بعض منهم من انه خلق القدرة على الطاعة وعند بعضهم الدعوة الى الطاعة وعلى  
 كل تقدير لا بد من هذا الخير كما ان من الخذلان والمراد به ما هو خبير في حقه عند الله

فان كان فيها كمال من وجه واختار الجملة الفعلية لم يقل الحمد لله جديا على الاصل  
 قصد الى اظهار العجز عن الحمد على وجه الثبات الدوام والتوفيق جعل فعل العبد  
 الحمد بلا شكر وبالحسن في صورة الثبات في مقابلة الانعام بالاركان وهو ظاهر قوله لم يقل الحمد  
 لله الخ مع انه الثلث الكثير في هذا المقام حتى صار كانه الاصل في الفعلية فرحمنا لهذا الاحتياج في  
 اختيار ما امكن من بيان المرجح قوله جديا على الاصل الخ بينه ان اصل الحمد لله جديا فعلية اسما  
 اي حوت السر على حمد او احمد حمد الله ثم عدل عنه فحذف الفعل مع الفاعل اقيم المصدر  
 مقامه وجعل الحمد اسمية للدلالة على الثبات والدوام كما قالوا في سلام عليك فانما اختيار الفعلية  
 جديا على ما هو الاصل في الحقيقة قوله على وجه الثبات والدوام الخ الذي هو دليل الاسبية  
 لانما يدل على الثبوت والاصل في كل ثابت ودوام لم يظهر قاطعة بخلاف الفعلية فان  
 الفعل يدل على الثبوت المقارن بالتجدد والحدث لا تقرر ان معناه بالزمان المتغير المتجدد ونفي اختيار  
 اشار بان مقدر العبد هو الحمد على وجه التجدد واظهار العجز عن ادائه على وجه الثبات والدوام  
 اقبل ان الفعلية التي فعلها مضارع تدل على الاستمرار المتجدد والحمد على وجه الوجه اشتق منه على  
 وجه الدوام اذ لا يشق في الفعل بعد اختياره وانما سببه في الفعل مرة بعد اخرى فلا يستلزم لاظهار  
 العجز في اختيار هذه الفعلية لغيره ان كان شق كنه مقدر للعبد بخلاف الدوام المشبهي فانه  
 غير متصور عن هو عاجز مقدر للنفس الامارة واقل انما اختار المضارع لانه لا يخلو على الاستمرار  
 المتجدد يشعر بان التواضع توفيقه تعالى للمحسات والخيالات مستحقة على الاستمرار فلا يخلو عن توفيق  
 عليه فيحمد عليه حمد مزيدا واختيار صيغة المشكور مع النفي فلا شعار بان حمده تعالى امر عظيم يطلب  
 جسيم لا يمكن ان يولاه احد بنفسه بل يحتاج الى معاون ونصير وممد وظهير قوله جعل فعل  
 العبد الخ وعبادة اخرى جعل الله تعالى فعل العبد هو اقامتها عليه ورضاه ونهاه عن معناه  
 العرق وهو راجع الى ما ذهب اليه بعض المتكلمين من انه خلق الطاعة التي هي وسيلة  
 لنيل السعادة واما ما استصر من ان يمتنع من الاسباب موافقة للمطلوب الخ في راجع الى  
 ما ذهب اليه بعض منهم من انه خلق القدرة على الطاعة وعند بعضهم الدعوة الى الطاعة وعلى  
 كل تقدير لا بد من هذا الخير كما ان من الخذلان والمراد به ما هو خبير في حقه عند الله



معتبراً مفهوماً بل ليل ان الضلالة تفقر في مقابلة ما وعلام الوصول فيها معتبراً انه يدح بها كما يدح بالاعتدال  
ومن المعلوم ان من دل على المطلوب لا يستحق المدح ما لم يصل اليه بل بما يستحق للادمان والاعتدال كما مضى وعما  
المطامير فمصلح الاقرب عند الفعل المتعدي بمفعول نحو جبهة فاجتمع المطامير لا يخالف الاصل في قوله  
ان المابتدأ والمفعول ان الضلالة لا تحصل ان الضلالة وقعت في مقابلة المادي في الاستعمال لعدم الوضوح في الضلالة لانها غير  
التي تدعى في الاول في البغية فلو لم يعتبر الوصول في مفهوم الهداية لم يتقابلها مجاز الاجتماع بينهما بان  
يدل احد على طريق الوصول ولم يسلك وفيه بحث واما اول فلان المذكور في مقابلة الضلالة هو الهداية  
اللازمة بمعنى الابدان المجاز او اشتراكها في السج الهداية راه نمودن وراه يافتن وكلاهما  
في المتعدي واما ثانياً فلانما نال السلم ان الضلالة عبارة عن عدم الوصول بل هو العود عن الطريق  
الوصول فيكون الهداية بمعنى الدلالة على الطريق الوصول نعم عدم الوصول لانهم للضلالة واللازم  
جواز ان يكون نعم فيوجد في الهداية ايضاً كذا افيد قوله وان يدح بها كذا اي الانسان يدح يكون  
هدى كما يهدى بكونه متدياً وقوله ومن اهلوم المصقفة ثمانية من الدليل يدل على صيغة المجهول من ولا علم  
كذا اي الانسان المدلل على المطلوب بارة طريق يصل اليه لا يستحق المدح بدون الوصول اليه فيعلم  
ان الهدى هو الهدى او صلا المادي الى البغية وبثبت ان الوصول معتبر في مفهوم الهداية وفيه بحث لان  
المراو بالهدى في مقام المدح لم ينتفع بالهداية والارادة مجازاً مشتهرة حتى ان من لم ينتفع بالارشاد  
ولم يبتد فكذا لم يحصل الهداية كذا افيد قوله وان الاعتدال لا يجرى حاصل ان المابتدأ اصطلاح الهداية  
يقال بدنية فابتدى نحو جبهة فاجتمع المطامير لا يخالف الاصل لاني انما نزل الاصل تاثير الوصول  
معتبر في المابتدأ وبلا شبهة فكذا في الهداية وفيه بحث لان قولهم براه فابتدى ليس من باب  
المطامير بل من قبيل ترتيب احد لفعلين على الآخر من غير تاثير نحو امره فامر عليه ففعل ففعل براه  
فابتدى وله على الطريق فنسكه بدليل ان يقال براه فلم يبتد كذا افيد قوله واما قوله تعالى  
واما قومك انما جواب عن معارضة واروقه على الوجه المذكورة تقرير بان وليك وان يدل على ما  
اوعيت من ان الهداية هو الدلالة الموصولة الى البغية كمن عندنا ما يفيد وهو قوله تعالى واما قومك  
فندبها هم الآية لانها لو كانت بمعنى الايصال لصار معنى الآية ان تقوم اى قوم صالح

فانما هو  
ساعة الفجر  
وغيره على قوله  
افضل العباد  
بان الهداية  
بمنها للعباد  
ما كان في  
الارادة فندرج  
بمنها او صلا  
معتبر في  
لم يبتد  
ما لم يبتد  
من الحسن  
بما لا يفتقر  
الحجاب في  
الذكر في الوجود  
فانما هو

فندبهم فاستحبوا الهدى على الهدى فنجاز عن اخصا اسباب الهداية ونضلى لاختار الجملة  
الفعلية ههنا ايضا لئلا ما ذكرنا ان يكون الصلوة على وفق الحمد المشهور ان الصلوة  
حقيقة في اللغة وفي الاركان المخصوصة

على نبينا وعلى السلام ووصلناهم الى المطلوب للعلم وهو الايمان فاستحبوا الهدى او الكفر على الهدى  
اي ايمان وهو باطل اذ لا يتصور الضلال بعد الوصول الى الحق فلا حرج من بسط الارشاد وتوضيح  
الحجاب ان الآية غير صالحة للمعارضة لان الهداية فيها ليست على معناها الحقيقي بقية قوله فاستحبوا  
القول اريد ههنا بالهداية التي هي الايصال معنى الارشاد مجاز استعمال لفظ المسبب  
سبب فان الدلالة على الطريق سبب للايصال فالمعنى ان تقوم اعطينا هم سبب الوصول  
الى الحق بانزال الصحف فيهم وارسال الرسل اليهم فلم يقبلوا الحق واستحبوا الهدى على الهدى  
واجب ايضاً بانه يجوز ان يكون المعنى واصل العلم واما قوله فاستحبوا الهدى او الكفر فانه وا  
واستحبوا الكفر على الايمان فانه لا دلالة لسابق الآية ولا لاحتمال على عدم حصول المابتدأ  
لهم وروا الاول بان الاصل في الاطلاق الحقيقة والضرورة تدعو الى القول بالمجاز والبيان  
بانه لم يؤمن من ثمود الا قليل من مستضعفين استنم اليه قون من الايمان كما يظهر من قصتهم  
في سورة الاعراف اذ علمت وجوه اختلفت اذ لم يذهب الا لغيره فاعلم انه اختار العلامات في حرمي  
الكثافات انما شترت من سبعين فاعلم انما اذا تعدت الى المفعول انما بنفسها كانت بمعنى الايصال  
واذا تعدت الى او اللام كانت بمعنى الارادة ورده بعض الاذكياء بان الهداية فترت في اللغة براه  
نؤمن والهداية براه فاعلم انما ثبت في اللغة نقلها الى معنى آخر في الارادة حقيقة ونس  
الاصل مجازاً لا تفر في محله ان اللفظ اذا مر من الحقيقة والمجاز في اللفظ لا يفر في الحقيقة والمجاز  
والمجاز من الاشتراك خلاص الاصل فالحق ما ذكره القاضى في تفسيره انها وضوغة المقابلة  
بينها معنى الدلالة مطلقاً موصلة كانت اولاً فانما استعملت في المعنيين على السوية والاصل في  
الاطلاق هو حقيقة قوله لئلا ما ذكرنا ان الخ من الجري على الاصل وقصد اظهار العجز عن المردام  
واما زاد المشل لان الاصل ههنا فصل او صليت على يد صليبه سلمه واد فمما سبق احمد اد

فانما هو  
ساعة الفجر  
وغيره على قوله  
افضل العباد  
بان الهداية  
بمنها للعباد  
ما كان في  
الارادة فندرج  
بمنها او صلا  
معتبر في  
لم يبتد  
ما لم يبتد  
من الحسن  
بما لا يفتقر  
الحجاب في  
الذكر في الوجود  
فانما هو

فانما هو  
ساعة الفجر  
وغيره على قوله  
افضل العباد  
بان الهداية  
بمنها للعباد  
ما كان في  
الارادة فندرج  
بمنها او صلا  
معتبر في  
لم يبتد  
ما لم يبتد  
من الحسن  
بما لا يفتقر  
الحجاب في  
الذكر في الوجود  
فانما هو



نوعاً فيكون الصلوة المستندة الى العبد حقيقة ومثل صلى الله على محمد مجازاً  
 بمعنى الرحمة ولعل العلاقة ان الدعاء سبب الرحمة ولكن المذاهب  
 عن دوام الصلوة وفيما سبق عن دوام الحمد قوله لغة ونوعاً الخ يميز عن نسبة التي في قوله  
 الصلوة حقيقة يعني انها حقيقة لغوية في الدعاء وحقيقة فخرية في ادوار الاركان المخصوصة من  
 التخرية والقيام والقراءة والركوع والسجود والقعدة الاخيرة فاللغة الشرعية مجاز عند اهل اللغة  
 كما ان اللغوي كذلك عند اهل الشرع قوله الى العبد من الملك البشر ونحن حقيقة تارة  
 يعني الدعاء نحو فضل على محمد وآله اذ يدعو الله تعالى ويطلب منه الرحمة وافاضة الخيرية على  
 جميعه وصلوا عليه اذ هو ركن بموافقة البركات عليه تارة يعني ادوار الاركان مخزنية صلى الله  
 اي ادوارها وبهذا يظهر ان العبرة بما اشتمل عليه من ان الصلوة من الله تعالى رحمة ومن  
 الملائكة يستغفرون المؤمنين عار اذا الدعاء بمعنى طلب الفعل على سبيل المجتهد شامل لطلب  
 الرحمة وطلب المغفرة فلا وجه للتفرقة بينهما لكن المفهوم من معنى السببان الاستغفار غير الدعاء  
 او عبارات عن طلب الملائكة الغفران على ذنوب المؤمنين والدعاء هو دعاء بعض المؤمنين  
 بعضاً بالرحمة قوله ومثل الخ يحلف على اسم يكون وجبه اذ يكون الصلوة المستندة  
 الى الله تعالى كما في هذا الكلام ونحوه مجازاً امراً سائلاً يعني الرحمة لعلاقة السببية والسببية لا تخلو  
 الدعاء وادوار الاركان في حق تعالى والرحمة والكرامات لغة بمعنى رقة القلب الا انه اراد بها  
 ههنا غايتها وهي افاضة الخير والاحسان الى الغير قوله ولكن المذاهب الخ يعني ان صاحب  
 الكشف خالف الجمهور حيث قال حقيقة صلى الله على محمد صلى الله عليه وسلم لان المصلحة يفعل ذلك في  
 ركوع وسجود وقيل للداعي مصل تشبهه بالراكم والساجد انتهى الصلوات ههنا  
 الغفلان على التخييل وقيل طرأ الاليتين كذا في حواشي العلماء على الكشاف وادرو  
 عليه ان استعمال الصلوة في الكشاف في الجاهلية قبل ورود الشرع ومعرفة الاركان المخصوصة  
 على مزية خاصة فكيف يكون استعاره منه وان يلزم اشتقاق الفعل عن غير الحدث وهو الصلوة  
 وهو قبيح ان بناء التفعيل للتحريك نادر ولذا استشهد عليه في الكشاف بقوله ونظيره  
 كفر اليموس اذا طأ طأه ربه ونحوه عند تعظيم صاحب لانه يثني على الكافرين وهما

لقد ورد في قوله صلى الله عليه وسلم  
 بل في قوله صلى الله عليه وسلم  
 استغفروا لي يا رب  
 رواه ابو العباس  
 صفة من الصلوة  
 نحو غفر الله له  
 وسكنه وسكن  
 رتبة السجدة  
 او على سبيل  
 وانما هو في الغفران  
 اي غفر الله له  
 او ما هو في الغفران  
 وهو على كل حال  
 استغفروا لي يا رب  
 القام من كل حين  
 لغير الانسان  
 ونحوه في الكشاف  
 اذ هو في قوله صلى الله عليه وسلم  
 غفر الله له  
 غفر الله له  
 غفر الله له

في الكشاف في اول سورة البقرة ان الصلوة حقيقة تحريك الصلوة سميت الاركان المخصوصة  
 بها تحريك الصلوة فيها ثم سمي الدعاء صلوة تشبيهاً للداعي بالمصلحة في تخشعه فيكون  
 الصلوة في الدعاء استعارة وفي الاركان المخصوصة حقيقة او مجازاً امراً سائلاً  
 الكافران انتهى امي الاليتين قيل للجمتان المكثرتان من الورك والتخدين في لغة التخدين  
 في موضع الله كذا في حواشي العلماء قوله تشبيهاً للداعي اذ الدعاء الداعي بالمصلحة اذ  
 بصلوة المصلحة فالكلام على حذف المضاف يدل عليه سابق كلامه اعني قوله ثم سمي الدعاء صلوة  
 ولا حق وهو قوله فيكون الصلوة في الدعاء الخ قوله فيكون الصلوة الخ لفهم منه قدس سره على ما  
 هو المذكور في الكشاف كما ان قوله سابقاً فيكون الصلوة استندة لفهم منه على ما هو المشهور  
 الجمهور والاستعارة هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة ويقابها المجاز المرسل اذ  
 اللفظ المستعمل في علاقة غير الشابهة قوله استعارة الخ اذ من ضرورة حيث ذكر لفظ الصلوة وادى  
 به الدعاء المشبه بها قوله وفي الاركان المخصوصة حقيقة ان اعتبر نقل الشارع لفظ الصلوة  
 عن تحريك الصلوة الى الاركان المناسبة المذكورة كما هو الظاهر ولنا قدس سره فالحمد او حقيقة ههنا  
 الحقيقة الشرعية والالائية بالجزلان لان معنى شرعي مجاز عند اهل اللغة او مجازاً امراً سائلاً  
 ان لم يعتبر ذلك النقل لم يستعمل في الاركان لعلاقة انها محل تلك التحريك واعلم ان الحكم  
 يكون الصلوة استعارة في الدعاء اذ استقيم على الاحتمال الاول الذم هو الظاهر لانه  
 الثاني والافيزم المجاز عن المجاز ويحتمل ان يكون المعنى في الاركان حقيقة اذا استعملها  
 اهل الشرع او مجازاً امراً سائلاً اذ استعملها اهل اللغة لانها غير ما وضعت له في اللغة فان قلت فما  
 وجه استعمالها بمعنى الرحمة في مثل صلى الله على محمد وآله وسلم على تفسير الكشاف اذ لا علاقة بين  
 الرحمة والتحريك وكذا بينهما وبين الاركان لتكون مجازاً فيها ولو اعتبر التجوز عن الدعاء كما  
 سبق يلزم المجاز عن المجاز اذ الدعاء ايضا معنى مجازي حيث قد قلت لما صار استعمالها في  
 الدعاء اشيع واكثر صارت في حقيقة طارئة فجاز التجوز عنه الى الرحمة السببية عنه ونظيره ما قاله  
 مولانا عبد الحكيم في حواشي لمطول ان كلمة دون موضوعه لا تدل على مكان من الشئ ثم استعمل

لقد ورد في قوله صلى الله عليه وسلم  
 بل في قوله صلى الله عليه وسلم  
 استغفروا لي يا رب  
 رواه ابو العباس  
 صفة من الصلوة  
 نحو غفر الله له  
 وسكنه وسكن  
 رتبة السجدة  
 او على سبيل  
 وانما هو في الغفران  
 اي غفر الله له  
 او ما هو في الغفران  
 وهو على كل حال  
 استغفروا لي يا رب  
 القام من كل حين  
 لغير الانسان  
 ونحوه في الكشاف  
 اذ هو في قوله صلى الله عليه وسلم  
 غفر الله له  
 غفر الله له  
 غفر الله له

لقد ورد في قوله صلى الله عليه وسلم  
 بل في قوله صلى الله عليه وسلم  
 استغفروا لي يا رب  
 رواه ابو العباس  
 صفة من الصلوة  
 نحو غفر الله له  
 وسكنه وسكن  
 رتبة السجدة  
 او على سبيل  
 وانما هو في الغفران  
 اي غفر الله له  
 او ما هو في الغفران  
 وهو على كل حال  
 استغفروا لي يا رب  
 القام من كل حين  
 لغير الانسان  
 ونحوه في الكشاف  
 اذ هو في قوله صلى الله عليه وسلم  
 غفر الله له  
 غفر الله له  
 غفر الله له



قال اما بعد فهذه رسالة في المنطق اوردا فيها ما يجب استحضاره لمن يريد ان يشهد  
من العلوم مستعينا بالله انه مفيد للخير والنجاة الباعوج -

واما مثل قوله تعالى ان الله وملكته يصلون على النبي فمحمدا على ان المراد به معنى مجاز  
اعلم من الحق الحقيقة وهو اصيل النفع والايصال واحد الاختلاف في طريقه اقول اعلم  
ان المنطق علم يعرف به  
للتفاوت في الاحوال والترتيب تشبيها لما بالمراتب الحسية ولما صار استعماله في التفات المذكور اكثر  
جميع من في السنة الاصل صراحة تجارية فيه فاستعمل مجازا في عبارة الاله حدوتي علم الى حكم  
قوله واما مثل قوله تعالى المجازية شبهة تدور بها وهي انك قلت ان الصلوة حقيقة في الدعاء اذا استند  
الى الصبر ومجاز في الرحمة اذا استند الى الصبر الى الصبر وقد استعملت ههنا في المعنيين معا حيث استند  
الى الصبر والى الملكة التي من عباد الرحمن فيسلم من الحقيقة والمجاز وهو لا يجوز على ما بين  
في موضوعه بان الامر ليس كما عرفت بل الصلوة ههنا استعملت في معنى ثالث مجازي شامل للمعنى الحقيقي  
للعقلاء والمجازي لغيرهم وهو اصيل النفع الى النبي صلى الله عليه وسلم والاعتناء بشيئ فلا يحدور  
رئيسي مثل هذا الاستعمال اسم علم للمجازين قواعدهم انه اذا اضطر الى استعمال اللفظ في السنة حقيقة  
والمجازي معا يحمل على معنى ثالث يشهد كما قالوا في قوله تعالى حرمت عليكم امهاتكم وبناتكم ان  
المراد بالامر هو الاصل قريبا كان او بعيدا كالحجوة وبالبنات الفرع بلا واسطة او بواسطة كبنات البنات  
قوله والايصال واحد اللفظي ثبوت الاختلاف في طريق اصيل النفع كبنات من الله تعالى بالرحمة  
ومن الملكة بالعدل لا لوجوب الاختلاف في نفس الايصال حتى يعود المحدث المذكور قوله المنطق علم  
يعرف به الحق انما صدر بالتعريف لان الشريعة في العلم اعم من ان يتوقف على معرفة وجه خاص  
والا لم يتميز العلم المطلوب عند الشارع عن غيره ولم يكن في تحصيله على بصيرة وفي التخصيص بلفظ العلم  
اشارة الى رد عن اعم ان المنطق ليس بعلم حقيقة لان العلم عبارة عن صورة ذهنية تطابق الموجود في  
الخارج والمنطق بحث عن احوال المعقولات الثانية المعارضة للماهيات عند حصولها في  
الاذن ثم ان العلم بالعلوم ووجه الروان لصلح هو الصورة العقلية مطابقة لما اشتراط المطابقة  
المذكورة فهو علم في نفسه وعاو من العلوم كلها كما اصرحت والنحو واعلم ان سائر العلوم المدونة كالنحو  
والنحو والفقه تطبق تارة على المعلومات او المسائل المخصوصة فبقا مثل فلان يعلم النحو او  
يعلم تلك المسائل المخصوصة وتارة على تصديقات بها يقال في تعريف كل علم انه علم

قوله تعالى ان الله وملكته يصلون على النبي فمحمدا على ان المراد به معنى مجاز  
اعلم من الحق الحقيقة وهو اصيل النفع والايصال واحد الاختلاف في طريقه اقول اعلم  
ان المنطق علم يعرف به  
للتفاوت في الاحوال والترتيب تشبيها لما بالمراتب الحسية ولما صار استعماله في التفات المذكور اكثر  
جميع من في السنة الاصل صراحة تجارية فيه فاستعمل مجازا في عبارة الاله حدوتي علم الى حكم  
قوله واما مثل قوله تعالى المجازية شبهة تدور بها وهي انك قلت ان الصلوة حقيقة في الدعاء اذا استند  
الى الصبر ومجاز في الرحمة اذا استند الى الصبر الى الصبر وقد استعملت ههنا في المعنيين معا حيث استند  
الى الصبر والى الملكة التي من عباد الرحمن فيسلم من الحقيقة والمجاز وهو لا يجوز على ما بين  
في موضوعه بان الامر ليس كما عرفت بل الصلوة ههنا استعملت في معنى ثالث مجازي شامل للمعنى الحقيقي  
للعقلاء والمجازي لغيرهم وهو اصيل النفع الى النبي صلى الله عليه وسلم والاعتناء بشيئ فلا يحدور  
رئيسي مثل هذا الاستعمال اسم علم للمجازين قواعدهم انه اذا اضطر الى استعمال اللفظ في السنة حقيقة  
والمجازي معا يحمل على معنى ثالث يشهد كما قالوا في قوله تعالى حرمت عليكم امهاتكم وبناتكم ان  
المراد بالامر هو الاصل قريبا كان او بعيدا كالحجوة وبالبنات الفرع بلا واسطة او بواسطة كبنات البنات  
قوله والايصال واحد اللفظي ثبوت الاختلاف في طريق اصيل النفع كبنات من الله تعالى بالرحمة  
ومن الملكة بالعدل لا لوجوب الاختلاف في نفس الايصال حتى يعود المحدث المذكور قوله المنطق علم  
يعرف به الحق انما صدر بالتعريف لان الشريعة في العلم اعم من ان يتوقف على معرفة وجه خاص  
والا لم يتميز العلم المطلوب عند الشارع عن غيره ولم يكن في تحصيله على بصيرة وفي التخصيص بلفظ العلم  
اشارة الى رد عن اعم ان المنطق ليس بعلم حقيقة لان العلم عبارة عن صورة ذهنية تطابق الموجود في  
الخارج والمنطق بحث عن احوال المعقولات الثانية المعارضة للماهيات عند حصولها في  
الاذن ثم ان العلم بالعلوم ووجه الروان لصلح هو الصورة العقلية مطابقة لما اشتراط المطابقة  
المذكورة فهو علم في نفسه وعاو من العلوم كلها كما اصرحت والنحو واعلم ان سائر العلوم المدونة كالنحو  
والنحو والفقه تطبق تارة على المعلومات او المسائل المخصوصة فبقا مثل فلان يعلم النحو او  
يعلم تلك المسائل المخصوصة وتارة على تصديقات بها يقال في تعريف كل علم انه علم

تميزها عن الفكر الصحيح عن فاسد والمصدر اورد في رسالته عدة اصطلاحات منها ما يجب  
استحضارها لمن يشعر في شيء من العلوم لتكون له عون في التحصيل منها  
باسم كذا وقد يطلق مجازا مشهورا على الملكة الحاصلة من مزاولتك التصديقات اطلاقا  
للسبب على السبب فالمراد بالعلم ههنا اما المسائل او الملكة واما ارادة التصديق فتخرج الى الحدوث  
في تعريفه علم باصول يعرف الا واما في هذا العلم بالمنطق لان النطق يطلق على المنطق  
الظاهر وهو الكلام وعلى المنطق الباطن وهو ادراك المقولات وعلى مصدر ذلك الفعل ومظهره  
الافعال وهو نفس المتألمة وبهذا المعنى يتقرب اليك كما في الادراك سديدا محفوظا عن الخطا  
فيحصل بسببه كمال الى الثالث فتدبر نفسك على الكلام والادراك على وجه اصواب فاشتق له اسم  
المنطق اعم بالمنطق كذا في شرح المطالع فهو مصدر يسمى على وجه البالغة كانه المنطق نفسه اسم ظرف  
لان محل المنطق ومنه قيل هو اسم كذا كما يشعر به تعريفه باللفظ غلط عام كافي المستقبل قوله كذا  
السالمون الفك كذا في عرفه بان اسم فكر صحيح واسم فكر فاسد هذا التعريف باعتبار الغاية لان  
معركة صحة الفكر وسادة وهو الغرض من المنطق والتميز المذكور اما هو برهانية فوهن المنطق في  
الفكر حق الرعاية وعدمها فان الفكر يحسن ترتيب امور معلومة لتؤدي الى المحصول له مادة وهي الامور  
المعارة وصورة وهي الهيئة الاجتماعية اللازمة للترتيب فاذا صححنا كان الفكر صحيحا واذا فسدها  
او فسدت احداهما كان فاسدا فلما بد لكل مطلوب تصوري من اقتورات مخصوصة لها مناسبة  
تامة وكن طريق مخصوص لشرائط مخصوصة وكذا لا بد لكل مطلوب تصديقي من تصديقات مناسبة  
وطريق مخصوص للتكفل تحصيل هذه الامور هو المنطق فيعرفه الفكر السالم من الفاسد كذا في  
حاشي الرسالة واما عدل عن التعريف المشهور لاختلافه على لفظ الآلة والقانون الموقوف لغيره  
على وجه التحديد على تدقيقات صعبة لا في بهان فانه المتعلم قوله عدة اصطلاحات الخ  
المراد بها اصطلاحات الامور المخصوصة لئلا يقع عليها المتكلمون بقية قوله سائر الاصطلاحات  
لان المراد من الكلمات لا الاتفاق عليها والاستحضار بمعنى الحفظ والضبط وذلك ان تحمل  
على ملكة الاستحضار اعم القوة الزمنية الحاصلة من تكرار المسائل بحيث لا يفتقر بها على استحضار  
شيء خاص من غير تخشيم كسب جديد والوجوب ههنا محمول على العرف اعم الاستعمال في اعتبار

قوله تعالى ان الله وملكته يصلون على النبي فمحمدا على ان المراد به معنى مجاز  
اعلم من الحق الحقيقة وهو اصيل النفع والايصال واحد الاختلاف في طريقه اقول اعلم  
ان المنطق علم يعرف به  
للتفاوت في الاحوال والترتيب تشبيها لما بالمراتب الحسية ولما صار استعماله في التفات المذكور اكثر  
جميع من في السنة الاصل صراحة تجارية فيه فاستعمل مجازا في عبارة الاله حدوتي علم الى حكم  
قوله واما مثل قوله تعالى المجازية شبهة تدور بها وهي انك قلت ان الصلوة حقيقة في الدعاء اذا استند  
الى الصبر ومجاز في الرحمة اذا استند الى الصبر الى الصبر وقد استعملت ههنا في المعنيين معا حيث استند  
الى الصبر والى الملكة التي من عباد الرحمن فيسلم من الحقيقة والمجاز وهو لا يجوز على ما بين  
في موضوعه بان الامر ليس كما عرفت بل الصلوة ههنا استعملت في معنى ثالث مجازي شامل للمعنى الحقيقي  
للعقلاء والمجازي لغيرهم وهو اصيل النفع الى النبي صلى الله عليه وسلم والاعتناء بشيئ فلا يحدور  
رئيسي مثل هذا الاستعمال اسم علم للمجازين قواعدهم انه اذا اضطر الى استعمال اللفظ في السنة حقيقة  
والمجازي معا يحمل على معنى ثالث يشهد كما قالوا في قوله تعالى حرمت عليكم امهاتكم وبناتكم ان  
المراد بالامر هو الاصل قريبا كان او بعيدا كالحجوة وبالبنات الفرع بلا واسطة او بواسطة كبنات البنات  
قوله والايصال واحد اللفظي ثبوت الاختلاف في طريق اصيل النفع كبنات من الله تعالى بالرحمة  
ومن الملكة بالعدل لا لوجوب الاختلاف في نفس الايصال حتى يعود المحدث المذكور قوله المنطق علم  
يعرف به الحق انما صدر بالتعريف لان الشريعة في العلم اعم من ان يتوقف على معرفة وجه خاص  
والا لم يتميز العلم المطلوب عند الشارع عن غيره ولم يكن في تحصيله على بصيرة وفي التخصيص بلفظ العلم  
اشارة الى رد عن اعم ان المنطق ليس بعلم حقيقة لان العلم عبارة عن صورة ذهنية تطابق الموجود في  
الخارج والمنطق بحث عن احوال المعقولات الثانية المعارضة للماهيات عند حصولها في  
الاذن ثم ان العلم بالعلوم ووجه الروان لصلح هو الصورة العقلية مطابقة لما اشتراط المطابقة  
المذكورة فهو علم في نفسه وعاو من العلوم كلها كما اصرحت والنحو واعلم ان سائر العلوم المدونة كالنحو  
والنحو والفقه تطبق تارة على المعلومات او المسائل المخصوصة فبقا مثل فلان يعلم النحو او  
يعلم تلك المسائل المخصوصة وتارة على تصديقات بها يقال في تعريف كل علم انه علم

قوله تعالى ان الله وملكته يصلون على النبي فمحمدا على ان المراد به معنى مجاز  
اعلم من الحق الحقيقة وهو اصيل النفع والايصال واحد الاختلاف في طريقه اقول اعلم  
ان المنطق علم يعرف به  
للتفاوت في الاحوال والترتيب تشبيها لما بالمراتب الحسية ولما صار استعماله في التفات المذكور اكثر  
جميع من في السنة الاصل صراحة تجارية فيه فاستعمل مجازا في عبارة الاله حدوتي علم الى حكم  
قوله واما مثل قوله تعالى المجازية شبهة تدور بها وهي انك قلت ان الصلوة حقيقة في الدعاء اذا استند  
الى الصبر ومجاز في الرحمة اذا استند الى الصبر الى الصبر وقد استعملت ههنا في المعنيين معا حيث استند  
الى الصبر والى الملكة التي من عباد الرحمن فيسلم من الحقيقة والمجاز وهو لا يجوز على ما بين  
في موضوعه بان الامر ليس كما عرفت بل الصلوة ههنا استعملت في معنى ثالث مجازي شامل للمعنى الحقيقي  
للعقلاء والمجازي لغيرهم وهو اصيل النفع الى النبي صلى الله عليه وسلم والاعتناء بشيئ فلا يحدور  
رئيسي مثل هذا الاستعمال اسم علم للمجازين قواعدهم انه اذا اضطر الى استعمال اللفظ في السنة حقيقة  
والمجازي معا يحمل على معنى ثالث يشهد كما قالوا في قوله تعالى حرمت عليكم امهاتكم وبناتكم ان  
المراد بالامر هو الاصل قريبا كان او بعيدا كالحجوة وبالبنات الفرع بلا واسطة او بواسطة كبنات البنات  
قوله والايصال واحد اللفظي ثبوت الاختلاف في طريق اصيل النفع كبنات من الله تعالى بالرحمة  
ومن الملكة بالعدل لا لوجوب الاختلاف في نفس الايصال حتى يعود المحدث المذكور قوله المنطق علم  
يعرف به الحق انما صدر بالتعريف لان الشريعة في العلم اعم من ان يتوقف على معرفة وجه خاص  
والا لم يتميز العلم المطلوب عند الشارع عن غيره ولم يكن في تحصيله على بصيرة وفي التخصيص بلفظ العلم  
اشارة الى رد عن اعم ان المنطق ليس بعلم حقيقة لان العلم عبارة عن صورة ذهنية تطابق الموجود في  
الخارج والمنطق بحث عن احوال المعقولات الثانية المعارضة للماهيات عند حصولها في  
الاذن ثم ان العلم بالعلوم ووجه الروان لصلح هو الصورة العقلية مطابقة لما اشتراط المطابقة  
المذكورة فهو علم في نفسه وعاو من العلوم كلها كما اصرحت والنحو واعلم ان سائر العلوم المدونة كالنحو  
والنحو والفقه تطبق تارة على المعلومات او المسائل المخصوصة فبقا مثل فلان يعلم النحو او  
يعلم تلك المسائل المخصوصة وتارة على تصديقات بها يقال في تعريف كل علم انه علم



ايضا غوجي المراد بها الكليات الخمس اي غوجي اسم حكيم من حكماء اليونان ينسب اليه  
الكليات الخمس لمهارته فيها وهي النوع

الاول لان سبب اصطلاحات العلوم خبريات للاصطلاحات المنطقية ولا شك ان علم الخبريات  
من حيث هي خبريات بعد علم كليتها سهل من علمها ابتداء ذلك ان تحل على العقل الذي لا يجوز  
التخلف عنه بان تريد بالشرع في العلم الشرع على وجه البصيرة وتخصيلا على وجه الصواب وهو  
ظاهر والمراد من العلوم باعد المنطق من العلوم المحكية التي دون المنطق مقدرة لسبب العلم  
المقدرة طبقا لان تدوينه في الاصل وان كان لا يكون في الاصل صار بعد التدوين لغو فاما في  
سائر العلوم ولذا سمى خادما واما قيل انه يجوز ان يراد بالعلوم المطالب الكسبية من تصورات  
والتصديقات انه لا شك ان تحصيل المطالب النظرية على وجه الصواب لا يمكن الا باستحضار  
هذه الاصطلاحات ورعايتها في اكتسابها فها ياباه لفظ شروع لانه يشتمل فيما له اجزاء كثيرة ولا  
اجزاء لواحد من تلك المطالب قوله منها اي غوجي الخ اشارة الى ان قول المصنف رحمه الله  
اي غوجي مخدوف الخبر مبتدأ ومخدوف انما باب اي غوجي كما قاله العلامة قوله لمهادته الخ قال  
في حاشي المطالع هو اسم حكيم استخراج الكليات او دونها ثم سمى استخراج باسم استخراج المدون  
باسم المدون انتم فلفظ المهاره ليشمل الوجهين هذا هو مختاره ثم قال وقيل انه اسم شخص كان  
يتعلمها عنده بعضهم وكان يجاوبه في كل مسالة منها باسمه ويقول يا اي غوجي الحال كذا وكذا انتم  
وقيل هو اسم لورول كونه اوراق ثم جعل علماء اليونان الحكيم دونها في ستة اوراق قوله  
وهي النوع الخ ستعرف وجه تسمية الكليات في هذه المسألة الاول على لانا ذاتية والذاتي شرف  
من امر صفي وقدم النوع على الجنس الفصل من ان الظاهر على تقدم الخبر على الكل لانه تمام ما يتجرب به فهو  
لكما اشرف وقدم الجنس على الفصل لانا من سبب في نفسه تحصيل الفصل بزيل البهارة وتخصيص بعد الابهام  
وقدم الخاص على العرض العام لانا ثابتة بالفعل في الاختصاص بامسية واحدة وينبغي ان يعلم ان  
العطف في مثله مقدم على الربط حتى يصح الحمل وحسب الاعراب النكان اجزائه على المجموع من مجموع ولكن  
لما كان كل واحد من اجزائه صالحا للاعراب اجري اعراب الكل على كل خبر ودفعنا للتكملة نظيره قرأت كتاب

قوله اي غوجي  
المراد بها الكليات  
الخمس اي غوجي اسم  
حكيم من حكماء  
اليونان ينسب اليه  
الكليات الخمس  
لمهارته فيها وهي  
النوع الاول لان  
سبب اصطلاحات  
العلوم خبريات  
للاصطلاحات  
المنطقية ولا  
شك ان علم  
الخبريات من  
حيث هي خبريات  
بعد علم  
كليتها سهل  
من علمها  
ابتداء ذلك  
ان تحل على  
العقل الذي  
لا يجوز  
التخلف عنه  
بان تريد  
بالشرع في  
العلم الشرع  
على وجه  
البصيرة  
وتخصيلا  
على وجه  
الصواب وهو  
ظاهر  
والمراد من  
العلوم باعد  
المنطق من  
العلوم  
المحكية التي  
دون المنطق  
مقدرة لسبب  
العلم  
المقدرة  
طبقا لان  
تدوينه في  
الاصول وان  
كان لا يكون  
في الاصل  
صار بعد  
التدوين  
لغو فاما في  
سائر العلوم  
ولذا سمى  
خادما واما  
قيل انه يجوز  
ان يراد  
بالعلوم  
المطالب  
الكسبية من  
تصورات  
والتصديقات  
انه لا شك  
ان تحصيل  
المطالب  
النظرية على  
وجه الصواب  
لا يمكن الا  
باستحضار  
هذه  
الاصطلاحات  
ورعايتها  
في اكتسابها  
فها ياباه  
لفظ شروع  
لانه يشتمل  
فيما له  
اجزاء كثيرة  
ولا اجزاء  
لواحد من  
تلك المطالب  
قوله منها  
اي غوجي الخ  
اشارة الى  
ان قول  
المصنف رحمه  
الله اي غوجي  
مخدوف الخبر  
مبتدأ ومخدوف  
انما باب اي  
غوجي كما قاله  
العلامة قوله  
لمهادته الخ  
قال في حاشي  
المطالع هو  
اسم حكيم  
استخراج  
الكليات او  
دونها ثم  
سمى استخراج  
باسم استخراج  
المدون باسم  
المدون انتم  
فلفظ المهاره  
ليشمل  
الوجهين هذا  
هو مختاره  
ثم قال وقيل  
انه اسم  
شخص كان  
يتعلمها  
عنده  
بعضهم  
وكان  
يجاوبه  
في كل  
مسالة  
منها  
باسمه  
ويقول  
يا اي غوجي  
الحال كذا  
وكذا انتم  
وقيل هو  
اسم لورول  
كونه  
اوراق  
ثم جعل  
علماء  
اليونان  
الحكيم  
دونها  
في ستة  
اوراق  
قوله  
وهي النوع  
الخ ستعرف  
وجه  
تسمية  
الكليات  
في هذه  
المسألة  
الاول على  
لانا ذاتية  
والذاتي  
شرف من  
امر صفي  
وقدم  
النوع على  
الجنس  
الفصل من  
ان الظاهر  
على تقدم  
الخبر على  
الكل لانه  
تمام ما  
يتجرب به  
فهو  
لكما اشرف  
وقدم  
الجنس على  
الفصل لانا  
من سبب في  
نفسه  
تحصيل  
الفصل  
بزيل  
البهارة  
وتخصيص  
بعد الابهام  
وقدم  
الخاص على  
العرض  
العام لانا  
ثابتة  
بالفعل في  
الاختصاص  
بامسية  
واحدة  
وينبغي  
ان يعلم  
ان العطف  
في مثله  
مقدم  
على الربط  
حتى يصح  
الحمل وحسب  
الاعراب  
النكان  
اجزائه على  
المجموع  
من مجموع  
ولكن لما  
كان كل  
واحد من  
اجزائه  
صالحا  
للاعراب  
اجري  
اعراب  
الكل على  
كل خبر  
ودفعنا  
للتكملة  
نظيره  
قرأت كتاب

وهذه هي المقصودة بالنظر هما لكن لما كانت معرفتها موقوفة على معرفة الدلالة واقسام  
اللفظ قد بحثت عليهما وذلك اما لان هذه الاصطلاحات لا يمكن معرفتها الا بالاستفادة  
من صاحبها والاستفادة من صاحبها لا تحصل الا بالالفاظ الدالة على المعاني واما لان الكليات  
جزا جزئا وجاز في القوم ثلثة ثلثة قوله وهذا هي الخ اي الكليات هي المقصودة بالبحث عنها في باب  
اي غوجي لاني باب التصورات مطلقا حتى يراد ان المقصود فيه هو القول الشارح والكليات  
مبادله ولما نشأ منه توهم انه اذا كانت الكليات هي المقاصد بالذات ههنا فما وجه تصدير هذا البناء  
مباحث الدلالة واتسام الالفاظ ودفعه لبقوله نحن الخ وحاصله ان عقد الباب بالذات للكليات  
لاني اني اريد غير ما فيه بطريق المبدئية والتوقف قوله وذلك الخ امر توقف معرفة الكليات على  
معرفة الدلالة واتسام اللفظ ثابت بوجوده بين اولها عام شامل لجميع اصطلاحات المنطق وكتبه فيهما  
مختص بالكليات على تقسيم هذا الكتاب قوله لا يمكن معر فها الخ وكذا الحال في اصطلاحات  
سائر العلوم لان احدا اذا اراد ان يستفيد من غيره مجهولا تصوريا او تصديقا من اي علم كان  
بالقول الشارح والمحذور فلا بد من ان الكليات لا يمكن ذلك ولذا عدت مباحث الالفاظ مقدرة  
لشروع على وجه البصيرة في كل علم كالصوري الرسم والتصديق بالغاية والموضوعية كذا في حواشي  
الرسالة واما حضرت بالارادة في كتب المنطق لانه للعلوم كلها تناسب ان يذكر مقدرة العلوم كلها  
ايضا في كتبه قوله والاستفادة من صاحبها الخ وكذا افاده صاحبها غيره لا يمكن الا بالالفاظ  
الدالة الا انه لم يصح بذلك تلازم بينهما ولان المقصود هو بيان وجه التوقف تام بدون هذا وما وجه  
تصدير باب الكليات خاصة بهذه المباحث مع مشاركة جميع الاصطلاحات المنطقية مع الكليات  
في هذا التوقف فهو ان مباحث الكليات تقدم على سائر المباحث على ما تقره في التقديم عليها في  
التقديم على سائر المباحث العكس قوله الدالة على المعاني الخ اعم بالوضع ولذا عمل المصنف  
رحم ذكر الدلالة العقلية والطبيعية من اللفظ وكذا جميعها من غيره وسيجاء لك مزيد بيان لذلك قوله  
واما لان الكليات الخ حاصله ان المصنف رحمه الله اختار تقسيم المجازي تقريرا الى قسمين  
العلم حيث حصل الكل لمنقسم الى اقسام ثمانية من المفرد الذي جعله قسما من اللفظ الدال بالوضع  
وجب التعرض اولها لمباحث الالفاظ والدلالة لان معرفة الاقسام موقوفة على معرفة اقسام

قوله اي غوجي  
المراد بها الكليات  
الخمس اي غوجي اسم  
حكيم من حكماء  
اليونان ينسب اليه  
الكليات الخمس  
لمهارته فيها وهي  
النوع الاول لان  
سبب اصطلاحات  
العلوم خبريات  
للاصطلاحات  
المنطقية ولا  
شك ان علم  
الخبريات من  
حيث هي خبريات  
بعد علم  
كليتها سهل  
من علمها  
ابتداء ذلك  
ان تحل على  
العقل الذي  
لا يجوز  
التخلف عنه  
بان تريد  
بالشرع في  
العلم الشرع  
على وجه  
البصيرة  
وتخصيلا  
على وجه  
الصواب وهو  
ظاهر  
والمراد من  
العلوم باعد  
المنطق من  
العلوم  
المحكية التي  
دون المنطق  
مقدرة لسبب  
العلم  
المقدرة  
طبقا لان  
تدوينه في  
الاصول وان  
كان لا يكون  
في الاصل  
صار بعد  
التدوين  
لغو فاما في  
سائر العلوم  
ولذا سمى  
خادما واما  
قيل انه يجوز  
ان يراد  
بالعلوم  
المطالب  
الكسبية من  
تصورات  
والتصديقات  
انه لا شك  
ان تحصيل  
المطالب  
النظرية على  
وجه الصواب  
لا يمكن الا  
باستحضار  
هذه  
الاصطلاحات  
ورعايتها  
في اكتسابها  
فها ياباه  
لفظ شروع  
لانه يشتمل  
فيما له  
اجزاء كثيرة  
ولا اجزاء  
لواحد من  
تلك المطالب  
قوله منها  
اي غوجي الخ  
اشارة الى  
ان قول  
المصنف رحمه  
الله اي غوجي  
مخدوف الخبر  
مبتدأ ومخدوف  
انما باب اي  
غوجي كما قاله  
العلامة قوله  
لمهادته الخ  
قال في حاشي  
المطالع هو  
اسم حكيم  
استخراج  
الكليات او  
دونها ثم  
سمى استخراج  
باسم استخراج  
المدون باسم  
المدون انتم  
فلفظ المهاره  
ليشمل  
الوجهين هذا  
هو مختاره  
ثم قال وقيل  
انه اسم  
شخص كان  
يتعلمها  
عنده  
بعضهم  
وكان  
يجاوبه  
في كل  
مسالة  
منها  
باسمه  
ويقول  
يا اي غوجي  
الحال كذا  
وكذا انتم  
وقيل هو  
اسم لورول  
كونه  
اوراق  
ثم جعل  
علماء  
اليونان  
الحكيم  
دونها  
في ستة  
اوراق  
قوله  
وهي النوع  
الخ ستعرف  
وجه  
تسمية  
الكليات  
في هذه  
المسألة  
الاول على  
لانا ذاتية  
والذاتي  
شرف من  
امر صفي  
وقدم  
النوع على  
الجنس  
الفصل من  
ان الظاهر  
على تقدم  
الخبر على  
الكل لانه  
تمام ما  
يتجرب به  
فهو  
لكما اشرف  
وقدم  
الجنس على  
الفصل لانا  
من سبب في  
نفسه  
تحصيل  
الفصل  
بزيل  
البهارة  
وتخصيص  
بعد الابهام  
وقدم  
الخاص على  
العرض  
العام لانا  
ثابتة  
بالفعل في  
الاختصاص  
بامسية  
واحدة  
وينبغي  
ان يعلم  
ان العطف  
في مثله  
مقدم  
على الربط  
حتى يصح  
الحمل وحسب  
الاعراب  
النكان  
اجزائه على  
المجموع  
من مجموع  
ولكن لما  
كان كل  
واحد من  
اجزائه  
صالحا  
للاعراب  
اجري  
اعراب  
الكل على  
كل خبر  
ودفعنا  
للتكملة  
نظيره  
قرأت كتاب















ان كانت على تمام ما وضع له كدلالة الانسان على الحيوان الناطق سميت مطابقة للناطق بين اللفظ والمعنى وان كانت على جزء ما وضع له كدلالة الانسان على الحيوان او على الناطق سميت تضمنا لكون المدلول في ضمن الموضوع له وان كانت على امر خارج عنه يلائمه في الذهن

وتقسيمها على سبب المصنف اعني بيان حكم اللفظ الدال بالوضع بان يدل على معان ثمانية بوجوه ثمانية وانما اختار لمصنف هذا الاسلوب لانه لما قصد تقسيم المجازي في الكليات حيث جعلها اقساما ثمانية والعرضي الذين جعلها تسعين من الكليات الذي جعلها تسعين من المفرد الذي هو قسم من الالفاظ الدال بالوضع نظم تقاسم كل واحد في سدك واحد تقريرا في ذهن المبتدئ حتى صار اللفظ الدال بالوضع مقسم مقسم مقسم مقسم الكليات قوله على تمام ما وضع له الخ لفظ التام للاحتياط وحسن المقابلة بالجزء والافيد في ما وضع له واختيار التام على الجميع او الكل وما شابه ذلك مما هو المتعارف في مقابلة الجزء لا احتراز عن الاشارة بكونه مركبا حتى يشتمل المدلولات البسيطة المطابقة قوله للتطابق الخ يريد ان المطابقة وان لم تكن صفة للدلالة بل هي اما صفة اللفظ ان كان المصدر المعلوم واما صفة المعنى ان كان المصدر المجهول لكن سميت بهذه الدلالة اصطلاحا بهذا الالم لنا نسبة شتمنا لما على الموافقة ولا يبعد كل لعب ان يقال سميت الدلالة المذكورة بوصف على احد طرفيها اذ هي نسبة بين اللفظ والمعنى قوله على الحيوان او على الناطق الخ ا في ضمن دلالة على مجموعها قوله لكون المدلول في ضمن الموضوع له الخ يريد ان تتضمن صفة للمدلول المطابق ان كان المصدر المعلوم والمدلول تتضمن ان كان المصدر المجهول فسميت هذه الدلالة بهذا الاسم اصطلاحا للنسبة وجود معنى يتضمن فيها ولكن ان يكون من باب تسمية النسبة لوصف احد طرفيها وكذا الحال في الالتزام وتبين ان الدلالة التضمنية مما تتضمنه الدلالة المطابقة فيكون فيها موضوعا بالتضمن لاجل الفعل والالتزامية لازمة وتابعة للمطابقة فيكون لفظها موضوعا بالالتزام ا في اللزوم فها او التسمية الدلالات الثلاث بالمطابقة والتضمنية والالتزامية بالحق باء النسبة مع انه في الظاهر نسبة الاشياء لنفسه فهو مبني على انها النوع اللفظية الوصفية ويجوز نسبة الكليات الى نوع فنسبت الوصفية اليها

فان كان المدلول في ضمن الموضوع له فان كان المصدر المجهول كان اللفظ الدال بالوضع مقسم مقسم مقسم مقسم الكليات قوله على تمام ما وضع له الخ لفظ التام للاحتياط وحسن المقابلة بالجزء والافيد في ما وضع له واختيار التام على الجميع او الكل وما شابه ذلك مما هو المتعارف في مقابلة الجزء لا احتراز عن الاشارة بكونه مركبا حتى يشتمل المدلولات البسيطة المطابقة قوله للتطابق الخ يريد ان المطابقة وان لم تكن صفة للدلالة بل هي اما صفة اللفظ ان كان المصدر المعلوم واما صفة المعنى ان كان المصدر المجهول لكن سميت بهذه الدلالة اصطلاحا بهذا الالم لنا نسبة شتمنا لما على الموافقة ولا يبعد كل لعب ان يقال سميت الدلالة المذكورة بوصف على احد طرفيها اذ هي نسبة بين اللفظ والمعنى قوله على الحيوان او على الناطق الخ ا في ضمن دلالة على مجموعها قوله لكون المدلول في ضمن الموضوع له الخ يريد ان تتضمن صفة للمدلول المطابق ان كان المصدر المعلوم والمدلول تتضمن ان كان المصدر المجهول فسميت هذه الدلالة بهذا الاسم اصطلاحا للنسبة وجود معنى يتضمن فيها ولكن ان يكون من باب تسمية النسبة لوصف احد طرفيها وكذا الحال في الالتزام وتبين ان الدلالة التضمنية مما تتضمنه الدلالة المطابقة فيكون فيها موضوعا بالتضمن لاجل الفعل والالتزامية لازمة وتابعة للمطابقة فيكون لفظها موضوعا بالالتزام ا في اللزوم فها او التسمية الدلالات الثلاث بالمطابقة والتضمنية والالتزامية بالحق باء النسبة مع انه في الظاهر نسبة الاشياء لنفسه فهو مبني على انها النوع اللفظية الوصفية ويجوز نسبة الكليات الى نوع فنسبت الوصفية اليها

فان كان المدلول في ضمن الموضوع له فان كان المصدر المجهول كان اللفظ الدال بالوضع مقسم مقسم مقسم مقسم الكليات قوله على تمام ما وضع له الخ لفظ التام للاحتياط وحسن المقابلة بالجزء والافيد في ما وضع له واختيار التام على الجميع او الكل وما شابه ذلك مما هو المتعارف في مقابلة الجزء لا احتراز عن الاشارة بكونه مركبا حتى يشتمل المدلولات البسيطة المطابقة قوله للتطابق الخ يريد ان المطابقة وان لم تكن صفة للدلالة بل هي اما صفة اللفظ ان كان المصدر المعلوم واما صفة المعنى ان كان المصدر المجهول لكن سميت بهذه الدلالة اصطلاحا بهذا الالم لنا نسبة شتمنا لما على الموافقة ولا يبعد كل لعب ان يقال سميت الدلالة المذكورة بوصف على احد طرفيها اذ هي نسبة بين اللفظ والمعنى قوله على الحيوان او على الناطق الخ ا في ضمن دلالة على مجموعها قوله لكون المدلول في ضمن الموضوع له الخ يريد ان تتضمن صفة للمدلول المطابق ان كان المصدر المعلوم والمدلول تتضمن ان كان المصدر المجهول فسميت هذه الدلالة بهذا الاسم اصطلاحا للنسبة وجود معنى يتضمن فيها ولكن ان يكون من باب تسمية النسبة لوصف احد طرفيها وكذا الحال في الالتزام وتبين ان الدلالة التضمنية مما تتضمنه الدلالة المطابقة فيكون فيها موضوعا بالتضمن لاجل الفعل والالتزامية لازمة وتابعة للمطابقة فيكون لفظها موضوعا بالالتزام ا في اللزوم فها او التسمية الدلالات الثلاث بالمطابقة والتضمنية والالتزامية بالحق باء النسبة مع انه في الظاهر نسبة الاشياء لنفسه فهو مبني على انها النوع اللفظية الوصفية ويجوز نسبة الكليات الى نوع فنسبت الوصفية اليها

اي يقتضيه تفكرك تصور المسمى عن تصور كدلالة الانسان على قابل العلم وصنعة الكتابة سميت الالتزام لكون الدلالة بسبب اللزوم الذهني لم يشترط اللزوم الخارجي

وقيل ولا شرط بقية ا في وصفيته منسوبة الى احد النوعين المطابقة لتحقيقها فيها وكذا قوله اي يقتضيه الخ قيل هو اشارة الى ان يقتضيه الالتزام هو اللزوم البين بالمعنى الاخص ا في كون الخارج بحيث يلزم من حصول المسمى في الذهن حصوله فيه وفيه ان هذا المعنى هو معنى مطلق اللزوم الذي عنده السيد لا معنى البين الاخص منه فهو تفسير لاصل اللزوم الذي عنده الذي هو شرط في الالتزام عنده قدس سره كما ستعرف قوله وصنعة الكتابة التي عطف على اسم العلم القابل كما قيل فان لازم الانسان هو قابلية العلم والكتابة بالعلم والكتابة بالفعل ولذا لم يبق على العالم والكتاب دليل عليه انه قال في شرح المطالع قابل صنعة الكتابة في عدة مواضع وفي غير عبارة العلامة في شرح نعم الوعد عطف الكتابة على القابل بارادة الكتابة بالقوة لنفسه فائدة هي ان الحمل بالبوادة ليس شرطا في اللازم المراد منها بل هو شرط في اللازم الذي هو قسم من العرضي كما سيأتي وانما زاد لفظ الصنعة اشارة الى ان المراد بالكتابة بهما استعمال القلم لا ما هو مصطلح البنا حيث يقال لشيء ينظم شاعر و لشيء التفر كات كما ان المزج بالعلم بهما هو مطلق المادراك لا ما هو المتعارف بين العلماء من العلوم المدونة قوله بسبب اللزوم الذي عنده الخ فاختير فيهما الالتزام على اللزوم الدال على مطلق اللزوم ان لا يلفظ تدل على زيادة المعنى وليس احتيازا للاشارة الى ان المعبر به هو اللزوم البين بالمعنى الاخص على ما توهم لانه ليس محتمل قدس سره كما سمعنا قوله ولم يشترط اللزوم الخارجي الخ وهو كون الخارج بحيث يلزم من تحقق المسمى في الخارج تحققه فيه كالا محال شرعا يسمونها وكان عليه قدس سره ان يعرض لدليل اشتراط اللزوم الذي عنده بان يقول وانما شرط اللزوم الذي عنده لان دلالة اللفظ على المعنى بحسب الوضع اما لاجل انه موضوع بارادة اولاهل انه يلزم من فهم الموضوع له في نفسه ولا يخفى ان اللفظ ليس بموضوع لغير الخارج فلو لم يكن بحيث يلزم من فهم الموضوع له فهمه لاول عليه



لان الالتزام مستحق ببدونه كالمع فانه يدل على البصر بالا التزام مع المعاندة  
 بينهما في الخارج واختصار الدلالة اللفظية الوضعية في الثلاثة عقلة  
 اللفظ والعلية تركها على ظهوره لان اللفظ لا يدل على كل امر خارج قوله فانه يدل على البصر  
 بالا التزام الحق قال في حاشية الرسالة ان المضاف اذا اخذ من حيث انه مضاف كانت الاضافة  
 داخلية في مفهومه والمضاف اليه خارجا عنه واذا اخذ من حيث ذاته كانت الاضافة ايضا خارجة  
 عنه ومفهوم المعنى هو العدم المضاف الى البصر من حيث هو مضاف لا العدم من حيث ذاته فهو  
 فالصريح خارج عنه والاشارة اليه داخل فيه والاصح اطلاقه على كل عام فامتنع الفكاهة كقولهم  
 عن تصور البصر قد لا يمتد عليه التزام واما افاده في حاشية المطالع في اول بحث القضايا يارس  
 فرق بين قولنا الشئ جزئيا وآخر قولنا انجز مفهوما فان البصر ليس جزءا من المعنى والاشارة  
 المعنى اللاحقة تحققة وليس كذلك بل هو جزء مفهومي اذ لا يعقل المعنى الا مضافا الى البصر ولا يحيد  
 بان يقرن البصر بالعدم انتهى فيكون دلالة عليه ضمنا فهو معنى على ان استعمال المعنى قد جازى  
 القرآن تارة بذكر البصر مع قال الله تعالى فاننا لانرى الا بصارا وقال عيسى البصائر هم تارة بذكر  
 قال هم كهم على وقال بل هم متنادون فخرج البصر عن مفهومه ودخل فيه كلاهما فكل شئ كلامه في  
 الموضوعين على نفي الاحتمالين فلا منافاة كذا افيد بل الحق هو الخروج لما يحتاج الى التوجيه عند ذكره  
 فهو قد مر في باب القضايا يتبع شرح المطالع في القول بالجزئية قوله في الاختصار الخ اعلم ان  
 البصر ما عطف على ان حصل جزم العقل به ويجوز ملاحظة التمسك بقطع النظر عن امور خارجة عنه بان يكون  
 واذا من البصر والاثبات بحيث لا يحتمل التمسك بالخير وراى ذلك القسم واما استقرار ان لم يكن  
 كذلك بل يستند بخضاره الى التمسك والاستقرار نص عليه في حاشية العضدي ونفسه من قسم  
 الغير الدائر بينهما الى يجوزهم به عقل بالليل او التمسك به سواء قضيا والى ان يكون كذلك ونسب  
 استقرارها وبيان التمسك في ان استقرارها بالتمسك الذي اختاره قد مر وكذا البصر  
 الجلي الذي حصل من ملاحظة تخالف بين الاقسام اعتبره القاسم ودخل فيه لان عتبار العالم

قوله في حاشية الرسالة ان المضاف اذا اخذ من حيث انه مضاف كانت الاضافة داخلية في مفهومه والمضاف اليه خارجا عنه واذا اخذ من حيث ذاته كانت الاضافة ايضا خارجة عنه ومفهوم المعنى هو العدم المضاف الى البصر من حيث هو مضاف لا العدم من حيث ذاته فهو فالصريح خارج عنه والاشارة اليه داخل فيه والاصح اطلاقه على كل عام فامتنع الفكاهة كقولهم عن تصور البصر قد لا يمتد عليه التزام واما افاده في حاشية المطالع في اول بحث القضايا يارس فرق بين قولنا الشئ جزئيا وآخر قولنا انجز مفهوما فان البصر ليس جزءا من المعنى والاشارة المعنى اللاحقة تحققة وليس كذلك بل هو جزء مفهومي اذ لا يعقل المعنى الا مضافا الى البصر ولا يحيد بان يقرن البصر بالعدم انتهى فيكون دلالة عليه ضمنا فهو معنى على ان استعمال المعنى قد جازى القرآن تارة بذكر البصر مع قال الله تعالى فاننا لانرى الا بصارا وقال عيسى البصائر هم تارة بذكر قال هم كهم على وقال بل هم متنادون فخرج البصر عن مفهومه ودخل فيه كلاهما فكل شئ كلامه في الموضوعين على نفي الاحتمالين فلا منافاة كذا افيد بل الحق هو الخروج لما يحتاج الى التوجيه عند ذكره فهو قد مر في باب القضايا يتبع شرح المطالع في القول بالجزئية قوله في الاختصار الخ اعلم ان البصر ما عطف على ان حصل جزم العقل به ويجوز ملاحظة التمسك بقطع النظر عن امور خارجة عنه بان يكون واذا من البصر والاثبات بحيث لا يحتمل التمسك بالخير وراى ذلك القسم واما استقرار ان لم يكن كذلك بل يستند بخضاره الى التمسك والاستقرار نص عليه في حاشية العضدي ونفسه من قسم الغير الدائر بينهما الى يجوزهم به عقل بالليل او التمسك به سواء قضيا والى ان يكون كذلك ونسب استقرارها وبيان التمسك في ان استقرارها بالتمسك الذي اختاره قد مر وكذا البصر الجلي الذي حصل من ملاحظة تخالف بين الاقسام اعتبره القاسم ودخل فيه لان عتبار العالم

قوله في حاشية الرسالة ان المضاف اذا اخذ من حيث انه مضاف كانت الاضافة داخلية في مفهومه والمضاف اليه خارجا عنه واذا اخذ من حيث ذاته كانت الاضافة ايضا خارجة عنه ومفهوم المعنى هو العدم المضاف الى البصر من حيث هو مضاف لا العدم من حيث ذاته فهو فالصريح خارج عنه والاشارة اليه داخل فيه والاصح اطلاقه على كل عام فامتنع الفكاهة كقولهم عن تصور البصر قد لا يمتد عليه التزام واما افاده في حاشية المطالع في اول بحث القضايا يارس فرق بين قولنا الشئ جزئيا وآخر قولنا انجز مفهوما فان البصر ليس جزءا من المعنى والاشارة المعنى اللاحقة تحققة وليس كذلك بل هو جزء مفهومي اذ لا يعقل المعنى الا مضافا الى البصر ولا يحيد بان يقرن البصر بالعدم انتهى فيكون دلالة عليه ضمنا فهو معنى على ان استعمال المعنى قد جازى القرآن تارة بذكر البصر مع قال الله تعالى فاننا لانرى الا بصارا وقال عيسى البصائر هم تارة بذكر قال هم كهم على وقال بل هم متنادون فخرج البصر عن مفهومه ودخل فيه كلاهما فكل شئ كلامه في الموضوعين على نفي الاحتمالين فلا منافاة كذا افيد بل الحق هو الخروج لما يحتاج الى التوجيه عند ذكره فهو قد مر في باب القضايا يتبع شرح المطالع في القول بالجزئية قوله في الاختصار الخ اعلم ان البصر ما عطف على ان حصل جزم العقل به ويجوز ملاحظة التمسك بقطع النظر عن امور خارجة عنه بان يكون واذا من البصر والاثبات بحيث لا يحتمل التمسك بالخير وراى ذلك القسم واما استقرار ان لم يكن كذلك بل يستند بخضاره الى التمسك والاستقرار نص عليه في حاشية العضدي ونفسه من قسم الغير الدائر بينهما الى يجوزهم به عقل بالليل او التمسك به سواء قضيا والى ان يكون كذلك ونسب استقرارها وبيان التمسك في ان استقرارها بالتمسك الذي اختاره قد مر وكذا البصر الجلي الذي حصل من ملاحظة تخالف بين الاقسام اعتبره القاسم ودخل فيه لان عتبار العالم

لان دلالة اللفظ بالوضع اما على تمام ما وضع له او على جزئه او على الخارج واما اختصاصا بالدلالة  
 اللفظية في الوضعية والطبيعية والعقلية فبالاستقرار فان دلالة اللفظ اذا لم يكن بحسب  
 الوضع والطبع لا يلزم ان تكون عقلية وكذا اختصاصا غير اللفظية في الاثنين فان قيل  
 قد يتحقق دلالة اللفظ على المعنى الخارج عن المسمى من غير ان يكون بينهما لزوم ذهني كما  
 في اكثر انواع المجازات كخلاصة الدلالة اللفظية الوضعية في الثلاثة قلنا اذا لم يكن بين  
 المسمى والامر الخارج لى ومذهني فيكون فهم المعنى منه بواسطة القرينة ضرورة  
 فالدلال هو المجموع دون اللفظ فقط

ذلك التخالف جعله كذلك اما هو بالتبع لا بالعقل كذا افيد قوله لان دلالة اللفظ اللفظية  
 الحقيقة تعيينا كانه قال لان دلالة اللفظ بالوضع اما على تمام ما وضع له وبه لمطابقة اولها وح  
 اما ان يكون على جزئه وبه لنقسم اولها بل على الخارج وبه الالتزام فالعقل يخرم بالاخصاص ويجوز  
 ملاحظة هذه القيمة وكذا حصر مطلق الدلالة في اللفظية وغيره عطف على شبهة فيه قوله لا يلزم ان  
 يكون عقلية الخ لست مستندة الى العقل فقط اذ من المجاز ان يتحقق دلالة غير مستندة الى شئ  
 من الوضع والطبع والعلاقة العقلية لكن استقرارها فلم نجد الا هذه الاقسام الثلاثة قوله فان قيل الخ  
 هذه معارضة في تحصيل اللفظية الوضعية في الثلاث يعني ان وليكم وان دل على خضار بافنيها  
 لكن عتدنا ما ينبغي وهو ان دلالة اللفظ على المعنى المجازي وضعية لانك اذا قلت رايت  
 اسدا في الحمام تفهم من الاسد الرجل الشجاع بعد فهمنا مسماه اعني الحيوان المفترس مع ان خضار  
 ليست داخلية في شئ من الاقسام اما في الاولين قطا هو واما في الالتزام فلانه مشروط بالزوم  
 الذهني ولا لزوم من سمة اللفظ وسماه المجازي وكثيرا ما ينتقل المسمى من الغفلة عن المعنى المجازي  
 فانك اذا قلت رايت اسدا لم تفهم الاسماء وكذا دلالة المعانيات على معانيها المقصودة منها ليس  
 بدخل في شئ من الاقسام اذ لا تفهم تلك المعاني الا بعد كلفة وزد ياتل فانفك تصور سمي عنها كذا  
 في حاشية المطالع قوله انواع المجازات الخ من الاستعارة والمجاز المرسل الخ انما هي لست مدار على الادعاء  
 او العرف او العادة وكل منها متين الى انواع كثيرة على ما بين في موضعه قوله قلنا الخ حاصله منع  
 وجود الدلالة في المجاز عند اتقار اللزوم الذهني فلان مقتضى تخصيص الوضعية في الثلاث قوله

قوله في حاشية الرسالة ان المضاف اذا اخذ من حيث انه مضاف كانت الاضافة داخلية في مفهومه والمضاف اليه خارجا عنه واذا اخذ من حيث ذاته كانت الاضافة ايضا خارجة عنه ومفهوم المعنى هو العدم المضاف الى البصر من حيث هو مضاف لا العدم من حيث ذاته فهو فالصريح خارج عنه والاشارة اليه داخل فيه والاصح اطلاقه على كل عام فامتنع الفكاهة كقولهم عن تصور البصر قد لا يمتد عليه التزام واما افاده في حاشية المطالع في اول بحث القضايا يارس فرق بين قولنا الشئ جزئيا وآخر قولنا انجز مفهوما فان البصر ليس جزءا من المعنى والاشارة المعنى اللاحقة تحققة وليس كذلك بل هو جزء مفهومي اذ لا يعقل المعنى الا مضافا الى البصر ولا يحيد بان يقرن البصر بالعدم انتهى فيكون دلالة عليه ضمنا فهو معنى على ان استعمال المعنى قد جازى القرآن تارة بذكر البصر مع قال الله تعالى فاننا لانرى الا بصارا وقال عيسى البصائر هم تارة بذكر قال هم كهم على وقال بل هم متنادون فخرج البصر عن مفهومه ودخل فيه كلاهما فكل شئ كلامه في الموضوعين على نفي الاحتمالين فلا منافاة كذا افيد بل الحق هو الخروج لما يحتاج الى التوجيه عند ذكره فهو قد مر في باب القضايا يتبع شرح المطالع في القول بالجزئية قوله في الاختصار الخ اعلم ان البصر ما عطف على ان حصل جزم العقل به ويجوز ملاحظة التمسك بقطع النظر عن امور خارجة عنه بان يكون واذا من البصر والاثبات بحيث لا يحتمل التمسك بالخير وراى ذلك القسم واما استقرار ان لم يكن كذلك بل يستند بخضاره الى التمسك والاستقرار نص عليه في حاشية العضدي ونفسه من قسم الغير الدائر بينهما الى يجوزهم به عقل بالليل او التمسك به سواء قضيا والى ان يكون كذلك ونسب استقرارها وبيان التمسك في ان استقرارها بالتمسك الذي اختاره قد مر وكذا البصر الجلي الذي حصل من ملاحظة تخالف بين الاقسام اعتبره القاسم ودخل فيه لان عتبار العالم



فهذا لا يتبرر ذلك لان الدلالة المتعبرة في هذا الفن ما كانت كلية وماليس  
بكل لا يعمونه دلالة

مالال هو المجموع دون اللفظ الخ يعني ان الدال على الخارج هو اللفظ مع القرينة دون اللفظ  
وحده يعني ان اللفظ المرصو عليه قد شغل في غيره للقرينة المانعة عن اراده معناه الحقيقي  
وليس معناه ان مجموعها موضوع للمعنى المجازي فانه باطل لم يقل به احد من ارباب العقول والمنقول  
لان الرجل الشجاع في المثال المذكور انما يفهم من لفظ الاسد لان الاسد في الاحكام كما صرح به  
حواشي المطالع قوله فهذا لا يقتضي انه مقدم ثمانية من الجواب انما عطفه بالفاسخ ان الشائع  
في عطف المقدمات هو الواو اشارة الى انها والكلمات مقدمة ثمانية كنهها مرتبة على المقدمات  
الاولى ونفهم عنها لان الكلام في دلالة اللفظ وحده فلا تحت بار لما كانت بمعنى القرينة لان  
المعبر عنهم هو الدلالة الكلية الدائمة وما تكون بواسطة القرينة ليست كناية لانها توجد عند قيام القرينة  
وتتقدم عند عدوها قال قدس سره في حواشي المطالع انما اذا تضمن اللفظ شيئا في وقت من  
الافاق فلا شك ان ذلك الفهم بسبب رتبة حاله او مقالته فلا يكون ذلك اللفظ والاعلى او ليس  
بحيث متى طلق فهم منه بل الدال هو المجموع والمعاني المقصودة من المعاني ان لم يفهم فقال الذين البها  
بعد كمال تصورات سميات الفاظها فلا تسلم ولا التما عليه ان لم فلا نقض بها انتهى كلامه وينبغي  
ان يعلم ان الحكم بعدم اعتبار دلالة اللفظ مع القرينة انما هو اذا كانت القرينة فنية الدلالة على تعيين المراد بان  
تكون مبنية على العرف او العادة او الادعاء فان دلالة على خيرية لأكثية فيفهم المعنى المجازي عند العلم وشعور  
باجد منه الامور لا عند العقل معهما واما اذا كانت قطعية الدلالة على المراد بان تحقق الضرور مبنيا ومن المعنى  
المجازي بحيث يمنع الفكك فهمه عن فهمه حاله كانت او مقالته مع قطع النظر عن العرف ونحوه فدلالة  
اللفظ عليه كلية ومطابقة لان اللفظ مع القرينة موضوع له بالوضع النوعي بالاتفاق بين اهل العربية و  
الاصول صحاب العقول يعني ان الوضع يتغير عند وضع الالفاظ المعانيها ان كل لفظ عند تحقق القرينة  
المانعة عن اراده معناه موضوع لما نقل اليه الذهن من معناه الحقيقي لعداوة بينهما لا خصوصها كذا استبعاد  
سواء اعبر بحكم من هو شبيه قدس سره على شرح المطالع ولعل قدس سره للاشارة الى انه تفصيل لاوهنا  
لفظ الاكثر في قوله اكثر انواع المجازات واسمها و تعالى علم قوله وما ليس بكل لا يعمونه دلالة الخ

قوله في حواشي المطالع انما اذا تضمن اللفظ شيئا في وقت من الافاق فلا شك ان ذلك الفهم بسبب رتبة حاله او مقالته فلا يكون ذلك اللفظ والاعلى او ليس بحيث متى طلق فهم منه بل الدال هو المجموع والمعاني المقصودة من المعاني ان لم يفهم فقال الذين البها بعد كمال تصورات سميات الفاظها فلا تسلم ولا التما عليه ان لم فلا نقض بها انتهى كلامه وينبغي ان يعلم ان الحكم بعدم اعتبار دلالة اللفظ مع القرينة انما هو اذا كانت القرينة فنية الدلالة على تعيين المراد بان تكون مبنية على العرف او العادة او الادعاء فان دلالة على خيرية لأكثية فيفهم المعنى المجازي عند العلم وشعور باجد منه الامور لا عند العقل معهما واما اذا كانت قطعية الدلالة على المراد بان تحقق الضرور مبنيا ومن المعنى المجازي بحيث يمنع الفكك فهمه عن فهمه حاله كانت او مقالته مع قطع النظر عن العرف ونحوه فدلالة اللفظ عليه كلية ومطابقة لان اللفظ مع القرينة موضوع له بالوضع النوعي بالاتفاق بين اهل العربية والاصول صحاب العقول يعني ان الوضع يتغير عند وضع الالفاظ المعانيها ان كل لفظ عند تحقق القرينة المانعة عن اراده معناه موضوع لما نقل اليه الذهن من معناه الحقيقي لعداوة بينهما لا خصوصها كذا استبعاد سواء اعبر بحكم من هو شبيه قدس سره على شرح المطالع ولعل قدس سره للاشارة الى انه تفصيل لاوهنا لفظ الاكثر في قوله اكثر انواع المجازات واسمها و تعالى علم قوله وما ليس بكل لا يعمونه دلالة الخ

فلهذا افتروا الدلالة بكون الشيء بحيث يلائم الدلالة اللفظية الوضعية  
بكون اللفظ بحيث متى اطلق ففهمونه المعنى فعلى هذا يكون المعبر في دلالة  
الالزام هو اللزوم الذهني المبين بالمعنى الاخص وهو الذي يكون مجرد تصويب  
الملزوم كما فيا في جزم الذهن باللزوم بينهما كما ذهب اليه الجمهور في  
لا يصح التمثيل للمدلول بالالزام بقابل العلم وصنعة الكتابة لظهور ان مجرد تصور  
الانسان لا يكفي في جزم الذهن باللزوم بينهما فكان المعنى الكلام على ان المعبر في الدلالة  
الالزامية هو اللزوم المبين بالمعنى الاعم على ما ذهب اليه الامام وكثير من المتأخرين و  
هو تحقيق بين الانسان وقابل العلم وصنعة الكتابة فان من تصور الانسان بانه  
اس لا يتغير ودلالة في صطلحهم ولا يكون بان اللفظ والى على ما يدل عليه السوق الا انه لفتى  
الشمسية سبب في عدم الاعتداد بجلاد صحاب العربية والاصول فانهم يعتبرونه كذا في حواشي الراس  
ومشارب الاختلاف ففهم في تفسير الدلالة المطلقة والدلالة اللفظية الوضعية كما قال فلهذا  
اي لان المعبر عنهم هو الدلالة الكلية تحت مبر في تفسير الدلالة المطابقة للزوم الذي هو عبارة  
عن امتناع الالفكك واخذوا في تفسير اللفظية الوضعية سورا لا يجاب الكل الشارح على كونه  
واما صحاب العربية والاصول ففهم والدلالة بكون الشيء بحيث يعلم من شيء آخر سورا كان ذلك العلم  
كلها اخر بكونه بواسطة القرينة ونفهم الوضعية لفهم المعنى من اللفظ اذا اطلق ولذا قالوا بالوضع النوعي  
في جميع المجازات او القضية الجزئية صادقة عند تحقق القرينة كذا في شرح المطالع قوله فعلى هذا الزوم  
اي اذا كان المعبر عنهم الدلالة الكلية الدائمة وتحقق المقام يقتضي سبطا في الكلام فاعلم اولاهم  
فهم الامم الماهية في عين وغير عين وقت واللبين باللازم الذي يحكي تصور مع تصور كونه في  
جزم العقل بالزوم مبنيا كالزوم الانقسام متساوين للاربع فان اجزم به حاصل بعد تصور سبطا في  
من غير احتياج له الى الاستدلال وغير البين باللازم الذي يقتضي جزم الذهن بالزوم مبنيا الى وسط  
كشاي الزاوية الثلث للثلاث المتساويين فان مجرد تصور الثلث وتصور تساوي زواياه  
للمتساويين لا يكفي في اجزم بان الثلث مساوي زواياه للمتساويين بل يحتاج الى بيان مبنيا  
ثم قالوا وقد يقال لبين على اللازم الذي يلزم من تصور كونه تصور كونه كون الاثنين ضعف

قوله في حواشي المطالع انما اذا تضمن اللفظ شيئا في وقت من الافاق فلا شك ان ذلك الفهم بسبب رتبة حاله او مقالته فلا يكون ذلك اللفظ والاعلى او ليس بحيث متى طلق فهم منه بل الدال هو المجموع والمعاني المقصودة من المعاني ان لم يفهم فقال الذين البها بعد كمال تصورات سميات الفاظها فلا تسلم ولا التما عليه ان لم فلا نقض بها انتهى كلامه وينبغي ان يعلم ان الحكم بعدم اعتبار دلالة اللفظ مع القرينة انما هو اذا كانت القرينة فنية الدلالة على تعيين المراد بان تكون مبنية على العرف او العادة او الادعاء فان دلالة على خيرية لأكثية فيفهم المعنى المجازي عند العلم وشعور باجد منه الامور لا عند العقل معهما واما اذا كانت قطعية الدلالة على المراد بان تحقق الضرور مبنيا ومن المعنى المجازي بحيث يمنع الفكك فهمه عن فهمه حاله كانت او مقالته مع قطع النظر عن العرف ونحوه فدلالة اللفظ عليه كلية ومطابقة لان اللفظ مع القرينة موضوع له بالوضع النوعي بالاتفاق بين اهل العربية والاصول صحاب العقول يعني ان الوضع يتغير عند وضع الالفاظ المعانيها ان كل لفظ عند تحقق القرينة المانعة عن اراده معناه موضوع لما نقل اليه الذهن من معناه الحقيقي لعداوة بينهما لا خصوصها كذا استبعاد سواء اعبر بحكم من هو شبيه قدس سره على شرح المطالع ولعل قدس سره للاشارة الى انه تفصيل لاوهنا لفظ الاكثر في قوله اكثر انواع المجازات واسمها و تعالى علم قوله وما ليس بكل لا يعمونه دلالة الخ



الواحد فان من تصور الاثنين اورك اذ ضعف الواحد وحكموا بان هذا المعنى احض من الاول لانه  
 سته كيف تصور الملزوم يحكي تصوره مع تصور لازم وليس كالحكماء يحكي تصور ان بمعنى تصور واحد كذا في  
 شرح الرسالة واعتزل السيد بان المتعبر في المعنى الاول هو كون تصورهما كالتصوير في الجزم بالزوم بينهما  
 والمتعبر في الثاني هو كون تصور الملزوم كافي في تصور اللازم وبهذا القدر لا يثبت كون الاول اعم  
 والثاني احض اذ ربما يكون تصور الملزوم كافي في تصور اللازم ولا يكون التصور ان كافي في  
 الجزم بالزوم لان الجزم بذلك انه على الاستلزام لابد للمعنى ذلك من دليل بل كثير ما يتصل  
 بحسب الشبهة من تصور الثالث الى تصور تساوي زواياها لثلاثين من ان لا جزم لنا بذلك التساوي  
 لعدم اطلاعتنا على البرهان الهندسي نعم لو فسر المعنى الثاني بما يكون تصور الملزوم كافي في تصور  
 اللازم والجزم بالزوم كليهما كان الثاني احض من الاول بلا شبهة لكن لم يثبت هذا التفسير في  
 كلامهم انتهى ولما اشار الى هذا القدر ترك قدس سره التفسير المشبه بهما وغيره الى ما ترى و زاد  
 لفظ الجزم تخصيصا على مقابلته للمعنى الاصح فتور يكتفى لم يثبت الاشارة الى تصور الجزم في التفسير  
 المشبه بهما نعم انما على خصية المعنى الثاني تركوا تقدير الجزم بالزوم في تفسيره ولا بد منه والاصح  
 الجزم بالزوم ونحوه وليس اشارة الى كون هذا التفسير مردودا في نفسه كما توهم كيف وقد اختاره في جريش  
 المطالع حيث قال ويشترط فيه استلزام تصور الملزوم تصور اللازم مع التصديق بالزوم ليعلم احض  
 من الاول بهذا فسر العلامة في السعدية كما يكون تصور ملزوم كافي في تصور ملزوم كافي في تصور  
 ويكون تصورهما كافي في الجزم بالزوم وتبعه تحقق الدواني في حاشية التهذيب ثم انما ان جمهور المتقدمين  
 لما فسروا الدلالة بكون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر اللفظية الوصفية يكون اللفظ بحيث  
 سته تطلق لغيره من المعنى اعتبره وانما الاستلزام الملزوم البين بالمعنى الاخص لان اللازم لغيره ليس في  
 جميع الادات هو هذا اللازم لا البين بالمعنى الاصح ولا غير البين وهو ظاهر والاصح ان لا يفرق  
 الجزم في تفسير الدلائل بكونها لا لانه لما قال باستلزام المطابقة التزام بناء على ان تصور كل ماية  
 يستلزم تصور لازم من لوازمها اقلها ليس غير فاللفظ اول على الملزوم مطابقة مول على اللازم  
 في تصور التزام العلم ان المتعبر في التزامه هو الملزوم البين بالمعنى الاصح لفظه ان سلب الغير ليس مما يلزم  
 من تصور لماية تصوره بل ما يحكي تصوره مع تصور ملزوم في الجزم بالزوم بينهما وتبعه فيه كاشير

حيوان مدرك للكماليات وتصور مفهوم قابل العلم وصنعة الكتابة يحجز بالزوم  
 بينهما ضرورة هكذا قالوا  
 من المتأخرين اذ عرفت هذا فاعلم ان مثال المتن لا يصح على نهج الجمهور بل في تفسير المعنى الاخص  
 لفظه ان محجوز تصور الانسان لا يستلزم تصور القابلة المذكورة فضلا عن ان يحكي في الجزم بالزوم  
 بينهما فعمل لمصنف رحمه الله الكلام على نهج الامام اذ هو ايضا من المتأخرين الذين تبعوه في اشتراط  
 المعنى الاصح وهو متحقق بهما بل ارب ويؤيده انه لم يقل على ما يارونه في الذهن بالالتزام ان كان له  
 لازم كذا كما قال في التضمن على خبره بالتضمن ان كان له جزاء هو مدعى وجود لازم من اللوازم  
 لكل ماية كما عرفت وما قيل انه اردوا مثلا المطلق اللازم للالتزام معتبر عنه هم فعبه قوله مدرك  
 للكماليات الخ اي الامور الغائبة عن الحس سواء كانت كماليات وليست اورا كما تعقل اذ خبريات و  
 ليس هو بالتحصيل اما ادراك الامور الحاضرة عند الحس فلا يسهل علما ونظما بل احسانا لحصول الحيوان  
 المحجوز ولذا اخبره المتكلمون عن تعريف العلم بقيد المعالي حيث قالوا هو معرفة توجب تمييز الامين  
 المعاني لا يحتمل التقيض خلافه لا اشعرى حيث راي ان ادراك الحواس ايضا قسم من العلم فاطلق بعض  
 عن ذلك القيد كذا في حواشي العنق فولهكذا قالوا اشارة الى صنف الجواب المذكور لان  
 المتعبر في الالتزام عند الامام اي هو الملزوم البين بالمعنى الاخص كما يدل عليه موافقة الجمهور في تفسير  
 الدلائل بكونه بامر ولا يلزم من اعتباره سلب الغير لازما لكل ماية ان يكون مختاره هو مختراط البين  
 بالمعنى الاصح في الالتزام لان اعتباره كذلك سببي على توهمه ان سلب الغير لازم من المعنى الاخص  
 كذا في حواشي المطالع في مقام بيان كون الالتزام محجوزة في العلوم ويدل عليه كلامه في حاشية  
 الرسالة حيث قال في رد قول الامام باستلزام المطابقة الالتزام ان سببه زعمه هو ان سلبا لغير  
 لازم فبني لكل معنى من المعاني بحيث يلزم من حصوله في الذهن حصوله فيه وهو ممنوع فاما تصور  
 لغيره من المعاني سم الغفلة عن غيره فضلا عن سلب الغير عنها وايضا لو صح لاستلزام كل تصور لغيره  
 وهو باطل نعم سلبا لغير لازم من المعاني هو الذي يكون تصور الملزوم مع تصور اللازم كافي  
 في الجزم بالزوم بينهما والمتعبر في الالتزام الملزوم البين بالمعنى الاخص وهو ان يكون تصور  
 الملزوم مستلزاما لتصور اللازم ان سته فان بيان معنى زعمه باذكر اولاد ايراد المنع عليه

في جواب الاول  
 في جواب الثاني  
 في جواب الثالث  
 في جواب الرابع  
 في جواب الخامس  
 في جواب السادس  
 في جواب السابع  
 في جواب الثامن  
 في جواب التاسع  
 في جواب العاشر  
 في جواب الحادي عشر  
 في جواب الثاني عشر  
 في جواب الثالث عشر  
 في جواب الرابع عشر  
 في جواب الخامس عشر  
 في جواب السادس عشر  
 في جواب السابع عشر  
 في جواب الثامن عشر  
 في جواب التاسع عشر  
 في جواب العشرون  
 في جواب الحادي والعشرون  
 في جواب الثاني والعشرون  
 في جواب الثالث والعشرون  
 في جواب الرابع والعشرون  
 في جواب الخامس والعشرون  
 في جواب السادس والعشرون  
 في جواب السابع والعشرون  
 في جواب الثامن والعشرون  
 في جواب التاسع والعشرون  
 في جواب الثلاثين



وظنه ان المعتبر في الالتزام هو اللزوم المطلق واللازم من كلية الدلالة وادار  
الانفهام انما هو مطلق اللزوم الذهني وهو امتناء انفكاك تصور المعنى عن تصور الامر  
الخارج سواء كان مجرد تصور اللزوم كافيا في جرم الذهن باللزوم بينهما او لم  
يكن اذ لو كان المقترن هو اللزوم البين بالمعنى الاخص يلزم ان لا يكون الامر الخارج  
الذي يمتنع انفكاك تصور المعنى عن تصور المعنى باللزوم بينهما مالا لولا التزاميا

ولا شك

مع السند ثانياً والنقض له باستلزام المحال فاما بيان منشأ غلطه باشتباه المعنى الاخص  
سابعاً كلما يدل على ان المعتبر عند الامام هو البين بالمعنى الاخص والله فليصح الروي بالبين هو  
بقابل به بالصواب في تصحيح المثال هو القول بجفائية الفرض في التمثيل والله سبحانه وتعالى اعلم  
قوله وظني ان تحقيق المقام قدح على الجمهور في اشتراطهم اللزوم البين بالمعنى الاخص لا دخل  
لني تصحيح المثال اصلا بل ينبغي ان يكون مقتضى ان المعتبر في تحقيق الالتزام  
ودلالة اللفظ على الخارج هو اللزوم المطلق اعم من ان يكون عقليا بان يمتنع تصور اللزوم بدون تصور  
اللازم كما بين المعنى ولما عرفت ان لا ينفك في مجرى العادة تصور اللزوم عن اللازم كما بين  
الحاكم والجمهور في اصيل سند قدس سره الى اختياره في اهل العربية والاصول فانه لا ريب في تحقق فهم  
مثل هذا المعنى فاسقاطه عن رتبة الاعتبار غير محسن كيف ويخرج كثير من المجازات والكليات المستترة  
في المؤلفات والمخاطبات عن ان تكون مدلولات التزامية مع ان حظ الفادة والاستفاضة بها  
واللازم من كلية الدلالة ورواها الانعام على باعتباره لمطلقين اللزوم اللزوم الذي  
العقلي الذي هو عبارة عن امتناء انفكاك تصور اللزوم عن تصور اللازم سواء كان تصور اللزوم  
كافيا في جزم الذهن باللزوم بينهما وهذا هو الاخص على مختاره قدس سره كما في المعنى فان تصور  
يستلزم تصور البصر وبظاهركذا يمكن في الجزم باللزوم بينهما وان كان بينهما امتناء في الخارج و  
اللزوم الجزم به الذي يدل عليه قولنا الجزم باللزوم اعم من ان يكون التمسك والخارجي لعدم التقييد باحد  
فموايد على اطلاقه صرح به في حواشي المطالع لولم يكن مجرد تصور اللزوم كافيا فيه بان يكون  
تصور اللزوم مستلزما لتصور اللازم ويحصل الجزم باللزوم بينهما من مجموع التصورين

اللازم هو الذي لا يمكن انفكاكه عن  
المعتبر في الالتزام هو اللزوم المطلق  
واللازم من كلية الدلالة ورواها  
الانعام على باعتباره لمطلقين  
اللزوم اللزوم الذي العقلي الذي  
هو عبارة عن امتناء انفكاك  
تصور اللزوم عن تصور اللازم  
سواء كان تصور اللزوم كافيا  
في جزم الذهن باللزوم بينهما  
وهذا هو الاخص على مختاره  
قدس سره كما في المعنى فان  
تصور يستلزم تصور البصر  
وبظاهركذا يمكن في الجزم  
باللزوم بينهما وان كان  
بينهما امتناء في الخارج و  
اللزوم الجزم به الذي يدل  
عليه قولنا الجزم باللزوم  
اعم من ان يكون التمسك  
والخارجي لعدم التقييد  
باحد فموايد على اطلاقه  
صرح به في حواشي المطالع  
لولم يكن مجرد تصور  
اللزوم كافيا فيه بان يكون  
تصور اللزوم مستلزما  
لتصور اللازم ويحصل  
الجزم باللزوم بينهما  
من مجموع التصورين

ان دالة اللفظ عليه ليست بالمطابقة ولا بالتضمن فلو لم يكن بالالتزام يلزم  
عدم اخصار الدلالة اللفظية الوضعية في التلكة واذا اردت الاطلاع على  
مرام هذا الكلام فعليك بما شئتنا على شرح التسمية في هذا المقام  
هذا هو الاخص على مختار العلامة قدس سره كما عرفت وهذا كما في الشكل الاول فان العلم بالقياس  
الواقعي على هيئة يستلزم العلم بالنتيجة ثم ان تصور ذلك القياس في تلك النتيجة جزم الذهن بان ينتج  
لما بدأ به صرح بذلك في حواشي المطالع والرسالة اول يحصل الجزم من مجزوءها ايضا بل يحتاج  
الى امر خارج عنها كذا في رتبة الثالث للثالثين كما مر وليس اللازم من كلية الدلالة  
هو المفرد الاول منه فقط اذ لو كان المقترن في الالتزام هو اللزوم البين بالمعنى الاخص لم يمتنع  
الذي اختاره قدس سره يلزم ان لا يكون اشتق الثاني منه وهو الامر الخارج الخ لانه لا يلزم الذهن  
الذي ليس مجرد تصور لزوم كافيا في الجزم باللزوم مدلول المستزاد هو باطل اذ لا يخفى ان  
اللفظ والعلية والالتزام عليه ليست بمطابقة ولا تضمن من علوم كمن بالالتزام لم يطل اخصار اللفظية  
الوضعية في الثالث فلم ان ما ذهب اليه الجمهور من اشتراط الاخص ليس يصح بل الحق هو اشتراط  
اللزوم الذي هو مطلقا سواء وجد في المفرد الاول او الثاني واما ما نسب الى الامام قدس سره  
اليه كثير من المتأخرين من اشتراط اللزوم البين بالمعنى الاخص في ذلك يعني تصور  
اللزوم مع تصور اللازم في الجزم باللزوم بينهما فاصلا اول دالة الابدوام الانعام  
فما عرفت في حل هذا المقام وانت خبير بان معنى اللزوم الذي هو مطلقا عنده هو معنى  
معنى اللزوم البين بالمعنى الاخص عن عدم جزم الظاهر فلان نداء فيما هو شرط تحقق  
الالتزام الا في مجرد اللفظ فالقوم سموه بيانا بالمعنى الاخص وهو قدس سره سواء لو كان  
مطلقا لا يبيانا بالمعنى الاخص اذ لا وجه لاختصاصه من المعنى الاخص على ما عرفت بالامر عليه  
قوله اذا اردت الاطلاع على مرام هذا الكلام الذي خالفتم فيه الجمهور  
فعليك اسم فعل بمعنى الزم من اللزوم والبار في قوله بما شئتنا على شرح التسمية  
زائدة فان زمت بمعنى على لم في اصرار فلا عجرة باقيل انه اذا اعدى بالبار يكون مجزوء  
استك في هذا المقام اعم في مقام بيان معنى البين بالمعنى الاخص حيث

اللازم هو الذي لا يمكن انفكاكه عن  
المعتبر في الالتزام هو اللزوم المطلق  
واللازم من كلية الدلالة ورواها  
الانعام على باعتباره لمطلقين  
اللزوم اللزوم الذي العقلي الذي  
هو عبارة عن امتناء انفكاك  
تصور اللزوم عن تصور اللازم  
سواء كان تصور اللزوم كافيا  
في جزم الذهن باللزوم بينهما  
وهذا هو الاخص على مختاره  
قدس سره كما في المعنى فان  
تصور يستلزم تصور البصر  
وبظاهركذا يمكن في الجزم  
باللزوم بينهما وان كان  
بينهما امتناء في الخارج و  
اللزوم الجزم به الذي يدل  
عليه قولنا الجزم باللزوم  
اعم من ان يكون التمسك  
والخارجي لعدم التقييد  
باحد فموايد على اطلاقه  
صرح به في حواشي المطالع  
لولم يكن مجرد تصور  
اللزوم كافيا فيه بان يكون  
تصور اللزوم مستلزما  
لتصور اللازم ويحصل  
الجزم باللزوم بينهما  
من مجموع التصورين



قال ثم اللفظ أما مفرد وهو الذي لا يراد به جزؤه دلالة على جزء

قال في اللفظ اما مقدم الا قول لما فرغ عن بيان الدلالات الثلاث شرع في بيان  
اقسام اللفظ ومورد القيمة اللفظ الموضوع للعنى الا انه ترك هذا القيد اعتمادا  
على شهرة الامر والا لا تنقض حد المفرد باللفظ الغير الدال على معنى بالوضع  
بين هناك انه لا يظهر العموم والخصوص على تفسير القوم واختار التفسير الآخر لظهوره في ذلك  
فلمنا طعن على الجمهور بهنا وخالفهم في نفي التزام وان لم يعلم ان مجرد الامر للفظ لا يوجب  
الجزء على مخالفة الجمهور كيف وقد وجهوا الخصوص على تفسيرهم اليه لوجه منها انه يعلم من إطلاق  
البين على الذي يلزم من تصور الملزوم تصور لازمه انه يشترط كلها انه يكون تصورين كالفين  
في الجزم بالزوم بينهما لان مطلق البين هو الذي يكون التصور ان فيه كالفين في الجزم  
فان كلف بهذا القدر يكون مينا بالمعنى الاعم وان قيد باستلزام تصور الملزوم تصور اللازم  
يكون مينا بالمعنى الخاص ومنها ان المراد باستلزام تصور الملزوم تصور اللازم هو استلزامه  
ايه بعنوا بالزوم وهذا لا يوجد بدون الجزم بالزوم فبالتاويل الاول صار اخص بالمعنى  
الذي اختاره العلامة وبالتايل الثاني صار اخص بالمعنى الذي اختاره قدس سره نعم انه بخصوص  
ليس مستبر في الالتزام كما نزعوا قوله لما فرغ من هذه قضية اتفاقية قد جرت عادة الشارحين  
بارادها عن الفراغ عن محبت الشرع في محبت آخر تشييطا للتعليم وتجبدي لطية  
فيما سباني حيث حصل قدر اعتداس من العلم وقيل في لزومية لزوما عاديا لان من تصد  
تأليف كتاب في علم ففراغ عن محبت استلزام شرع في محبت آخر عادة الى ان يتم مباحثه قوله  
الا انه ترك الخ اى ترك النصير بهذا القيد والاف لام نصيرية تنفي غناء مع ان حديث  
اعادة الشئ معرفة وارادة ما يريد بالاول ليس بكل بل يعيد عند كثير المقرئين قوله شهرة  
الامر ان من ان نظر المنطق يختص بالالفاظ الموضوع للمعنى وان المفرد والمركب من  
اقسام اللفظ الموضوع للمعنى عند قول والا اى اورد ان لم يقيد بقيد الموضوع للمعنى لا يقصر  
حد المفرد ومنا باللفظ الغير الدال على معنى بالوضع سواء لم يدل عليه صلا كالمطلات المسموعة من  
المشاهد على وجه لا يفهم منه معنى صلا او دل عليه كمن لا بالوضع بل بحسب الطبع او العقل كما  
وان لم يقتض لشيء منها حد المركب كذا في حاشية المطالع لان ارادة للمعنى بجزء اللفظ فرع الوضع

[illegible]

معناه كالأشياء وأما مؤلف وهو الذي لا يكون كذلك كقولك راجي الحجارة

29

اللهم الا ان يلتزم كونه مفردا لكنه خلاف ما صرحوا به والمفرد ما لا يرد مجزئ  
 منه الدلالة اي اللفظ المفرد ما لا يرد مجزئ منه الدلالة على جنس ومعناه  
 كالاتان والمراد بالارادة الجارية على قانون اللغة حتى لو ارادوا حلا بالفرد  
 بخلاف حد الفرد لان عدم ارادة المعنى يجزئ اللفظ صادق في كل ما للهم للمخلصين هذا الاتفاق  
 عدم الاعتماد على شجرة الامر في وقت من الاوقات المادقة ان يلتزم كونه اى اللفظ  
 الغير الدال بالوضع مفردا اذ لا مشاحة في التزام ما لا يخالف الواقع وضرب الاصطلاح  
 عليه اذ الحد صادق عليه قوله لكنه خلاف الجواب عما يقال فيلتزم ذلك كما يفهم  
 من كلام ابن الحاجب في الايضاح شيخ الرضى في شرح الكافي حيث قال انا لو سلمنا ذلك من  
 وراء الحد لم نلنا بالعقل ان هذه الفظة قامت بذات ما فبذلك على المعنى المفرد بالعقل كذا  
 لفظه ارجح والى على معنى مفرد بالطبع وهو السعال ثم من المعلوم ان توصيف معنى بالافراد  
 توصيف اللفظ بل قال الرضى ان الرضى للمعنى المفرد وقد يكون لفظا وقد لا يكون كالدوال  
 الرابع وبصر السيد قدس سره في حاشيته لم يتوسط حصول الجواب ان هذا الالتزام يخالف تفسير  
 بان اللفظ لا يوصف بشئ من الافراد والتركيب قبل الوضع كما لا يوصف بشئ من الحقيقة والجواز  
 قبل الاستعمال على هذا لا بد من تاويل في كلام الايضاح والرضى قوله ان المفرد انما قد  
 على التركيب من ان مفهومه محسوس ومفهوم التركيب وجودي والاعدام انما تعرفت بملاكاتها  
 ان المقصود بتعريفها هو المفرد لا مقدم للكميات بخلاف التركيب فان تعريفها انما هو  
 مفهوم المفرد ثم ان المقصود بالذات هو تقسيم اللفظ اليها لا تقسيم باعتبار الذات وذات  
 المفرد مقدم على ذات التركيب فقدم وضعها لموافقة الطبع قوله والمراد بالارادة المذكورة  
 في التعريفين نصيا واثباتا هو الارادة الجارية على قانون اللغة اى اللفظ المفرد  
 لانه الكمال المتعارف في محاورات اهل اللسان فالمتطابق بخصر اليه وكذا البراء بالجزء وبالجزء والترتيب  
 في اسم بان اسم بعض الآخر قليل وبعضها بعد بديل ان قصد الدلالة بالاجزاء مفصلة ففهم  
 منه كونهما مترتبة تحقيقا او تقديرية فالفعل بدون الفاعل مفردا والسمية الدالة على الزمان  
 ليست مسبوبة فضلا عن الترتيب في اسم ولو سلم فليت بترتبة في اسم اذ است والمادة سميان

مفتی محمد طیب  
اربابیہ و مقتدر  
سبائی کی مجلس  
صنعت کھلایا  
عظیم اور اول  
نوراداد محمد  
سلام



فإنه لا يراد بجزء منه الدلالة على المعنى على ما لا يخفى والمركب جزء المعنى  
أعم من أن يكون جزء المعنى المقصود أو لا فيدخل في حد المركب المركبات  
التي أريد منها الأجزاء الخارجة البسيطة كالحجوان الناطق

فإنه لا يراد بجزء منه الدلالة على المعنى على ما لا يخفى والمركب جزء المعنى  
أعم من أن يكون جزء المعنى المقصود أو لا فيدخل في حد المركب المركبات  
التي أريد منها الأجزاء الخارجة البسيطة كالحجوان الناطق  
لكن كما مر تبين من الأول منها توصيفه والثاني أصله في أن كل جزء منها الدلالة على جزء  
معناه قوله فإنه لا يراد بالجزء تعديلاً لصحة التمثيل إنما في المثال فلان الحيوان مثلاً وان دل على جزء  
المعنى المقصود حين علمية وهو الشخص الانساني كونه عبارة عن الماهية الانسانية مع الشخص  
دلالة عليه غير مقصودة في المحاورات أو العلم لا يراد به الذات المنفصلة من غرض إلى الحقيقة  
واما في الثاني فلان العبد مثلاً وان دل على جزء المعنى الاصنافي الغير المقصود لكن الدلالة عليه غير  
مراد في عدم خبرية من شخص لمعلم بل هو من العوارض قوله اعم من أن يكون جزء المعنى  
المقصود أو لا على ما يدل عليه اطلاق المعنى في الحد وما قيل ان الافراد والتركيب انما يكونان  
بالنظر الى المعنى المراد فالمثال الاتي ليس مركب بل هو مفرد مثل عبد الله يكون المعنى المجازي  
المراد به بسيطاً فلا حاجة الى التعميم فقيده انما يتم على مسلك القوم حيث هو كما يكون جزء المعنى  
المقصود باللفظ وبها غير مسلم عنده قدس سره قوله الاصل الخارج البسيط وفي شرح المطلاع لم  
يذكر قيد الخارج بل عزم فيمكنه التقييد بالبسيط سواء كان دخلاً او خارجاً فان المركب المراد به الامر  
البسيط لا بد من دخاله في حد المركب اذ الاصل في كل لفظ مالم من لفظين موضوعين للمعنى  
اذا لم يرد كمال العارض كالعلمية بناء على ان اجتزاء في افراد اللفظ وتركيبه عندهم بوجده  
المعنى وكثرة كمال في شرح المطلاع ولعل انما حصل لبسيط بالخارج لان ضرورة انما دعت الى ادخال  
بها فقط في الحد التعميم المذكور او يعقل كون ارادة المعنى الحقيقة للمركب سبباً الى ارادة المعنى  
المجازي البسيط كما سيبينه القول الا انه اريد منه الدلالة على جزء معناه الحقيقة لينتقل الى موضوع  
جزء المعنى بجزء المعنى المقصود كما قالوا بالخروج عن حد المركب بخلاف البسيط الداخل في المعنى كونه  
ارادة المصنفين الوضعيين للمركب وسبباً الى ارادة احد هما او سبباً الى احد هاتين يخرج عن  
الحد ويحتاج الى التعميم لا دخاله في حد المعنى البسيط لان لو اريد بالامر الخارج المركب  
كما اذا قلت ربي زيد وارادت بلفظ المعشوق فهو داخل في حد المركب سواء قيد بجزء

فإنه لا يراد بجزء منه الدلالة على المعنى على ما لا يخفى والمركب جزء المعنى  
أعم من أن يكون جزء المعنى المقصود أو لا فيدخل في حد المركب المركبات  
التي أريد منها الأجزاء الخارجة البسيطة كالحجوان الناطق  
لكن كما مر تبين من الأول منها توصيفه والثاني أصله في أن كل جزء منها الدلالة على جزء  
معناه قوله فإنه لا يراد بالجزء تعديلاً لصحة التمثيل إنما في المثال فلان الحيوان مثلاً وان دل على جزء  
المعنى المقصود حين علمية وهو الشخص الانساني كونه عبارة عن الماهية الانسانية مع الشخص  
دلالة عليه غير مقصودة في المحاورات أو العلم لا يراد به الذات المنفصلة من غرض إلى الحقيقة  
واما في الثاني فلان العبد مثلاً وان دل على جزء المعنى الاصنافي الغير المقصود لكن الدلالة عليه غير  
مراد في عدم خبرية من شخص لمعلم بل هو من العوارض قوله اعم من أن يكون جزء المعنى  
المقصود أو لا على ما يدل عليه اطلاق المعنى في الحد وما قيل ان الافراد والتركيب انما يكونان  
بالنظر الى المعنى المراد فالمثال الاتي ليس مركب بل هو مفرد مثل عبد الله يكون المعنى المجازي  
المراد به بسيطاً فلا حاجة الى التعميم فقيده انما يتم على مسلك القوم حيث هو كما يكون جزء المعنى  
المقصود باللفظ وبها غير مسلم عنده قدس سره قوله الاصل الخارج البسيط وفي شرح المطلاع لم  
يذكر قيد الخارج بل عزم فيمكنه التقييد بالبسيط سواء كان دخلاً او خارجاً فان المركب المراد به الامر  
البسيط لا بد من دخاله في حد المركب اذ الاصل في كل لفظ مالم من لفظين موضوعين للمعنى  
اذا لم يرد كمال العارض كالعلمية بناء على ان اجتزاء في افراد اللفظ وتركيبه عندهم بوجده  
المعنى وكثرة كمال في شرح المطلاع ولعل انما حصل لبسيط بالخارج لان ضرورة انما دعت الى ادخال  
بها فقط في الحد التعميم المذكور او يعقل كون ارادة المعنى الحقيقة للمركب سبباً الى ارادة المعنى  
المجازي البسيط كما سيبينه القول الا انه اريد منه الدلالة على جزء معناه الحقيقة لينتقل الى موضوع  
جزء المعنى بجزء المعنى المقصود كما قالوا بالخروج عن حد المركب بخلاف البسيط الداخل في المعنى كونه  
ارادة المصنفين الوضعيين للمركب وسبباً الى ارادة احد هما او سبباً الى احد هاتين يخرج عن  
الحد ويحتاج الى التعميم لا دخاله في حد المعنى البسيط لان لو اريد بالامر الخارج المركب  
كما اذا قلت ربي زيد وارادت بلفظ المعشوق فهو داخل في حد المركب سواء قيد بجزء

فإنه لا يراد بجزء منه الدلالة على المعنى على ما لا يخفى والمركب جزء المعنى  
أعم من أن يكون جزء المعنى المقصود أو لا فيدخل في حد المركب المركبات  
التي أريد منها الأجزاء الخارجة البسيطة كالحجوان الناطق

فإنه لا يراد بجزء منه الدلالة على المعنى على ما لا يخفى والمركب جزء المعنى  
أعم من أن يكون جزء المعنى المقصود أو لا فيدخل في حد المركب المركبات  
التي أريد منها الأجزاء الخارجة البسيطة كالحجوان الناطق  
لكن كما مر تبين من الأول منها توصيفه والثاني أصله في أن كل جزء منها الدلالة على جزء  
معناه قوله فإنه لا يراد بالجزء تعديلاً لصحة التمثيل إنما في المثال فلان الحيوان مثلاً وان دل على جزء  
المعنى المقصود حين علمية وهو الشخص الانساني كونه عبارة عن الماهية الانسانية مع الشخص  
دلالة عليه غير مقصودة في المحاورات أو العلم لا يراد به الذات المنفصلة من غرض إلى الحقيقة  
واما في الثاني فلان العبد مثلاً وان دل على جزء المعنى الاصنافي الغير المقصود لكن الدلالة عليه غير  
مراد في عدم خبرية من شخص لمعلم بل هو من العوارض قوله اعم من أن يكون جزء المعنى  
المقصود أو لا على ما يدل عليه اطلاق المعنى في الحد وما قيل ان الافراد والتركيب انما يكونان  
بالنظر الى المعنى المراد فالمثال الاتي ليس مركب بل هو مفرد مثل عبد الله يكون المعنى المجازي  
المراد به بسيطاً فلا حاجة الى التعميم فقيده انما يتم على مسلك القوم حيث هو كما يكون جزء المعنى  
المقصود باللفظ وبها غير مسلم عنده قدس سره قوله الاصل الخارج البسيط وفي شرح المطلاع لم  
يذكر قيد الخارج بل عزم فيمكنه التقييد بالبسيط سواء كان دخلاً او خارجاً فان المركب المراد به الامر  
البسيط لا بد من دخاله في حد المركب اذ الاصل في كل لفظ مالم من لفظين موضوعين للمعنى  
اذا لم يرد كمال العارض كالعلمية بناء على ان اجتزاء في افراد اللفظ وتركيبه عندهم بوجده  
المعنى وكثرة كمال في شرح المطلاع ولعل انما حصل لبسيط بالخارج لان ضرورة انما دعت الى ادخال  
بها فقط في الحد التعميم المذكور او يعقل كون ارادة المعنى الحقيقة للمركب سبباً الى ارادة المعنى  
المجازي البسيط كما سيبينه القول الا انه اريد منه الدلالة على جزء معناه الحقيقة لينتقل الى موضوع  
جزء المعنى بجزء المعنى المقصود كما قالوا بالخروج عن حد المركب بخلاف البسيط الداخل في المعنى كونه  
ارادة المصنفين الوضعيين للمركب وسبباً الى ارادة احد هما او سبباً الى احد هاتين يخرج عن  
الحد ويحتاج الى التعميم لا دخاله في حد المعنى البسيط لان لو اريد بالامر الخارج المركب  
كما اذا قلت ربي زيد وارادت بلفظ المعشوق فهو داخل في حد المركب سواء قيد بجزء

فإنه لا يراد بجزء منه الدلالة على المعنى على ما لا يخفى والمركب جزء المعنى  
أعم من أن يكون جزء المعنى المقصود أو لا فيدخل في حد المركب المركبات  
التي أريد منها الأجزاء الخارجة البسيطة كالحجوان الناطق



عند ارادة الضاحك فانه وان لم ير جزء منه الدلالة على جزء المعنى المقصود الا انه اراد منه الدلالة على جزء معناه الحقيقي لينتقل منه الى المعنى المجازي المراد منه وقد يقيد الجزء بان يكون جزء المعنى المقصود احترازا عن نحو عبد الله ولا حاجة اليه مع انه ينتقص الحد بالمركبات المذكورة وهذان التعريفان احسن التعريفات المذكورة للمفرد والمركب

المعنى بجزء المعنى المقصود او يطلق نعم هذا يرتفع على من جعل المفرد والمركب من اقسام اللفظ الدال بالمطابقة اذ لم يقصد بجزءه الدلالة على جزء معناه المطابقة اذ هو ليس مقصودا من ذلك لاجزائه من جبرته كذا في حواشي المطالع قوله عند ارادة الضاحك بطريق الكناية يذكر المردم واردة الملازم فان الضحك عرض للانسان بواسطة السباويرا عنه المستجب اذ لا يوجد انسان لا يكون متعجبا فانه عرض الاطفال في المهد ولذا يصحكون كذا افيد قوله فانه وان لم ير جزء منه الدلالة على جزء معناه المقصود وهو الضاحك لكونه بسيطا لاجزائه الما انه اريد منه من كل جزء منه الدلالة على جزء معناه الحقيقي لعنه الجسم المسمى المتحرك بالارادة المدرك للكليات فيكون مركبا بهذا الاعتبار وانما اريد به المعنى الحقيقي مع كونه غير مقصود بحد لينتقل منه الى المعنى المجازي المراد من حيث ينتقل من المعنى الحقيقي الى المستجب ومنه الى الضاحك قوله احترازا عن نحو عبد الله اراد به الاعلام المنقولة من المركبات الاضافية قوله ولا حاجة اليه الى التقييد بالمقصود لخروجه بالخروج به الحيوان الناطق علم اعني لفظة ارادة الدلالة بالجزء منه كما عرفت قوله ينتقص الحد الى حد المركب جمعا وحد المفرد معناه قوله احسن التعريفات في شرح المطالع قد وقع في تعليم الاول لارسطو ان المركب مادل جزؤه على معنى والمفرد مالا يدل جزؤه على معنى واورد على بعض اهل النظر النقض بالالفاظ المفردة التي يدل جزؤها على معنى كعبد الله فانها داخل في حد المركب خارجة عن المفرد فانقص كل منهما واجاب بان المراد المركب مادل جزؤه على معنى هو جزؤه من الكل والمفرد ليس كذلك فناد الى ما عرفت فبعضهم اعني مادل جزؤه على جزء معناه ومالا يدل جزؤه على جزء معناه و

فان قيل ان الدلالة على جزء المعنى المقصود هي الدلالة على جزء معناه الحقيقي لينتقل منه الى المعنى المجازي المراد منه وقد يقيد الجزء بان يكون جزء المعنى المقصود احترازا عن نحو عبد الله ولا حاجة اليه مع انه ينتقص الحد بالمركبات المذكورة وهذان التعريفان احسن التعريفات المذكورة للمفرد والمركب

بيان عروضا لافعال في المهد فالافعال ليست بشئ من عجب

فالمفرد اما كلي وهو الذي لا يمنع نفس تصوره مفردا عن وقوع الشك فيه كالا انسان

قال فالمفرد اما كلي الخ اقول قد عرفت فيما سبق ان بيان الدلالة و اقسام اللفظ انما هو لتوقف معرفة الكليات عليه ولما فرغ من بيانها شرع في بيان الكليات واعلم ان الكلية والجزئية بالذات انما هي صفة للمعنى دون اللفظ لكن يتصف بهما اللفظ تبعاً لتسمية الدال باسم المدلول كما ان الافراد والتركيب بالذات صفة للالفاظ دون المعاني لكن يتصف بهما المعاني تبعاً لتسمية المدلول باسم الدال وبهذا الاعتبار جعل اللفظ المفرد مقسماً للكليات

يرد عليه النقض بالحيوان الناطق علما للدلالة جزؤه على جزء معناه المقصود سم انه مفرد فلذا زادوا له جزؤه فتبدل الارادة لتصرفها بالمراد ووقعا لا متفاض فهو حسن وانما قال احسن لانه يمكن تصحيح التعريفين الاولين بان يراود بالدلالة الدلالة المقصود او يراود بقيد بحيثية اي مادل جزؤه على معنى من حيث انه جزؤه مالا يدل جزؤه على شئ من حيث انه جزؤه ولا شك ان جزو الحيوان الناطق علما بل اجزا جميع الاعلام المنقولة عن المركبات التامة والتقييدية الوضعية والاضافية والرجعية لاتدل على شئ حال كونها اجزا لتلك الاعلام للقطع بان الدال على المعظم هو مجموع اللفظ والحيوان من الحيوان الناطق علما بمنزلة الزاد من زيد في عدم الدلالة على شئ علما قوله واعلم ان الكلية الخ وقع لما يقال ان تقسيم المصنف من غير صحيح لما تقرر ان الكل والخبر في من اقسام المفهوم دون اللفظ لان المانع عن شئ كالكثيرين وغيره المانعة عن حصوله في العقل لا اللفظ الدال عليه بان الامر حقيقة كما قلنا لكنه يصح جعلها من اقسام اللفظ تبعاً ومجازاً وهذا الطريق هو مسلك من القوم والباعث عليه هو التقريب الى زمن المبتدئ قوله للمعنى الخ الا ان المفهوم لان المعنى والمفهوم وان اتحد بالذات لكنهما مختلفان بالاعتبار لان الصورة الحاصلة في الزمن باعتبار حصوله فيه ليس معنوماً باعتبار قصده من اللفظ ليس معنى والكلية والجزئية من اقسام الصور الذهنية من حيث الحصول في العقل ولا دخل فيه للقصود من اللفظ لكنه عبر عنه بالمعنى كما لتقابل اللفظ لان مقابلة اللفظ بالمعنى شح من مقابلة المفهوم سم ان كثير الما يعمل احد هما مكان الآخر قوله صفة للالفاظ الخ لان الدلالة على المعنى وعدا من صفاته وفيما اشار الى

فان قيل ان الدلالة على جزء المعنى المقصود هي الدلالة على جزء معناه الحقيقي لينتقل منه الى المعنى المجازي المراد منه وقد يقيد الجزء بان يكون جزء المعنى المقصود احترازا عن نحو عبد الله ولا حاجة اليه مع انه ينتقص الحد بالمركبات المذكورة وهذان التعريفان احسن التعريفات المذكورة للمفرد والمركب



واما جزئي وهو الذي يمتنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشراكة فيه كمن يد

وصح هههه الجزئى بما يمتنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة فيه والكلى بما لا يمتنع  
نفس تصور مفهومه عن وقوع الشركة فيه اى ما لا يكون نفس تصور مفهومه بالنظر  
الى نفسه ما يعان عن وقوع الشركة فيه دخل فيه

الراد على العلامة حيث قال ان المفرد والمركب اقسامهما الآتية اقسام للمفهوم بالذات واللفظ بالعرض  
 قوته وحقه بقرينة الآية اعتبار ان اللفظة تصنف بالكل والجزئي تجاصح زيادة لفظ المفهوم في تعريفه  
 واصنافه الى اللفظ على خلاف المشهور حيث قالوا المفهوم ان ينقسم لقصوره عن وقوع الشركة فيه فهو  
 جزئي والافكلي بجذب المفهوم من السبين لهذا يلزم المفهوم مفهوم وانما قدم الجزئي لان مفهومه ملكه ومفهوم  
 الكل عدم والاعدام انما تعرف بملكها تماز ان السبب بالقياس الى الكل لعدم انقسامه كالكل الى  
 اقسامه وبسبب اولي بالتقديم لعدم قدم الكل لانه المقصود بالذات والمجوز عنه في هذا الفن بملك  
 الجزئي لانه لا تشتغل بالنظر في الجزئيات من حيث خصوصياتها لانها غير متناهية فلا يمكن حصرها وخصيبتها  
 وايضا احوالها ليست على وتيرة واحدة بل تتغير وتبدل فيتعذر معرفتها على وجه يطابق الواقع من ان  
 بحثنا لا يتجاوز العلم الكاسب المكتسب العلم بالجزئيات ليس كسابد لاكتساب بل طريق حصولها  
 ليس الاحساس الظاهرة او الباطنة فليس لنا عرض يتعلق به وان فرضنا ما هي الجزئيات وثبات  
 احوالها كذا في حوائج المطالع قوله نفس بقصور مفهومة الى ان فيه سائحة ومجاز لان المانع عن  
 اشتراكه هو المفهوم ذاته لا صورته الحاصلة في العقل لكن لما كان منوعا باعتبار حصوله في العقل  
 لا باعتبار وجوده في الخارج كسند المنع الى قصوره اشارة الى ان منوعه شرط به فهو من قبيل ساد  
 العقل في الشرط وكذا الحال في الكل واعلم اي ان اسناد المنع الى المفهوم ايضا مجازي من وجه آخر  
 لان صفة هو امتناع اشتراكه من كثيرين في نفس الامر لا منوعه للغير عن شركة فيه الا انه صور المفهوم  
 بصورة المانع والامتناع بصورة المنع وكسند المنع الى المفهوم مبالغة في امتناعه كان المفهوم بمنع العقل  
 من ان يحيل اشتراكه ونظيره قولهم اقمه من قبله حتى لي على فلان فانه كان في الاصل قدرت بلهك الحق  
 لي على فلان فنصور الحق بصورة المقدم والقدم بصورة الاقدم وكسند الحق مبالغة في كونه واعيا الى  
 التقدم والى غيرين المجازين اشارة قد سره في المختصر الآتي فكن على بصيرة قوله اعم ما

قد كان في حوزة  
 نيل الحنفية في  
 فقه الكفاية حواشي  
 المطبوع في دار  
 اوقاف بني ادم من  
 في عام ١٢٨٠ هـ  
 الاله الحق ليست  
 من شأن مصداق  
 كما في شرحه في  
 لا فخر في علم  
 اوقاف بني ادم  
 البحر لا يخفى  
 في دار اوقاف

اکتالی یا پندرہ یا سول  
 المراد بالجمع الکثرة  
 والواجب بسبب  
 قول ابن ارمکین  
 توسل من کل ما فی  
 باطن الوجود المصور  
 احسنه فیما فی  
 اقتبال الذکر و زوال  
 سائر الاشیاء و انما  
 انتفاک ذلک الانی  
 و اربع اصل بن ابر

والله اعلم  
بما في صدوركم  
فمن لم يزل  
يذكر الله تعالى  
في كل حين  
وكان له نصيب  
من الجنة  
والنار  
والجنان  
والجنات  
والجنة  
والجنتين  
والجنة  
والجنتين

الامتنع فيه اصلا من الشركة كالانسان وما فيه منتهى لكن لا بالنظر الى نفسه كالكليات  
المفوضية مثل اللاشئ واللا وجود واللا امكان فانها يمتنع اشتراكها بين كثيرين  
الا يصدق على شئ اصلا فضلا عن الاشتراك لكن ذلك لا ينفس تصور مفهوم  
بل اشمول نقا نضها بجميع الاشياء

لا يكون نفس تصور مفهومه الا اشارت الى بيان فائدة قيد التصور والنفس وقوله بالنظر الى  
نفسه كان كيد لما قبله يعني ان الكلّي هو الذي لا يمنع مفهومه عن اشتراكه في النظر عن امر خارج عن مفهومه  
من حيث انه تصور كبريان التوحيد في مفهوم وجوب الوجود ونحو التناقض لجميع الاشياء في كليتها  
الفرضية قال في حواشي لطالع لوقيل الخبري هو امتنع فيه اشتراكه لتبادله الاستماع في نفس الامر فزيد  
فيه مفهوم وجوب الوجود والكليات الفرضية فوجب تقييد المنع بالتصور ليعلم ان المراد منه في العقل  
عن الاشتراك ويدخلان في تعريف الكلّي وزيد لفظ النفس بما على انه يمكن ان يفهم من اسناد المنع  
الى التصور ان لا يدخل في المنع اما بالاستقلال او بضم امر آخر فيه خل مفهوم وجوب الوجود في الخبر  
فان العقل بهذا التصور ولا خلاف بان التوحيد امتنع من اشتراكه في فاعل فزيد قيد النفس علم ان سائط  
الكليات والخبرية هو مجرد تصور مفهوم بدون انضمام امر آخر اليه مفهوم وجوب الوجود مجرد حصوله في العقل لا يمتنع  
عن اشتراكه قوله ما لا يمنع فيه اصلا الا بالنظر الى نفس الامر ولا بالنظر الى مفهومه من حيث  
هو تصور الكليات الصادقة على الموجودات احيانية من الانسان والفرس ونحوها قوله كالكلية  
الفرضية الا هي ان لا يمكن جسد قما على شئ من الاشياء الخارجية والذهنية فان كل ما يفرض  
في الخارج فهو شئ في الخارج وموجود فيه ويمكن علمه وكذا كل ما يفرض في الذهن فهو شئ وجوده ممكن  
علم فيه قال في حواشي الرسالة انما اعتبر القوم في تقسيم الـ الكلّي والخبري في حال المفومات في النظر  
لـ عن امتناعها عن نفس العقل اشتراكها وعدم امتناعها عن بعضها فخلوا امثال مفهوم وجوب  
وتناقض المفومات الثلاثة لجميع الاشياء والذهنية والخارجية المحققة والمقدرة داخل في الكليات  
ودون الخبريات ولم يعتبروا حالها في نفسها من الاستماع وعدمه في نفس الامر ولم يجعلوا تلك  
المفومات داخل في الخبريات بما على مقصودهم التوصل ببعض المفومات الى بعض وذلك  
انما هو باعتبار حصولها في العقل فاعتبروا احوالها الذهنية هو المناسب لفرضهم

عبر  
وحيه الى الان  
استلم الوحي  
دخل الوحي  
وحسنه في  
جاء على طاعة  
لا منه اذ ملق  
تصور الامور الخارج  
كل جرد على  
مطابقا وسلا  
منع نفسه  
تبدل الى الذوق  
عن وضعه  
نفسه  
الذي منظر  
قال الخزيني  
ان حصل له  
قوله في الشعر











ولهذا لا يترتب اثرها ويحصل العلم بنفسه لا بصورته ولهذا لا يترتب اثره نعم قد يستلزم  
 حصول صورة الشيء في العقل حصول نفسه كما اذا تصورنا العلم فان تصوره يستلزم  
 الكل للانياني ما يشبه بقوله نعم قد يستلزم فان ذلك الاستلزام انما هو في بعض المواد وقوله  
 ولهذا لا يترتب اثرها وهو الحرارة والاحراق وما قيل ان قدس سره صرح في حاشية حكمت  
 العيين بان النار قد حصلت في الذهن بنفسها واستلزام حصولها كذلك تب اثرها انما يتم  
 كانت الحرارة اثرها في الوجودين وهو ممنوع بل هي اثرها في الخارج دون الذهن وخاصة  
 الشيء انما يجب وجوده مع ذل الخاصة في ظرف كونها خاصة لا مطلقا فجاب ان الامر حقيقة  
 بتوذكرك في الكتاب وما صرح بهناك فهو ينبغي على باحق من ان العلم عين لمعلوم فحصل  
 صورة النار في العقل من حصول نفسها فيه قال في شرح المواقف ان الموجود في الذهن نفس  
 الماهية التي توصف بالوجود الخارجي والاختلاف بينهما بالوجود دون الماهية ولهذا قال بعض  
 الافاضل ان الاشياء في الخارج عيان وفي الذهن صور وقال في حاشية المطالع وسبب  
 البعض الى ان الرسم في العقل من الاشياء ليس بعينها بل صورها وشبهها كما في المحالفة لما بينهما  
 في الحقيقة والمحققون على ان الرسم فيه ماسيات الاشياء التي هي موجودة فيه بوجوده غير اصله  
 اتجه فالصورة الحاصلة في الذهن من حيث قيامها بالقصور والقصور بها علم ومع قطع النظر عن ذلك  
 القيام والاتصاف معلوم فاما متحدان دائما ومختلفان عتبارا انما في العلم الحصور والاما في  
 الحصور فيهما متحدان دائما واعتبارا اذا افيد قوله ويحصل العلم بنفسه لا بصورته اراوه بكمية  
 النفسانية كما امره بصورت عقلية للشيء كصورة النار مثلا في المثال المذكور على ما حقق من  
 ان وجود العلم في الذهن اصله يترتب عليه اثره اعني انكشاف العلوم وجود لمعلوم في عقله  
 لا يترتب عليه اثر ذلك العلوم وانما انشئ الضمير في قوله يترتب اثرها مع رجوعه الى العلم سبلا  
 الى جانب المعنى قوله كما اذا تصورنا العلم قيل ان ان اراد به علم الغير فحصله بصورة  
 مسلم لان حصول كيفية نفس الغير انما هو بصورتها كما لا نسلم استلزام حصول نقية والا  
 لزم ان يكون الجاهل المتصور لعلم العالم عالما بكمية معلوماته وهو بمن البطلان وان اراد علم  
 نفس المتصور شيء مخصوص او ماهية علمية لكانت فخر ان حصوله انما هو بنفسه لا بصورته

قد بينا في الاول  
 فان العلم في العقل  
 عينه من الصورة  
 لا ماسية  
 على ذلك انما هو  
 العلم الاول لاراد  
 به العلم الكلي الذي  
 هو عين الصورة  
 لا ماسية  
 فصوره ووجوب  
 حصول الصورة  
 ٢٠  
 علم النفسانية  
 يحصل بصورة  
 العلم بوجوب  
 بوجوب حصول  
 العلم بوجوب  
 فان تحقيق ذلك  
 في الخارج بوجوب  
 تحقيقه في الخارج  
 غير ممكن

حصول نفسه والتصور اذا اضيف الى المعاني والمفاهيمات يكون من النوع الاول فيكون مغنى  
 تصور مفهوم حصول المفهوم بنفسه لا صور فلا يلزم ما زكركم المفهوم مفهوم ووجه  
 التسمية بالكل والجزئي ان الكل جزء  
 فلانتم الاستلزام اقول اراد به بصورة عقلية للشيء فانك اذا تصورت صورة النار مثلا يحصل  
 في ذهنك امر ينطلي بها ومقتضى لا يتباين بها فان تصور الادراكية تكون ظلالا اما الامور خارجية او انسية  
 اخرى ذهنية كذا في حاشية المطالع فتصور النار قد حصلت بصورتها وذلك يستلزم حصول نفسها  
 ايضا بدليل انكشاف ماسية الخارج وما هذا الا كما اذا ذكرت التصديقات المتعلقة بمسائل علم  
 النحو مثلا فانك حين تذكرها وتصورها يحصل لك نفسها ايضا ولذا انكشف لك المسائل انكشافا  
 انكشافا حين حصل التصديق بها ويؤكد ما حققه مولانا قنبر احمد من ان العلم بالعلم الحصور  
 للنار مثلا اي بصورتها الذهنية حضوري لان صورتها من حيث قيامها بالذهن وحصولها في موجودة  
 في الخارج لترتب الائم عليها في نفسها مع قطع النظر عن ذلك القيام موجودة في الذهن لعمد  
 ترتب الاثر عليها ج فالعلم منها باعتبار الاول متعلق بالموجود الخارجي اعني ما يترتب عليه الاثر في  
 نفس الامر مع قطع النظر عن عتبار باعتبار الفكون حضوريا والعلم المتعلق بها لا باعتبار الثاني متعلق  
 اول بالموجود الذي منه ثم توسطه متعلق بالنار الموجودة في الخارج فيكون حصولها انتبه كلامه وقال  
 في موضع آخر ان الصورة من حيث انها مكتشفة بالعوارض الذهنية موجودة في الذهن بنفسها بوجود  
 بحدوا وجودها الخارجي في ترتب الائم من حيث مع قطع النظر عن تلك العوارض موجودة  
 في الذهن بصورتها بوجودها لا يترتب عليها الائم واما ان يكون شيء واحد وجودا ونهنيان  
 باعتبارين انتهى ما قيل ان هذا ينافي ما سبق من قوله ويحصل العلم بنفسه لا بصورته حيث يدل هذا  
 على ان العلم يحصل في العقل بكلا الحصورين توهم من ان صورة العلم لان الحكم السابق كان  
 في نفس العلم وهذا في الصورة وشتان بينهما قوله والتصور اذا اضيف الى مقدرته ثمانية من الجواب  
 يعني ان التصور وان كان عبارة عن حصول صورة للشيء في العقل لكن تصور المفهوم عبارة عن حصول

فان العلم في العقل  
 عينه من الصورة  
 لا ماسية  
 على ذلك انما هو  
 العلم الاول لاراد  
 به العلم الكلي الذي  
 هو عين الصورة  
 لا ماسية  
 فصوره ووجوب  
 حصول الصورة  
 ٢٠  
 علم النفسانية  
 يحصل بصورة  
 العلم بوجوب  
 بوجوب حصول  
 العلم بوجوب  
 فان تحقيق ذلك  
 في الخارج بوجوب  
 تحقيقه في الخارج  
 غير ممكن

فان العلم في العقل  
 عينه من الصورة  
 لا ماسية  
 على ذلك انما هو  
 العلم الاول لاراد  
 به العلم الكلي الذي  
 هو عين الصورة  
 لا ماسية  
 فصوره ووجوب  
 حصول الصورة  
 ٢٠  
 علم النفسانية  
 يحصل بصورة  
 العلم بوجوب  
 بوجوب حصول  
 العلم بوجوب  
 فان تحقيق ذلك  
 في الخارج بوجوب  
 تحقيقه في الخارج  
 غير ممكن



[illegible]

۱۰  
 ۱۱  
 ۱۲  
 ۱۳  
 ۱۴  
 ۱۵  
 ۱۶  
 ۱۷  
 ۱۸  
 ۱۹  
 ۲۰  
 ۲۱  
 ۲۲  
 ۲۳  
 ۲۴  
 ۲۵  
 ۲۶  
 ۲۷  
 ۲۸  
 ۲۹  
 ۳۰  
 ۳۱  
 ۳۲  
 ۳۳  
 ۳۴  
 ۳۵  
 ۳۶  
 ۳۷  
 ۳۸  
 ۳۹  
 ۴۰  
 ۴۱  
 ۴۲  
 ۴۳  
 ۴۴  
 ۴۵  
 ۴۶  
 ۴۷  
 ۴۸  
 ۴۹  
 ۵۰  
 ۵۱  
 ۵۲  
 ۵۳  
 ۵۴  
 ۵۵  
 ۵۶  
 ۵۷  
 ۵۸  
 ۵۹  
 ۶۰  
 ۶۱  
 ۶۲  
 ۶۳  
 ۶۴  
 ۶۵  
 ۶۶  
 ۶۷  
 ۶۸  
 ۶۹  
 ۷۰  
 ۷۱  
 ۷۲  
 ۷۳  
 ۷۴  
 ۷۵  
 ۷۶  
 ۷۷  
 ۷۸  
 ۷۹  
 ۸۰  
 ۸۱  
 ۸۲  
 ۸۳  
 ۸۴  
 ۸۵  
 ۸۶  
 ۸۷  
 ۸۸  
 ۸۹  
 ۹۰  
 ۹۱  
 ۹۲  
 ۹۳  
 ۹۴  
 ۹۵  
 ۹۶  
 ۹۷  
 ۹۸  
 ۹۹  
 ۱۰۰

[illegible]

قال والكل لما ذاق الا اقول الكل اذا نسب الى ما تحت من الجزئيات فهو اما خارج عن حقيقة ما تحت من الجزئيات اذ لا فان كان الاول فهو العرضي كالمضاحك فانه خارج عن ماهية زيد وعمر وغيرهما من الجزئيات وان لم يكن خارجا فهو الذاتي كالانسان والحيوان فانهما ليسا خارجين عن ماهية زيد وعمر وغيرهما من الجزئيات وهذا يوافق تفسير الذاتي بما يكون رفعه رفع الذات وما ذكره الشيخ في الشفا من ان الذاتي ما ليس بعرضي فحينئذ يعبر بتفسير الذاتي الى المنوع والجنس والفصل وقد يفسر الذاتي بما يكون دخلا والعرضي بما يكون خارجا فيتحقق الواسطة او بما يخالفه

اعني الفردية وبخصوص فيصدق على اكل ان شئ منسوب الى الجبر رتبة باسم الجزئي نبالا صاندا والاو ظم كونها جزوا وكلا وبالاصناف الثانية صحيح نسبة كل منهما الى الآخر بالباركزا افاده مولانا عبد الحكيم قوله الكل اذا نسب الى انما عدل عن تعريف المصنف للذاتي والعرضي لما سيورده عليه و اعتبر نسبة الكل الى ما تحت اية ما يحل هو علي لان نسبة الى المبين غير متبرقة فلا يسمى بالقياس الذي يتأبى ولا عرضيا والمراد بالجزئيات افرادها المحققة بحسب نفس الامر فلا يتعلق له عرض على بالبحث عن احوال الكليات الفرعية التي لا صدق لها خارجا ولا دونهما قوله من ماهية زيد وعمر وغيرهما اشار به الى ان المراد بالجزئي في المتن هو الجزئي الحقيقي لانه مذكور سابقا ولانه المتبادر الى الفهم لعمدة قائله بالانسان والفرس افرادهما وعليه ينبغي تسمية الذاتي ذاتيا كما سبق ذلك ان الحكم على الاعم الشامل للذاتي قوله وهذا يوافق انما في تفسير الذاتي بما لا يكون خارجا عن ماهية ما تحت سواء كان عينها او دخلا فيها يوافق تفسير الصوليين اياه بما يكون رفعه الذات وكذا يوافق تفسير شيخ اياه بما ليس بعرضي فان التناسيب كلها شاملة للنوع او ليس هو خارجا عن ماهية انفرادها ولا عرضيا لما وكذا رفعه عين رفع الذات والماهية وانما قال في الشفا لانه رفعه في الاشارات بما يكون جزءا للماهية كذا في شرح المطالع قوله وقد يفسر الذاتي الى الكلمة قد هيما للتحقيق كما في قوله تعالى قد يعلم الله المعوقين وليست للتفصيل حتى يقال ما افاد في حاشي الرسالة من ان تفسيره بما يكون دخلا اشهر من تفسيره بما ليس بخارج ولذا ايدى بانفسر الصوليين في تفسيره في الشفا قوله او بما يخالفه عطف على قوله بما يكون خارجا اية فيفسر العرضي بما يخالف الذاتي على



اي ما يكون داخل فيلزم كون النوع من العرضيات فعلى كلا التقديرين لا يصح  
تقسيم الذاتي الى النوع والجنس والفصل فالوجه ما تقدم لا يقال لذاتي هو المنسوب  
الى لذاتي فلا يصح ان يكون الماهية ذاتية والا يلزم ان تنسب الماهية الى نفسه لان نقل  
ليس كون الذاتي ذاتيا بالنسبة الى الماهية بل بالنسبة الى الأشخاص المتكثرة  
تقدر بنفسه الذاتي بما يكون داخلنا قال بهنا فيعلم وسابقا فيحقق اشارة الى ان التفسير  
الثاني للعرضي على ما اختاره لمصنف يستلزم كون النوع عرضيا وبذلك لم يقل به احد منهم بخلاف  
التفسير الاول لفانه انما يستلزم كونه وسطا بين الذاتي والعرضي ولا مشاحة فيه اذ قد ذهب اليه  
كثير منهم كما وقع في شرح الرسالة وشرح لمطالع ثم فرغ على كلا التقديرين عدم صحة تثليث قسمته  
الذاتية ايمارا الى انه قد خرج مغفوك بينهما قوله فالوجه ما تقدم الخ لئلا الحسن ما اختاره من  
تفسيره بالجنس بخارج فانه يشتمل النوع فلا يلزم الوسط ولا كونه عرضيا وبعيد تقسيم الذاتي الى الاقسام  
الثلاثة قوله لا يقال انما يحارضة على التفسير الذي اختاره قدس سره اوردوا التحيز في اشغال  
تقريره بان ما ذكرت وان دل على ترجيح التفسير المذكور لكن عندي ما يرجح تفسير المصنف لان  
الذات عبارة عن حقيقة والماهية النوعية فلو كان النوع الذي هو عين ماهية الجزئيات ذاتيا  
يلزم ان تنسب اليه الى نفسه وهو باطل ضرورة تعارض المنسوب والمنسوب اليه فوجب ادخاله في العرضي  
او جعله وسطا قوله ليس كون الذاتي الخ حاصل ان الذات كما يطلق على الحقيقة والماهية  
يطلق على مصادق عليه الماهية من الافراد فيصم اطلاق الذاتي على النوع فان الماهية يصح نسبتها  
الى افرادها بالنسبة الكلية الخ الجزئي وانما قال كون الذاتي ذاتيا ولم يقل كون الماهية ذاتية كما  
واقع في شرح لمطالع وشرح العلامة والكتاب اشارة الى انه لا فرق بين الاقسام الثلاثة  
لذاتية في كونها منسوبة الى الأشخاص لا كما زعموا ان كون الجنس والفصل ذاتيين بالنسبة  
الى الماهية نسبة الاجزاء الى الكل وكون النوع ذاتيا بالنسبة الى الأشخاص وفي وصف الأشخاص  
بالمتكثرة بالعدم اشارة الى ان المراد بالأشخاص ما هيتهما الكلية المقررة بالثبوتات  
على وجه التعيين دون التركيب لان هذا القدر من التغير بين النسبة بين كاف في تصحيح

بأن ما يكون داخل فيلزم كون النوع من العرضيات فعلى كلا التقديرين لا يصح تقسيم الذاتي الى النوع والجنس والفصل فالوجه ما تقدم لا يقال لذاتي هو المنسوب الى لذاتي فلا يصح ان يكون الماهية ذاتية والا يلزم ان تنسب الماهية الى نفسه لان نقل ليس كون الذاتي ذاتيا بالنسبة الى الماهية بل بالنسبة الى الأشخاص المتكثرة

بالعدد فلا يلزم ما ذكرتم وقد يقال ان هذه التسمية ليست بلغوية بل اصطلاحية فلا بد  
ذلك وهذا يقتضيه ان لا يصح في اللغة اطلاق الذاتي على الماهية حقيقة وبالحكمة تعرف  
لمصنف به الذي بما يدخل في حقيقة جزئياته فتم تقسيمه الى النوع والجنس و  
الفصل ليس كما ينبغي اللهم الا ان يراد من الداخل ما ليس بخارج او يراد من الماهية  
الماهية الشخصية لكل واحد من الجزئيات فالماهية النوعية داخلية فيها  
النسبة على قانون اللغة ولا حاجة الى تغييرها بالذات كذا في حاشي لمطالع قوله وقد يقال ان هذا هو  
الجواب المستطوع في كتبهم من حيث هو عليه يعني ان الذات وان دل على النسبة بحسب اللغة  
اي ما كان منسوبا الى الذات والماهية مكن لا كلام فيه انما الكلام في المعنى الاصطلاحي ايمارا الى ان  
خارجا عن حقيقة الحق وهو لا يشتمل على نسبة اصله الذي شرح لمطالع واما رعاية المعنى اللغوي المناسبة  
التي لا يهتد في المنقولات الاصطلاحية فكيف وجودها في اكثر افرادها وبهذا نكح المعنى اللغوي  
في الجنس والفصل كما عرفت وبهذا قدس سره اشارة الى صحت هذا الجواب بقوله وهذا يقتضيه الخ اي يلزم  
على هذا ان لا يصح في اللغة اطلاق الذاتي على النوع حقيقة اى بالمعنى اللغوي الذي اخذ فيه  
النسبة الى الذات بل مجازا اى بالمعنى المنقول اليه فقط وهو بعيد لا يصار اليه مع وجود الوجه القريب  
وهو جنس الاقسام الثلاثة من واحد او اوجه اعني كونها ذاتية بالنسبة الى الأشخاص كما يقتضيه تعريف  
الذاتي وليس غرضه ان ما يطلق عليه اللفظ بالمعنى الاصطلاحي يجب ان يصح اطلاقه عليه لغة ايضا  
يراد على النوع بان المنقولات لا يجب فيها ذلك كما لا يخفى على المتتبع قوله وبالحكمة الخ البارز لانه قد  
يتمسك في جعل الكلام في هذا المقام ان تعريف المصنف للذاتي بنفسه لا يتناول النوع ثم جعل النوع  
قساما ليس كما ينبغي اذ لا صحة له لا بما قبل بعيد بان يراد بالداخل ما ليس بخارج تسمية للشيء باسم  
لغوي فعدم الخروج من لوازم الدخول او يراى بالحقيقة الواقعة في تعريف الماهية بنسبة الجزئيات التي  
يدخل فيها النوع اي في اشارة الى انه لا بد من جعل الاقسام الثلاثة من واحد او اوجه كما قيل  
ان دخول الجنس والفصل انما هو بالنسبة الى الماهية الكلية ودخول النوع بالقياس الى الماهية الشخصية  
لولا ضرورة اليه هذا وما وجب العبد الشارح اليه بكتابة المصنف في ان الارادة انما هي مجازية لا تناسب مقام  
لتعريف واما الارادة التي هي من ان صم كون الماهية النوعية ذاتية لخواصها في ماهية الأشخاص

والذي عليه  
هو ان لا يصح  
الذاتية الى  
الجنس والفرس  
في الكلام بان  
الذاتية الى  
الجنس والفرس  
في الكلام بان



والذائق اما مقول في جواب ما هو بحسب الشركة المحضنة كالحيوان

54

قَالَ وَالذَّاتِ أَمَّا مَقُولُ فِي جَوَابِ مَا هُوَ إِلَّا أَقُولُ الذَّاتِ أَمَّا  
نَوْعٌ أَوْ جِنْسٌ أَوْ فَصْلٌ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ مَقُولًا فِي جَوَابِ  
مَا هُوَ بِحَسَبِ الشَّرْكََةِ الْمُخْتَصَّةِ لَا يَكُونُ مَقُولًا فِي جَوَابِ

الاشخاص من حيث هي شخص و هو ظاهر و كذا لو اننا قد انتقص جميعا على وجه التقدير دون التركيب  
 صارت الماهية النوعية جزا مائية الاشخاص و واحدة فيما بينها لكنها خلاف الظاهر المقرر عند سريان  
 المراد بالتحقيق الماخوذة في تعريف الذاتي باي تنبيه من هو الماهية النوعية لا الشخصية او الاعم منها فالا  
 تفسير الذاتي بالاسم يخرج عن تلك الماهية التسمية بالقياس الى الاشخاص على ما اختاره قدس سره  
 قوله الذاتي اما ان لا يكون غير لاسلوب ففهم الذاتي او لا الى انما ثم جعل ما ذكره لمصنف هو دليل على  
 ضبط الاسم لان الكلام فيه طويل بخلاف العرض و نذا جري من ان كل سلوب لمصنف هو قوله  
 في جواب ما هو الحق قيل ان الجنس كونه مائية مشتركة لا يكون قوله في جواب ما هو الحق ما هما  
 او اهم و حبيب ان العرب كثيرا ما يذكرون المفرد ويريدون بالثنية اذ المجموع كقوله تعالى انه رسول  
 الحق ان يرغوه و قوله تعالى و سلام على عباده الذين اصطفى حيث اريد في الاول يرغوه و هو غير  
 بالمفرد و تنبيه على ان ايضا انه بما عين ارضاء الآخر و اريد في الثاني صطفوا و فيه ان ذكر الله تعالى  
 في الاول انما هو لقبه كما في قوله تعالى و اعلموا انه غنمتم من شئ فان الله عزه و لم يرسل اليه على  
 ما نره جنهم لان الكلام في انذار الرسول و ارضاءه على انه يحمل التقدير الى الله الحق ان يرغوه  
 و الرسول كذلك كذا في البياض و قوله صطفوا من باب حذف استعوان و ضمير الفاعل عائد الى الله  
 تعالى اعم من ان يسم الله تعالى بالتوحيد و التبع فالاصواب ان يقال ان النظر الىه بوجهه مع قطع  
 النظر عن الضمير و مرجه فاريد ما هو صطلحا كما ستعرف اسوال عن الماهية مطلقا و احدا كان معنونه  
 او متعدد احضر كان او مطلقا حيث يقال يزيد و عمر و كما يقال زيد و عمر و ما بل يقال انهم  
 ما هي كما ان اعم من ان يسم الله تعالى بالتوحيد و التبع فالاصواب ان يقال ان النظر الىه بوجهه مع قطع  
 النظر عن الضمير و مرجه فاريد ما هو صطلحا كما ستعرف اسوال عن الماهية مطلقا و احدا كان معنونه  
 او متعدد احضر كان او مطلقا حيث يقال يزيد و عمر و كما يقال زيد و عمر و ما بل يقال انهم  
 ما هي كما ان اعم من ان يسم الله تعالى بالتوحيد و التبع فالاصواب ان يقال ان النظر الىه بوجهه مع قطع

قَوْلُكَ لَا يَمْلِكُ  
 اَنْ يَنْفَعَكَ  
 وَخَلَّ السُّبْحَانُ  
 اَنْ يَخْلُصَ عَمَلُكَ  
 مِنْ حِرْزِ نَفْسِكَ  
 اَوْ يَمْلِكُ رَحْمَتُهُ  
 نَعْلَ الْاَشْيَاءِ  
 شَيْءٌ يَخْتَصِرُ  
 اَنْ يَنْفَعَكَ

بالنسبة الى الانسان والفرس وهو الجرس ويرى بان كل مقول على كثيرين

46

ما هو بحسب الخصوصية أصلاً فهو الجنس كالحيوان بالنسبة إلى الإنسان والفرس  
فإنه إذا سئل عنهما بما هما يقع الحيوان في الجواب وأما إذا سئل عن الإنسان وحده  
أو عن الفرس وحده فلا يقع الحيوان في الجواب بل الواقعة في الجواب أما الحيوان الناطق  
أو الحيوان الصاهل وذلك لأنه إذا سئل بما هو عن الشيء الواحد يكون السؤال لطلب  
تمام الماهية المختصة به وإذا سئل عن الشيئين أو أكثر يكون لطلب تمام الماهية المشتركة  
فما وقع جواباً للاول يجب أن يكون تمام الماهية المختصة به وما وقع جواباً للثاني يجب  
أن يكون تمام الماهية المشتركة كالحيوان فإنه تمام الماهية المشتركة بين الإنسان  
والفرس فيقع في جواب أسئلة عنهما بما هما وليس تمام الماهية المختصة بأحدهما  
فلا يقع في جواب أسئلة عن أحدهما ويرسم الجنس بأنه كل مقول على كثيرين  
مختلفين بالحقائق في جواب ما هو ولفظ الكل مستدرك

في جواب السؤال بالشركة الخاصة وبهذا لما في ان يكون مقولاً بحسب الخصوصية ايضا اشار الى انه ينبغي فقط وان لم يساعد اللفظ بقرينة وقوعه في مقابلة معانٍ تعريف النوع قوله فيآيه اذا سئل لما مثل الحبس بالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس من صدق تعريفه مستفاد من وجه آخر عليه ايضا بالنسبة الى فحين اولا انه مقول في جواب ما هو بحسب الشركة وثانيا انه ليس مقولاً في جواب بحسب الخصوصية قوله او الحيوان الصاهل نشر على ترتيب اللفظ بالحيوان الناطق بما به الانسان والحيوان الصاهل حقيقة والفرس ما قيل ان الترويض شارة الى ان يكون الناطق ذاتيا والصاحك عرضيا ليس اولى من لعكس لان الاطلاع على ذاتيات الحقائق متعسر جدا فتوجبته على وقوع الصاحك بدل الصاهل وهو سهو من النسخ قوله وذلك امر وقوع الحيوان في جواب ما هو بحسب الشركة وعدم وقوع فيه بحسب الخصوصية ثابت لانه اذا سئل بمحصله ان ما هو سؤال عن تمام الماهية لمسؤل عنه فان اقتصر في سوال على ذكر امر واحد كان المطلوب تمام ماهية المختص به وان جمعه بين امرين كان المطلوب تمام ماهية المشتركة بينهما والحيوان انما هو تمام الماهية المشتركة لا المختصة واعلم ان الماهية مأخوذة عما هو الذي هو سؤال عن الماهية الكلية فالحق به بالاشبه وحذفت الواو بعد قلبها يا بالتحفيف ثم اُحقت التاء المنقلبة من الوصفية الى الالسمية

س  
 قوام و مدار  
 بنانی الهیست  
 کرم و مصلحت  
 جالب و جلی  
 کرمین و نایب  
 لایک و یون  
 معنی و مجرب  
 انصاف و جبهه  
 اوق و باصدق  
 علی الکثیرین  
 فهو صادق  
 علی الراحه  
 اشار الی  
 و احسن







المفاهيم الكلية بحسب الجواب عن الاول ان المراد من المقول على كثيرين في تعريفات  
الكليات ليس الا الصالحون يقال على كثيرين ولا يلزم خروج كثير من المفاهيم الكلية  
عن التعريفات وبالجمل لا يتخلوا الكلام عند ذكر الكلي مع المقول على كثيرين عن الاستدراك  
وعن الثاني ان الامس كما قلت بحسب الحقيقة بناء على ان الجزئي الحقيقة انما هو من الاشياء  
الخارجية وما حصل في العقل ليس الا المفاهيم الكلية على ما تقر في الحكمة لكن مبناه  
الكليات المحركة على خبري واحد من الذاتيات والعرضيات وقوله بحسب تأكيد المحرر قوله ليس  
الا الصالحون كما لا بد من تركاب التجرد اذ اذمة المعنى الذاتى بالقرينة العقلية التي ذكره بقوله  
الما يلزم خروج كثير من المفاهيم التي لا يلزم على تقدير ارادة العقل بالفعل خرج كل ليس له فرد موجودة  
في الخارج والذات من بان لم يكن له فرد اصلا كالكليات الفرضية او كان له فرد واحد في الخارج والذات  
كمفهوم الزوج بنى على امتناع تعدد خارجياتها فانما ليست مقولة بالفعل على كثيرين بل على بعض  
كذا اعيد قوله وبالجمل لا يتخلوا اشارة الى ان الكلي ليس بتعين في نفسه لاستدراكه بل بجزء  
الحكم يستدرك العقل على كثيرين يكون متراوفا في نفس الكلي متعين بل لا يخرج على معرفت قوله  
بناء على ان الجزئي الحقيقة لم يصوره الاستدلال كما ان الامر حقيقة كما قلت لان الجزئي من  
الموجودات الخارجية ولا شيء من الموجودات الخارجية يحصل في العقل فلا شيء من الجزئي يحصل  
فيه ثم نقول كل محمول على شيء فهو حاصل في العقل ولا شيء من الجزئي يحصل في العقل فينتج من العقل  
الثاني لا شيء من محمول الجزئي وينكس الى قولنا لا شيء من الجزئي محمول هو المطلوب انما قيد الجزئي  
بالحقيقة لان الجزئي الانساني او المندرج تحت شيء آخر قد يكون كليا فيصير محملا على غيره قوله على ما  
تقر في الحكمة من ترتيب القدر وهو ان العقل انما يدرك الكليات فقط والجزئيات المادية  
فمنه كما هو الحواس هذا هو المشهور ولذا انما قد بحسب الحقيقة ولكن بتحقيق خلافه كما ستعرف قوله  
لكن هذا ابتداء اي كون الجزئي الحقيقة محملا بسببه على ما ذهب اليه وهذا قد لم يتوهم من تسليمه واعتزاف  
بما ذكره السائل من ان الامر احسن حق فلا يصح الجواب عنه لوجه ما قال في حاشي لمطالع اتفق المحققون  
على ان المدرك الكليات والجزئيات هو بنفسه انما هو وان نسبة الادراك الى قراءته كسب القطع  
الساكن في الحقيقة في ان الجزئيات مجسمة بل ترسم فيها ادنى التمازج مجبلة الى القسائي بناء على ان

في

قد علم خارجي  
الاصح  
على ان الجزئي  
هو الذي هو  
الجزئي

واما مقول في جواب هو بحسب الشركة والخصم معا كالاتيان بالنسبة الى

على ما ذهب اليه المتأخرون من ان العقل مدرك للكليات بلا واسطة و  
لجزئيات بالالات وان المفهوم الحاصل في العقل ينقسم الى الكلي والجزئي  
ولا خلاف في ان الجزئي ايضا مقول على شيء لا يسمي اعلى ما ذهب اليه المصنف  
من كون اللفظ المفرد منقسم الى الكلي والجزئي قال واما مقول في جواب  
ما هو اه اقول الكلي ان كان مقولا في جواب

الخصم بحسب ما يتصور فلو انقسمت في الشاكلة لا قسمت بانقسامها فالنص على عدم حصول الصورة  
عقل وكذا المفهوم يحصل عنده لا يحصل فيه وذهب آخرون الى ان الصور كلها مرتبة فيها لانها  
المدركة للاشياء الا ان ادراكها للجزئيات بوسطه الاتما وذلك لا ينافي ان تمام صورتها فيها غاية  
ما في الباب انما لم تفتح البصر لم يدرك الجزئي البصر ولم ترسم فيها صورة واذا انتمت ارسمت فيها صورة  
واذ كانت في العقل لا اذ ادركت شيئا بالبصر مثلا ورجعا الى عقولنا وهذا ان قد حصل النفسانية  
او انية وكيفية تجلياتها بوسطها ميتا في ذلك الشيء المرئي عند النفس عن غيره انتهى كلامه فالنص على عدم  
هو حاصل في العقل بالذات او بوسطه فيناول الكلي والجزئي قوله وان المفهوم الحاصل في  
عقل على ان العقل اه ورد لقول الجزئي الحقيقة انما هو النسبة غير الترتيب قوله ولا خلاف الاستدراك  
على قوله هذا انما هو ان الكلي اذا كان الجزئي من المفاهيم عند المتأخرين هو محمول على شيء واحد  
بعضه ذلك المفهوم محمول التعاريف بينا ما لو بوجه يكون الموضوع امر خارجيا والمحمول امر ذهني  
وان اتخذ اذاما وكسبه بهذا القدر من التعاريف صحيحة للمعنى فيصح قولنا هذا زيد بلانا ويل هذا البيت  
لا اذ قال بعض المحققين ان اذ لاحظ شخص مرتين وشيل زيد زيد كان خارجا بحسب الملاحظة  
وكافيا في صحة حمل كذا اعيدوا انما قال يصح لان يقال اشارة الى ما مر من معنى المقول  
في تعريفات الكليات قوله لا سيما لا يتعلق بقوله يصلح لان لبيت ال على شيء  
وهو جواب آخر اوردته على وجه التاميد للجواب السابق يعني ان الجزئي صالح للمحمل على شيء  
واحد خصوصا على تقسيم المجازي الذي اختاره المصنف من كون الكلي والجزئي  
قراءة لفظ المفرد والجزئي ايضا محمول بحسب اللفظ والظاهر بآرب كقولنا هذا  
زيد نعم سبناه بحسب الحقيقة ان هذا الشخص مدلل هذا العلم كما عرفت تحقيق



زید و عمر و غیرہما و ہوا النوع ویرسم بانہ کلی مقول علی کثیرین

44

ما هو مجيب الشك والخصوصية معاً فهو التام كالأشياء بالنسبة إلى زيد وعمر وغيرهما  
من الجزئيات فإنه إذا سئل عنهما بأما كان الجواب الإنسان لأنه تمام ماهيتهما  
المشتركة وكذا إذا سئل عن أحدهما بعينه لأنه تمام ماهيته المختصة به ويرى  
النوم بأنه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة في جواب ما هو فقوله مقول على  
متناول للكل والجزئي وقوله على كثيرين يخرج الجزئي و قولهم

و ما قيل في توجيه ان اللفظ ايضا مفهم من المفهومات فيصح حمل على شئ لا يحصل له عند الحصول  
قوله بحسب المشتركة والخصوصية الخ اسبق به فان كان السؤال بالمشتركة يكون الكل  
مقولاً في جواب وان كان بالخصوصية يكون مقولاً في جواب وقوله مما يمتزج جميعاً فهو كالنكاح لما  
قبله فذلك لا يقتضيه ان يكون المقولية بحسبها في زمان واحد كما هو مقتضى استعمال الشارع حيث  
يقال من زمانه في زمان واحد فلا يراد انه لا يمكن ذلك لاستتباع السؤال عن الماهية المشتركة و  
المختصة في زمان واحد حتى يقع النوع في جوابها على انه يجوز ان يسأل واحد بحسب المشتركة وآخر  
بحسب الخصوصية اما معاً او على الترتيب فيجاب عنهما بجواب واحد في زمان واحد بل يجوز ان يكون  
السائل واحد يسأل عنهما في زمانين متتاليين ويجاب عنهما بعد السؤال الثاني قوله لانه تمام  
ماهيةهما المشتركة الا اذا امتاز شخص عن شخص الا بالعارض لم يخصه المانعة عن تبديل  
فرض الاشتراك و هي ليست بمعتبرة في ما بينهما بل في كونها شيئاً متميزة كذا في حاشي الرسالة  
قوله لانه تمام الماهية المختصة به الا في مختصة به في السؤال كما هو مقتضى تعريفه وذلك لا  
يقتضيه عدم اشتراكهما في نفس الامر اذا الاختصاص المذكور لا يجب الاختصاص في الفعل بل في الوجود  
النوع المتعدد الافراد لا يمكن ان يكون ماهية مختصة بشخص واحد كذا ان فيه فلا حاجة الى ما ذكره  
ان الاختصاص اضافي بالنسبة الى فروع اخرى من ان البار و اخذ على المقصود كما في قوله خصصت  
فعلنا بالذكر لانه لا ماهية له الابد ولا تجوز عنهما واعلم ان ههنا احتمالاً آخر لم يتعرضوه وهو ان يكون  
الكل مقولاً في جواب ما هو بحسب الخصوصية فقط وهذا ليس اخلاً في اقسام الذات بل يستقيم كقولهم  
على ان المقول في جواب ما هو بحسب الخصوصية فقط منحصراً في الحد التام بالنسبة الى التام و كما صرح به

[illegible]

فنی بیگ  
ان لڑکوں  
ملا بیگ  
ان مختصہ  
دی ای ملا بیگ  
ان مختصہ  
مکمل جوان  
نرسن سن  
شہزاد

ان الانسان  
 بهيمة من خنثى  
 ابن جبريل عليه السلام  
 اسما لم يوحى  
 حتى يولد له  
 فيكون له حظ  
 من الجنة  
 وحقه من النار  
 وحقه من الجنة  
 وحقه من النار  
 وحقه من الجنة  
 وحقه من النار

مختلفين بالعدد دون الحقيقة في جواب ما هو

44

مختلفين بالعدد دون الحقيقة يخرج الجنس وقوله في جواب ما هو يخرج باقي الكمليات وفيه بحث لان النوع كما ان مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة في جواب ما هو فلكذلك الجنس مثلا الحيوان مقول على زيد وعمرو وبكر وغيرهم مختلفون بالعدد دون الحقيقة والقيد لما يخرج ما ينافيه لا ما يوافق على انه لو كان مخرجا للجنس يكون مخرجا للعرض لعام ايضا فلا وجه للتخصيص باخراج الجنس بل هو خارج بقوله في جواب ما هو يمكن ان يقال ان + زغايرة

المحقق لطوسى في شرح الاشارات وهو لا يكون الامر كذا والكل من اقسام المفرد فهو خارج عن المقسم  
لا يقال هذا الاحتمال صادق على النوع المنقسم في شخص واحد كما لا يصح ان يكون مقولاً بحسب  
الشركة أصلاً لا خصاره في فرد واحد لا نقول مقولاً في الكل على أفرادهم من ان يكون بحسب الخارج  
او الذين قد افردوا منه غير ذلك الفرق قوله يخرج الجنس لا قوله في جواب ما هو يخرج باقى الكلمات  
لهذا وقع في شرح الرسالة ولم يطالع وشرحه وشرح الكاتب فوقه سره فهم في ذلك ولما لم يكن بظاهر  
صحيحاً ولا عليه بحث اجاب عنه بوجهين قوله مثلاً الحيوان مقول على زيد وعمر والجمادى والخميس  
يصح حمل على كل ما تحته من الانواع والاصناف والاشخاص فكما يصح حمل الحيوان على الانسان و  
الفرس كذلك يصح حمل على الرومي والتركى وعلى زيد وعمر وان لم يصح حمل على الاصناف والاشخاص  
في جواب ما هو لعدم كونه تمام ما هيتم قوله والقييد الخ لانه اذا ثبت كون الجنس مقولاً على مختلفين  
بالعدد ودون الحقيقة فلا يصح اخراجه بهذا القيد لان القيد انما يقيد الاحراز عن الساتى او ما لا يحل  
مع ذلك القيد لا يصدق به عليه أصلاً عن البخاري ما ينفى في المقدم لاني اصدق بالجنس مع هذا  
القييد كذلك لانه وان كان متغيراً حيث يقع مقولاً على مختلفين بالحقائق لكنه يجامع حيث يقع مقولاً على  
متفقين بالحقيقة اي قوله على انه لو كان له علة على قوله لان النوع كانه الخ وادركه كلمة لو والدالة  
على الفرض لبيان الى قوة البحث السابق واما خص العرض العام بالذكر مع ان القيد المذكور يخرج الفصول  
البعية وخواص الاجناس الخ اشارة على ان قوله في جواب ما هو لما كان مخرجاً للفصول مطلقاً فربما  
كانت اوبعية وخواص الاجناس مطلقاً سواء كانت للانواع او للاجناس لكونها مقولاً في جواب امر  
شئ هو في ذاته او في عرضة سداً خراجها مطلقاً الى السلك لا يتشوش ومن يتعلم كما مر بخلاف

عبد  
"الافاق"  
فی المخصوص  
کریم شایا  
عن کتاب  
جامع الضیاء  
المجلد اول  
المصنف  
الشیخ  
فلاح بن  
عبد

بسم الله الرحمن الرحيم



الجند كما لا يخرج مجرد قوله مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة كذلك لا يخرج  
بجرد قوله في جواب ما هو على ما لا يتخفى وإنما يخرج بانضمام قوله مقول على كثيرين مختلفين  
بالعدد دون الحقيقة مع قوله في جواب ما هو لأن الجنس وإن كان مقولاً في جواب ما  
هو لكن لا يكون مقولاً في جواب ما هو على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة فضلاً  
إذا سئل عن زيد إذا سئل عن زيد وعمره ما هو لا يقال في الجواب إنه حيوان بل حيوان ناطق  
والحيوان وإن كان مذكوراً في الجواب لكن يقال إنه مقول في جواب ما هو بل يقال  
إنه واقف في طريق ما هو وكذا الجسم وإن كان مذكوراً في الجواب ضمناً لكن لا يقال إنه  
مقول في جواب ما هو بل يقال إنه داخل في جواب ما هو

العرض العام فانه يخرج بالقيد الاول مطلقا سواء كان عرضا عاما للنوع او لم يكن لازما كان او مفارقا كذلك  
في حاشي الرسالة قوله بل هو خارج الخاضع عما يفهم من سابق او لم يكن ليس بخارج عز  
المحدود بقوله مختلفين بالعدد الخ بل هو خارج بقوله في جواب ما هو لان لم يكن وان صح حمله في نفسه على تقدير  
بالحقيقة لكن لا يصح حمله عليه في جواب ما هو لعدم كونه تاما بهيئتهم كما عرفت قوله كذلك لا يخرج  
مخرج قوله في جواب ما هو الخ لان لم يكن النوع كلابا ليقعان في جواب ما هو والقيد انما يخرج  
ما ينافيه لا ما يشمله ويصدق عليه قوله لان الجنس الخ لتسليط الخروج بجنس مجموع القولين وقوله  
بل حيوان اطلق من باب اتمه المحذور والافعال الظاهر بل انسان لان المحدات يقع في  
جواب اسوال عن امر واحد نوعي على ما هو جوابه وانما ترك الظاهر لربما في قوله والحيوان وان كان  
على ما لا يخفى قوله والحيوان الخ جواب عما يقال ان لم يكن ان لم يصح قوله على كثير من مختلفين  
بالعدد وون الحقيقة في جواب ما هو بالاستقلال وبالمطابقة الا انه يصح بطريق التجربة والتضمن فان  
الحيوان الجسم في مثال المذكور مقولان في ذلك الجواب ضمنا اذ الاول جزء والثاني جزء فلم  
يخرج مجموعهما ايضا وتقتض طر المحذور بانهم صراطا على ان يقول في جواب ما هو هو الدال على ما به  
المسؤول عنها بالمطابقة فافا سئل عن الانسان بما هو يحجب بالحيوان الناطق لانه دال على ما به  
مطابقة ولما يحجب عنه بالهندي والكاتب لان الاول يدل عليهما بالتضمن والثاني بالتزيم  
واما الجزء المقول في جواب ما هو فلا يسهى مقولا في جواب ما هو بل ان كان مذكورا فيه

فلما كان هذا القيد دخل في اخراجه الجنس اسند اخراجه الجنس اليه بخلاف العرض العام فانه لا دخل لهذا القيد في اخراجه اصلا فلذلك لم يسند اخراجه اليه بل اسند الى قوله في جواب ما هو او يقال ان معنى قوله وهو كل مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة ان النوع يكون مقولا على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة فلهذا اسند على كثيرين مختلفين بالحقيقة على ما عرفت وقد يقال ان العرض العام لما كان مشاركا للخاصة في العرضية

ضرر یا کما لجمیوان والناطق ہناک کیسے واقعا فی طریق ماہر و ان کان مذکور افیہ ضمنا کالجسم ہناک  
کیسے و اخلاقی طریقہ و لجنس کما ذکر ت مذکور فیہ بالخیرۃ لا بالاسقلال فیخرج لامحالة قولہ فلما  
کان لہذا القید الخ مقدمہ ثانیہ من الجواب فکہر بالافاء لتقرعما علی الاولی و انقما معا عنہما  
بیئہ لما کان کل من القیدین و دخل فی اخراجہما سند اخراجہ الی اولہما سبقہ فی الذکر و فی نظر  
لان اسناد اخراج الثانی الی اول القیدین انما یناسب اذا کان کل منہما مستقلا فی اخراجہما  
سیاتی فی اسقاط بعض ضروب الشکل الاول یا یجاب بالصغر و اما اذا کان کل منہما مدخل فیہ  
فانما یناسب ہوا اسناد الی آخرہ لان حکم تضاف الی الخیر الاخیر من بعد ان متہ و لہذا قال  
لکن ان یقال و امہ سبحانہ و تعالیٰ علم قولہ فادہ لا دخل لہذا القید فی اخراجہ الخ بل یخرج  
بالقید الاخیر فقط لانہ لا یقع فی جواب ماہر و ان محملہ علی متفقین بالتحقیقہ بخو زید و عدمہ و کبر شاف  
قولہ لک او یقال بحر عطف علی یقال الاول فہذا الجواب الیضا و دخل تحت الامر کان و  
ما صلا ان قولہ دون الحقیقہ لیس حالا من جنہ مخیرت لہما بالبعد و بان یکون المعنی النوع مقول  
علی کثیرین مختلفین البعد و حال کو ہم متجاوزین فی الاختلاف عن الحقیقہ اسے کیوں مقولہ علی  
کثیرین متفقین بالتحقیقہ کما ہر نظامہ و علیہ بنا لبحث بل ہو حال عن ضمیر مقول اسے حال کو نہ  
متجاوز اسے بقولہ عن المختلفین بالتحقیقہ فصار المعنی النوع کیوں مقولہ علی مختلفین البعد  
والا کیوں مقولہ علی مختلفین بالتحقیقہ فیخرج الجنس بکونہ مقولہ علی مختلفین بالتحقیقہ کما عرفت  
تقر فیہ و لما کان العرض العام شارک لجنس فی الخروج بہذا القید بهذا المعنی و لم یسند اخراجہ الیہ

ولا يكون مقولا على كثيرين مختلفين يا حقيقة



[illegible]

بابیلتی کا کتب خانہ  
ان کی کتب خانہ  
کتاب خانہ

من اعضاء الجاهل  
 الفاضل بادي  
 فاضل بادي  
 دريان مشايخ  
 الفاضل بادي  
 من اعضاء الجاهل  
 الفاضل بادي



LA

فہم بیان الحکم الفصل قدر علی التعریف ہما بالرو علی بن جزار کہ کرب المذکور من اول الامر مہ کوہ اشارۃ  
الی التعریف الذی اختارہ شیخ فی الشفاو لہ لم یوجد مثل ہذا الباعث فی المقول فی جواب ما ہو ترک بیان  
عناہ الاصطلاحی بان یقول وہو الذی یکون تمام ما یتہمسکول عنہ روا لا یختصار فقولہ فی ذلک انہ انما  
فی موضع الحال عن بہتداعی عنہ ہوا فی شئی ہو کائنات فی ذاتہ وحقیتہ اسے مع کوہ قطع النظر عن عوارضہ  
والمناشیہ جوہر کو واقع فی عبارات المتقدمین لان تعاقب المعرض بالمجہر اشہر من متعاقبہ بالذات الا  
ان خشیہ بالذات اظہار التسمیۃ الفصل بالذاتی قولہ فان یمیز الانسان الخ ولیل لصحۃ التمثیل بالانطین فیہ  
اولا انہ یمیز عماشا کہ فی الحيوان وثانیا انہ تقع فی جواب ای شئی ہونی ذاتہ تطبیقا علی التعریف والحکم  
معانہ استدلال علی الحکم الخبری بقاعدۃ کلیۃ فقال لان اسوال باہی شئی ہونی ذاتہ انما یطلب بہ یمیز  
الشئی الخ کا قیاس لان ان طین یمیز الانسان عماشا کہ فی الحيوان وکل ما یمیزہ عنہ یصلحہ للجواب  
عن سوال من یمیزہ فان طین یصلحہ فی جواب فک اسوال المراد بما یمیز الشئی المنیر الذاتی لا مطلقا  
ذاتہ کان او عرضہ بالقول ای شئی ہونی ذاتہ ولقولہ لاحقا انما یطلب بہ المنیر الذاتہ انہ نعم لولہ لقیید  
اسوال بقید فی ذاتہ کیون اطلب بہ المنیر مطلقا فضلا کان او خاصۃ قولہ شہر الفصل الخ تقسیم الفصل  
وتفصیل الخ بہ الواقع فی جواب اسے شئی ہونی ذاتہ وتنسیب علی ان لیس المراد من قولہ جواب اسے شئی ہونی  
ذاتہ بالقیوم جواہر الہذا السؤل بخصوصۃ حتمہ لوسئل باہی جوہر اولے جسم او اسے حیوان لا کیون

[illegible]

49

الواقع في جواب فصل بل المراد في معنى وإشكاله إلا أنهم اختاروا هذه العبارة لشمولها جميع لفصول  
قرينة كانت أو بعينة فإن كلها يميز الماهية عن المشاركات في الشئ كذا أنيب واليه أشار  
بقوله وكل من هذه لفصول يصلح للجواب الخ بخلاف سائر العبارات لأنها خاصة عن هذا  
الشمول كما أشار إليه بقوله وأما إذا خصصت قوله وكل ما يميز الشئ فميزنا ذاتياً  
يصلح للجواب فنتج أن لفصول المذكورة تصلح للجواب عنه لأن الساطع يعينه التميز الذاتي  
لأنه إنسان عن كل المشاركات في الشئ والبواقي عن بعضها والضابطة في ذلك أن السؤال  
بأي يكون عما يميز السؤال عنه عما يشترك في الضيف إليها أي تميز في الجملة سواء مبره عن جميع  
أعداد أو بعضه تميز ذاتياً أو عرضياً كذا في حواشي الرسالة قوله وأما إذا خصصت الخ موطوءة  
عنه مقدراً في هذا الذي ذكرناه من صلاحية جميع لفصول للجواب كما هو إذا عرفت أن السؤال بان ضيفت  
كلمة إلى الشئ وأما إذا خصصت بان ضيفت إلى المحزون أو جسم النامي أو جسم المطلق فالصالح  
للجواب هو الفصل الذي يميزه عما يشترك في الجنس المضاف إليه لئلا يخل فصل وانما معتمداً مع  
الإنسان إشارة إلى أن الفصل كما يميز النوع عما يشترك فيما ضيفت إليه كلمة أو بعضاً يميز  
شخصه عنه أيضاً كذا في الواقع المحزون مقامه لكان أحسن ليكون إشارة إلى الفصل الجنس قوله وإنما  
حصر الفصل الخ علم أن المتقدمين ذهبوا إلى أن كل ما يميزه ما فصل جيبان يكون لها جنس حتى يتوحد  
في الشئ وأعرف الفصل بأنه كل مقول على النوع في جواب كشيء هو في جوهره من جنسه أما المتأخرون ففهموا  
ذهبوا إلى أن الفصل قد يكون مميذاً للشيء عما يشترك في الوجود بنا على جواز تركيب ما يميزه من أمرين متساويين

[illegible]

في شهر ربيع الثاني



۱۔ اہل بیت علیہم السلام  
 ۲۔ اہل بیت علیہم السلام  
 ۳۔ اہل بیت علیہم السلام  
 ۴۔ اہل بیت علیہم السلام  
 ۵۔ اہل بیت علیہم السلام  
 ۶۔ اہل بیت علیہم السلام  
 ۷۔ اہل بیت علیہم السلام  
 ۸۔ اہل بیت علیہم السلام  
 ۹۔ اہل بیت علیہم السلام  
 ۱۰۔ اہل بیت علیہم السلام

صلاحية الحمل لا تحمل بالفعل وذلك لان الصفات تدل على التماثل بالفعل على ما في مختصر الصلوات  
بجاء الفصل فانه في التعريفات يتصلح عن الزمان كما ذكره الفاضل اللاهور سرح في حاشية  
على الفتاوى الضيائية فهو مهتم باستعمال الحجة والصلاحية من غير ذلك على وقوع الحدث وزمانه كذا  
نفيد وان خبير بان بفصل في الصفة ستان في صحة الاستعمال عند الحمل على المجاز كما عرفت  
وعدوما عند الحمل على الحقيقة فالاولى هو الحمل على مجرد التضمن وانما قال على الشيء لانه كثير من  
بما على ان التمييز المطلوب بالفصل بينا افراد الشيء بالسؤال جنبا كان اولوعا او فردا ما قيل  
ان الفصل يقال في جواب امي شيء على نفس ايل عنه لا على افراده بخلاف الجبس من النوع فانها  
يقال ان في جواب ما هو على افرادها النوعية او الشخصية فغاية ذلك ما نفع من ان يقال في دعوى وكر  
امشي ياتي في فاتهم ويحاج بالباطن ونحوه قوله لا يقال ان في جواب امي شيء لما عرفت ان لمقول  
فيه بالذي لا يكون مقول صريح في جواب ما هو صطلحا قوله لا يقال في الجواب صلا اللام للمعنى كذا  
جواب ما هو مستبر في عرفهم وهو جواب ما هو جواب امي شيء فلا يراد انه كيف يصح لغير مقوله اعرض العام في الجواب  
رأسا فانه يقع في جواب كيف والتميزة كما هو المراد وان اعرض العام لا يقال في الجواب من حيث انه  
عام لا مطلقا فان الماشي يميز الانسان عن بعض ما عداه تميزا عرضيا يكون خاصة اضافية له وان لم يميز  
من حيث انه عرض عام له قوله الخارج عن الماهية الى ما بهية افراده على ما في التفسير اكثر الى الذاتي والعرضي  
قوله سواء كان الامتناع المميز ان المقسم لا يلزم الماهية ولا يلزم الوجود هو ما يتكلم الفكاك عن الماهية  
الموجودة عنهم من ان يميز ذلك بالنظر الى تلك الماهية من حيث هي او من قطع النظر عن خصوصية وجودها  
في الخارج او الذين هو من حيث وجودها في الخارج والاول يلزم الماهية الذي يلزمها مطلقا اي في  
الذين والخارج كالزوجية اللازمة للاربعة اينا وجدت وان لم يلزم الوجود ام يلزم الماهية الموجودة  
في الخارج كالسواد للحيثية كذا في حواشي الرسالة فانه فاعلم ما يدعي في التفسير من كونه ثقب ما

[illegible]



اللازم اذ لا يمتنع وهو العرض المتفارق وكل واحد منهما إما

AP

بالنظر الى نفس الماهية كالكتابة بالقوة بالنسبة الى الانسان او بالنظر الى الوجه كالسواد  
للحبتى والثانى هو العرض المفارق كالكتابة بالفعل بالنسبة الى الانسان  
لثبته الى نفسه والى غيره لان بالمتنع انفكاكها عن الماهية مقسوم الى لازم الماهية الذى هو متنع الانفكاك  
عنها والى لازم الوجود الذى هو غير متنع الانفكاك عنها تارة كالسواد للحبتى فانه لازم له باعتبار  
وجوده الخارجى للماهية من حيث هى لان ماهية هو الانسان ولو كان لازما لما كان كل انسان  
اسود وليس كذلك فاقيل انما السواد لزومه لوجوده الخارجى اليه لوجوده ان يوجد حيثه بين اذلا  
يترجم من فرض وقوعه محال فيكون انفكاك السواد عنه ممكن فلا يكون لازما له اصلا وايضا يجوز ان  
يزول السواد عنه لعرض كالحبر حسلا يكون لازما اليه فالحق في التمثيل هو تشكيلى وتخيلى للجم  
او من جسم الاول شكل طبيعى وحيزه طبيعى فنجابه ان لازم الوجود الخارجى قسما احداهما يكون لازما  
للماهية باعتبار وجوده الخارجى مطلقا كالتخيلى للجم وبينهما ما يكون لازما لهما باعتبار وجوده الخارجى  
ماخوذا بعبار من تخصصه كالسواد للحيث فانه لازم للماهية للانسان باعتبار وجوده وتخصه  
فالمراد بالحيث من هو متخرج بذلك المزاج سواء كان بالحبة او غير ما فخرج من ليس له هذا المزاج  
وان تولد بالحبة والمراد بالسواد كونه هو بطبعه وتختلف لمرض لا ينافى ذلك على ان لا يجرى لاي  
له ذلك المزاج كذا افاده المحقق الدوائى وانما لم يذكر لازم الوجود الذنبى لان المتبادر من الوجود  
هو الوجود الخارجى ويعلم اللازم لبطر الوجود الذنبى بالمقابلة كالكتابة للانسان كذا انفسه قوله  
كالكتابة بالقوة للانسان الا ان العلم ان القوة تطلق على معنيين احدهما صلاحية حصول  
واستعداده مع عدم حصول الفعل وهو بهذا المعنى قسم للفعل والثانى الامكان الخارجى مع الفعل  
اعنى جهة القضية الممكنة وهو بهذا المعنى اعم منه بالمعنى الاول والمراد منها هو الثانى فلا يرد ان  
التمثيل لما يصح لان الكتابة بالقوة او حصلت للانسان بالفعل لم يبق بالقوة فتكون جهة شغلة  
عنه فهو من افرد المفارق الذى هو غير متنع الانفكاك وايضا انما لو كانت لازمة للانسان بتقديم  
انفكاكها عن الكاتب بالفعل ايها والالتصاف لازمة للانسان فيسلم اجتماع القوة بالفعل وهو محل  
لان معناها ارادة المعنى الاول وهو ليس بمرد قوله هو العرض المفارق بمعنى لا ساكن

[illegible]

ان يختص بحقيقة واحدة وهو الخاصة كالضاحك بالقول او بالفعل للانسان

٧٢

والتمثيل بالكتابة والسواد انما هو من المساحات المشهورة في عباراتهم في العلوم  
والافالكلام في الكل الخارج عن ماهية الافراد فلا بد من ان يكون محمولا عليها  
بالمواطاة فكيف تسامحوا وذكروا مبدأ المحمول بدله اعتمادا على فهم المتعلم  
كل من العرض اللازم والمفارق اما ان يختص بأفد حقيقة واحدة او لافان انحصر  
فهو الخاصة كالضاحك بالقول والفعل بالنسبة الى الانسان ورسوم الخاصة بانها  
كلية تقال على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولاً عرضياً وذكر الكلية مستدرك  
كما مر وقوله تقال على ما تحت حقيقة واحدة جنس مثال للكليات كما عرفت  
افكاره عن الماهية عند نقل سوار فارقها بالفعل سر بها كحركة الخيل او بطيها كالشباب او لم يفرقها  
اصلاً حركة للفعل قوله والتمثيل الى اعتذار عن جانب القول حيث جرت عادتهم بذكر مصادر  
في هذه التمثيلات لا عن جانب المصنف بل لانه ذكر الضاحك في السامح السامح ان كان غرضه بأكبر  
يستعمل فيها اذا كانت العبارة محمولة على التجوز والقرينة ظاهرة الدلالة على المراد كما افيد قوله  
محمولاً عليها بالمواطاة الخ قال في شرح المطالع يعتبر في الكل حمل على خرياته بالمواطاة وهو  
كون الاشئ محمولاً على الموضوع بالحقيقة السببية بل هو سبط كقول الانسان حيوان لا حمل  
الاشتقاق وهو ان لا يكون محمولاً عليه بالحقيقة بل سبب اليه بواسطة كالبياض بالنسبة الى الانسان  
فانما يقال الانسان بياض بل بواسطة الضمان واداء بالاشتقاق فيقال الانسان ذو بياض  
او بياض اشتقاقاً فالحمل اقسام ثلثة حمل المواطاة وحمل التركيب وحمل الاشتقاق قوله اعتماداً على  
فهم المتكلم حيث يفهم من سياق الكلام ما هو المقصود من الدال بهذه كلمة مصححة للسان  
واما المرجح فهو مجرد دلت في عبارة كما يدل عليه لفظ السامح والتنبيه على ان لا يفتق في التعبير  
التعبير بالمبداء كما يجوز بالمشق الان في الاول سامح ودين الثاني مع ان في التعبير بالمبداء  
فائدة اخرى هي التنبيه على ان المراد بالضاحك هو المفهوم لا ما صدق هو عليه كزيد وعمر وفان  
ليس كليا كذا افيد قوله على ما تحت حقيقة واحدة الخ نوعية كانت او صنية فيتمثل خبره  
الاجناس البياض ولذا اختارها على النوع الذي ذكره الشيخ في اشتقاقها من اعتبار الحقيقتية  
اس من حيث انها يقال على ما تحت حقيقة واحدة لان خاصية سببية عرض عام للنوع

[illegible]



۷۲

انما اختار بهما وكذا في العرض العام لفظ تحقيق مع ان المناسب للتقديم السابق لفظ المماثلة  
اولا خاصة للمماثلة المعدومة والاعراض العام لما تقرر ان المعدوم مطلوب من نفسه فكيف تصف  
بشيء آخر كذا انفيد بقوله ان القول على الاختلافات الجواب عما يقال كيف يكون شاملا للاكليات  
مع ان الجنس والعرض العام وكذا الخاصة للجنس وفصله يقال على ما تحت حقائق مختلفة لاسيما  
تحت حقيقة واحدة بان الحمل على المختلفات لا ينافي الحمل على التفرقات وكل مما ذكر كما يحل على  
مختلفين بالحقبة يكمل على متفقين اي لا يقال في مدعوم وبرجوان ما من حساس كما يقال الا ان  
والغرس والحما وجوان وما من حساس فقوله كما عرفت اشارة الى ما قال سابقا ان التقيد انما يخرج بينا  
لا ما يوافقه قوله يخرج الجنس والعرض العام وكذا يخرج فصل الجنس كالحساس ووافقه لكن لما كان التقيد  
الاخير يخرج الفصل مطلقا سوا كانت الانواع او لا جناس عند اخراج الفصل مطلقا اليه كذا في النسخ  
الرسالة قوله فوق واحدة اشارة الى ان المجموع استعمل في تعريفات هذا الفن حقيقة عرفية فنبينا  
فرق الخاص قوله وفوائد القيود ظاهرة فالكل مستمدك وقوله على تحت جنس شامل للاكليات لان  
كلية باعتبارها عن الافراد المتكثرة وقوله حقائق مختلفة يخرج النوع والخاصة وقوله اعضا يخرج الجنس  
وفصل فصل النوع وان خرج بالتقيد الاول لكن اوجر فصل الجنس في سلك الاخراج لتقيد واحد  
للمعززة ولا يذهب اليها اي من اعتبار الحقيقة لتلايد فصل خاصة للجنس في حقه ولذا قالوا والاولا لم يثبت

قوله وما تروا من  
 القول فقل بآية الله  
 المهيمنات بطق  
 الانسكاف المشهور  
 بآية الله المزي و  
 عليه السلام من  
 الاموال بالنيات  
 والى قوله عليه السلام  
 في جوابي عن ابائي  
 الى رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم  
 وقال يا رسول الله  
 ان الرجل يقاسم صديق  
 على شاة فوجد فيها  
 لبيس فكأنه فاسق  
 في سبيل الفضل  
 رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم قال من  
 علمت امرءا يتكلم  
 بغير الحق فليكن  
 منكم

46

لبطال التعريفات وقوله فيه بحث في تقسيم العرض على دونه اقتاره لهم قول وجعل الخاصة والعرض العام قسمين براسه كما يدل عليه ذكر رسما على نحو رسوم سائر الكليات وتركسم العرض اللازم والمفارق ثم كونها قسمين اوليين فيكون اقسام الكل على تقسيمه سبعة بخبر النوع والفصل في اللازم والمفارق والخاصة والعرض العام ولو كان يرسم اللازم والمفارق بدل الخاصة والعرض العام لصار خمسة لكنه خلاف ما اتفقوا عليه كما صرح به هذا ما يقتضيه ظاهر كلامه قدس سره ههنا ووجهه في جوشي الرسالة كونها سبعة بان لم تقسم بحسب اعتباره في كل واحد من اقسامه فاللازم انقسم الى الخاصة والعرض العام فالقسمان هما اللازم الخاص واللازم العرض العام وكذا المفارق اذا قسم اليها كان القسمان هما المفارق الخاص والمفارق العرض العام فالخاصة والعرض العام اللذان وقع قسمين لللازم غير الخاص والعرض العام الذي وقع قسمين للمفارق فاقسام الكل الخارج اربعة فافهم قوله لا خمسة الا في زيادته اشارته الى ان كونها سبعة منان تكون خمسة لان اهم العدد نقص في ملو له لا يحتمل الزيادة والنقصان على مبين الاصول فلا يتجه في جوابه ان يقال ان كونها سبعة لا ينافي كونها خمسة بل المناقاة في عكسه قوله في كان المناسب اليه كما فعله لعمدته في التهذيب وفيما اشارته الى صحة ما فعله لمصنف ٢٢ ايضا نظر الى زيادة الاقسام في المال لان اللازم والمفارق اذا انقسم الى الخاص والعرض العام فقد ائذرتا تحتها فكان الكل الخارج عن الماهية مقبولا في ما يختص بماهية واحدة لازما كان او مفارقا والى ما يعمها وغير ما كذلك لكنه غير مناسب لطاير التقسيم كما لا يخفى قوله ولا يجوز ان يخرج جواب عما يقال في دفع البحث المذكور وتقريرها مستغن عن البيان

۱۳  
عجب  
فی شکر و تحسین  
از وی اهل بیت است  
و صاحب این بغیر  
ان تعبیل مکان  
القصم تا ان من  
الخارج عن الجوارح  
والقسم فی الامام  
المعصوم فی الامام  
اهل البیت علیهم السلام  
توقفت اندر این



24

الحاشیہ: یہ سب احکام کذبہ سے  
امتیاز کیا جائے  
جسے صدود اور سوا  
صدود اور سوا  
بجانب عقل  
حقیقہ و امانت  
صدود اور سوا  
درود و سوا  
قائم و صدود  
انعام و سوا  
فی الامکان  
نقبتہ ای موجود  
اطمان و سوا  
و صدود و سوا

100

AL

[illegible]

من ان الغرض من  
 العصمة و اجاب بان  
 من بان العصمة من  
 المطلق و تحصيله من  
 العصمة لا لا بد من  
 ان لا يترتب الفات  
 المتدفقة الادراك على  
 ما قاله قدس سره ان من  
 المطلق تحصيل الجولات  
 والاشيك انه بان بعد

فافقوا على ما كان في  
 قلوبهم من ان  
 اهل السما اذا كان احد  
 الغرضين من تلك الاثر  
 فمالوا به على قول الله  
 الما قولوا ولا تدركهم  
 جعل تجميع الجيوش  
 عين تجميعهم  
 لمباينة جبال الهم  
 من بابك

لا تخلق في دهم المناقاة

[illegible]







9.

[illegible][illegible]

91

[illegible]

ان يثبت ان يقدم ليقتل ما هو مبهم اولاً ثم يحصل ما ينضاف اليه انما هو كونه شجره واظهر كذا في حواشي  
 مختصر لاصل قوله وهو لا يشتماله على الذاتيات مانع الخ وذلك لان في ذاتيات كل شيء ما  
 يخصه ويميزه عن جميع اغياره فهو لا يشتماله على جميع الذاتيات مانع عنها وكذا الحد النقص المذكور انما  
 انخص فيه كذا في حواشي الرسالة فتسمية هذا اما من باب تسمية الموصوف باسم لصفة او من باب  
 جعل المصدر بمعنى الفاعل ما قيل ان المعروف مطلقاً حد كان او ساماً ما كان او ناقصاً مانع عن  
 دخول الاغيار لما شترط المساواة والاطراد والانعكاس في مطلق التعريف فلا اختصاص للمنع بالحد  
 فينبغي ان ليس الرسم ايضا حدافيه ان المقصود منها بيان المناسبة بين المعنى اللغوي الاصطلاحي  
 الصحيح للنقل وبين الترجيح هذا الاسم على غيره من الاسماء ومجود وجود المناسبة لا يكفي في الماطلاق مصطلحاً  
 ولذا لا يصح إطلاق الديات في العرف على كل ما وجد فيه الدرب بل في اشارة المجاز حيث يصح إطلاق  
 الاسم على كل ما وجد فيه اشجاء وتحقيقه في التوضيح والتكميل قوله وهو الجنس القريب اي ليعبر  
 الغير المذكور منها بالجنس القريب اي من ذكر بعض اجزاء فيصدق ان الجنس القريب منه غير مذكور منها والمراد  
 مذكور سابقاً والافاف الفصل القريب كونه احض منه يدل عليه بالترام لكنه مستجور في تعريفات قوله  
 الهم هو القول انه انما تعرض لتعريفه لان التقسيم قبل التعريف غير متحسن فيلزم نقلاً عن الحد  
 المذكور حده سابقاً وانما لم يتعرض للمصدر لان الحد يتقابلين يعرف حاله عند بيان حال الآخر فيعلم من  
 تعريف الحد بما ذكر ان الرسم لا يدل على التسمية بل على الخرج وان لم يعلم انه الدال على اللازم فيسكو  
 وكفى بهذا المقدار من المعرفة لمصحي التقدير لستين قوله وللخاصة الدلائل في الطواع  
 والمطالع ان شرف الخاص من الخاصة المساوية اللازمة البينة لانها هي المتفهم بها في الرسوم ما لا يتفاه



فهو الرسم التام كالحيوان الصالح بالنسبة الى الانسان اما كون رسم فلان رسم الدار انما هو  
والخارج اللازم انما هو النشئ فالتعريف به يكون تعريفا بالاش فيكون رسما واما كونه  
تاماً فلهذا شهد الحد التام من حيث انه وضع فيه الجنس القريب قيداً بالمرحوم بالشيء والكان  
بالساواة فلان الرسم لا يكون خاص من الرسوم الا بشرط اداة من معرف والمعرف والما يكون  
بينة فلاننا لو لم يكن بينة لم يلزم من معرفتها معرفة ما به خاصة لا عن الرسم متى واور عليه  
المحقق الرامى الى ان الرسم ليس هو ما يلزم من تصور الماهية لقصوره لا ما يلزم من تصويره  
تصوره فلا يصح ما قاله لو لم يكن بينة لم يلزم من معرفتها معرفة ما به خاصة فلا يصح تعريفها  
بل يصح ان يقال لو لم يكن لازمة بينة لم يلزم من معرفة الماهية معرفة الخاصة وذلك لا يقع في  
كون الخاصة معرفة للماهية كما لا يخفى استه ولا تترك لمصنف قيد البينة اشارة الى ان مدارك  
على اصل اللزوم والساواة ولا يشترط كونه مينا ولهذا وصف السيد اللازم في تعريف الرسم بالساواة  
اشارة الى ان المطلوب بالرسم هو تفصيل الامر لا هو الرسم لا هو من البينة الاخص يدل على  
ذلك ان جمهور المتأخرين اعتبر في الرسم الخاصة المطلقة المساوية او كانت لا تكون موجودة في غير  
المعرف وتكون شاملة لجميع افراد كالتصاكن بالثبوت للانسان اذ هي الميزة عن جميع الاغيار واما  
المحققون منهم فقد تجووا المتقدمين في تجويز تعريف بالخاص والمعم فلا فرق عندهم في كون الخاصة  
معبرة في تعريفات كيف ما كانت سواء كانت مطلقة او اضافية مساوية كانت او غير مساوية فقول  
كل حيوان الصالح الا الصالح بالثبوت لانه اللازم للانسان بخلاف الصالح بالثبوت فلهذا  
اخص منه وبقائه قوله فهو الرسم التام قيل ان هذا التعريف لا يصدق على الرسم التام الاكمل من  
الحد التام وهو المركب من جنس والفصل القريبين مع الخاصة والجواب ان معرف هو الرسم التام بغير  
الشائع في العلوم وما ذكرنا من الوقوع قوله فلان رسم الدار انما هو النشئ فلهذا شهد الحد التام من حيث انه  
الاستعمال فكان دعوى النشئ بالبينة قوله والخارج اللازم انما هو النشئ فلهذا شهد الحد التام من حيث انه  
تسمية تاماً من باب التام اسم احد النشأين على الآخر قوله وان كان مركباً من عرضيات الخ  
قيل هذا لا يصدق على الرسم التام المركب من جنس البعيد والخاصة كالجسم الصالح  
الجوهر الكاتب مع انه مشهور بالرسم الناقص المذكور في عامة الكتب واجب بان المركب

فذلك ان  
الرسم التام  
هو الذي  
يكون  
معرفة  
الخاصة  
بالناس  
الخاصة  
بالناس  
الخاصة  
بالناس  
الخاصة  
بالناس

مركباً من عرضيات تختص بجلتها بالشيء فهو الرسم الناقص كما نشئ على قد ميسر بعض  
الاخفا رادى البشرية مستقيماً القامة ضحاكاً بالطبع اما كونه رسماً فلما من واما كونه  
ناقصاً فلتنقصان بعض اجزاء الرسم التام عنه ولم يعتد بالعرض العام مع الفصل  
ولخاصة كانه لا يفيد الامتياز والاطلاع على لذائق وكذلك الخاصة مع الفصل  
اذ هو لا يفيد الاطلاع على لذائق والامتياز حاصل

من الداخل والخارج خارج فيصدق عليه انه مركب من عرضيات الخوانت خبير بان ظاهر العبارة  
يدل دلالة وضحت على ان كل واحد منهما عرضي في نفسه والتاويل المذكور مجازي لا يلزم بمقام التعريف  
فالحق باقيل ان المسمى ذكر ما هو الغالب في الوقوع والكثير في الاستعمال والمركب من الجنس البعيد والخاصة  
ما ذكرنا المركب من بعضين البعيد والقريب ما ذكرنا الوقوع ولذا لم يدرج في حد الناقص ذلك ان يقول  
ان الرسم ذكر من اقسام الحد الناقص والرسم الناقص هو الباقى في نقصان والاطلاط ليعلم منه  
حال ما هو على من ذلك بالبقائه فتدبر قوله يختص جملة الخ يعني ان المتكلم في الرسم الناقص  
هو مختص بالجموع لا اختصاص كل واحد من اجزاء فيدخل في اقسام منها ما يختص كل واحد منهما ايضا  
كرسم الانسان بالصالح الكاتب المتعجب والناقص في شئ منها على حدة كرسم الخفاش بالاطار  
الوجود ما يختص بالخير فقط كالشال المذكور في المتن فان الماشي على القدمين يوجد في الطيور  
وعلى بعض الظفار يوجد في الحمار وبادى البشرية يوجد في الخفاش مستقيماً القامة يوجد في الشجر وكذا  
يوجد الاوصاف الاربعة في الحيوان البحري الذي هو على صورة الانسان المسمى بالبشرى بتقديم  
البار الموحدة على النوع والصالح بالطبع يخرج جميع وانما قيد بالطبع لاحتمال ان يوجد الصالح  
اكتفى بغير الانسان كالنطق لتعليم الطوطى كذا قيد قوله ليعتبر الجواب عما روي على حصر  
القول الشارح في الاقسام الاربعة المذكورة من انه بقى ههنا اقسام اخرى لم تدرج في شئ منها  
بان الرسم التام لا يعتبر العرض العام مع الفصل القريب في التعريف كالماشي الناطق ولا العرض العام  
مع الخاصة كالماشي الصالح لانه العرض العام من حيث انه عرض عام لا يفيد الامتياز عن جميع الاغيار  
ولا الاطلاع على لذائق والماهية والعرض من التعريف مختص فيما عند التأخرين فلما فائدة في حصره الى الفصل  
والخاصة وكذا لم يعتبر الخاصة مع الفصل كالماشي الصالح اذ لا يفيد الاطلاع على الذات

فذلك ان  
الرسم التام  
هو الذي  
يكون  
معرفة  
الخاصة  
بالناس  
الخاصة  
بالناس  
الخاصة  
بالناس  
الخاصة  
بالناس



۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

95

بمقتضى ما هو محال لما منع التعريف بالخارج قوله واجيب الخ حاصله منع كبر القياس الاول  
لا سلم ان تعريف الخارج للشيء يتوقف على العلم باختصاصه بل المفيد لمعرفة الشيء هو معرفة ذلك  
الخارج والسند فيه انه يجوز ان يكون من اشياء الخارج لازمة ظاهرة بحيث ينقل الخ قوله فيصح التعريف  
به الخ يعني ان مدار صحة التعريف به هو تحقق الاختصاص من الوصف والموصوف في نفس الامر  
لا معرفة ذلك الاختصاص حتى يلزم الدور وما قيل ان ظهور الملازمة هو معنى معرفة الاختصاص  
فما ذكره في السند اعتراف بما يدور عليه الدور فنية انه فرق ما بين الظهور والمعرفة فرب شيء يكون  
ظاهرا ولا يلتفت اليه نعم للظهور مدخل في المعرفة ولا كيف فيها بل لا بد من التوجه صرف النظر قوله  
وان الصواب في ذلك ما قيل انه قد تقرر في كتب العربية ان الوصلية يكون تقيضا لشرط فيها اولى بالخارج  
فيقتضيه صحة التعريف بالخارج عند العلم باختصاصه بالطريق الاولى مع ان فيه دور كما عرفت قلت  
فلا سلم لزوم الدور على تقدير يتوقف على العلم بالاختصاص ايضا لان معرفة الشيء المتوقفة على تعريف  
الخارج اياه تميزه عن الموقوف عليها معرفة الاختصاص اذ لا كما استفاض تعريف الخارج اياه ولثانية هي التي  
تمون خلاصة قبل التعريف به بوجه آخر على قياس ما قالوا في دفع لزوم الدور عن تعريف الدلالة اللفظية الوضعية يكون  
اللفظ بحيث متى طلق نعم منه المعنى للعلم بوضعه فان العلم بالوضع يكون الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى متوقف  
على فهم المعنى فلهذا توقف فهم المعنى على العلم بالوضع لزم الدور حيث قالوا ان العلم بالوضع انما يتوقف على فهم  
في نفسه سابقا لا علمهم من اللفظ صريحا لاطلاق المتوقف على العلم بالوضع انما هو فهم المعنى من اللفظ اعم  
الاطلاق فالموقوف غير الموقوف عليه فلا دور قوله شرعا في الحجة الخ الخ فان قربان كثيرة فيها فلا بد ان المعنى  
بعد الفرائض عن الفعل الشارح شرعا في النصايا لا في المحجة ما قيل انه لو اريد بالحجة المباحث المتعلقة بالحجة الشارحة لفتنا  
اذا باعتبار خبريتهما من الحجة لا يحتمل الى التحويل المذكور ففهم ان قوله ولما توقف التحويل على تنازع الجشيد بالذات

فوزیہ بیگم  
آؤں میں لکھو  
پہلے سے  
جیسی بیگم  
منجھلی نظر  
فکر و ہوا  
بہتر علم  
جہاد و فتنے  
شہر کا کھڑا  
والنابہ و  
الاعانت الی  
الفرح و الی











اما حلية كقولنا زيد كاتبة اما شرطية متصلة كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار  
١٠٠

اما حلية الخ اقول القضية منقسمة الى حلية وشرطية لان طرفي القضية ان  
كانا مفردين بالفعل وبالقوة فهي حلية والافشرطية وتفصيل ذلك ان القضية ان  
لم يوجد في شيء من طرفيها الدلالة على النسبة التامة فهي حلية و

ليس تصديقا عند الامام واما عند الاوائل فالمتصدقين هو العلم المتعلق بالمعروف الذي هو وقوع النسبة  
اولا وقوعها وقول في حواشي مختصر الاصول في باب الامام الرازي ومن تبعه الى ان المتصدقين الذي يقيم  
العلم اليقيني الى المقصور مجموع الدورات المتعلقة بتلك المدركات وذهب الاوائل الى ان ادوار الوقوع  
والا وقوع كذا ينبغي ان يفهم هذا المقام لسلايق حط في المرام قوله منقسمة الى حلية عن سهل المصنف  
اشارة الى ان الاسلوب الحسن في التعليم هو تقسيم القضية اولاً الى الحلية والشرطية ثم تقسيم الحلية الى المتصلة  
والمنفصلة لان المقام الاولية هي الحلية وبشرطية بخلاف المتصلة والمنفصلة فانها من اقسام القوة فلا ياتي  
حداها من الاقسام الاولى لانها لم تكن البتة كما فعله شيخ في الاشارات حيث قال صنفان التركيب تجري  
ثمة بحلي والاتصالي والافصالي قصر المسافة بينهما على ان المتصلة والمنفصلة حقيقتان مختلفتان متباعدتان  
تحت اشرطية بحيث لا يتحصل فروعها الا بما تستحسن قاستها مقام اشرطية في تقسيم الاولى وانما قد تم حلية  
لباطنها انظر الى اشرطية لانها وان كانت في نفسها مركبة الا انها تقع جزءا من اشرطية وان لم تكن حلية  
بالفعل بل بالقوة القريبة من وقوعه متصلة على المتصلة لظهوره في اشرطية كما ستعرف قوله لان طرفي  
القضية الخ هذا هو مطابق لما ذكره الشيخ في اشعاره وهو اني مما ذكره صاحب الكشف ومن تبعه من ان القضية  
ان انحلت بطرفيها الى مفردين بعد حذف الرابطة فهي حلية والافشرطية لانها فائدة في ذكر الازوال في صحة  
التعريفين قوله بالقوة هذا اذا كان الطرفان واحداً كما يمكن ان يكونا بمفردين ثم ملاحظة الحكم  
والارتباط الواقع بينهما قوله وتفصيل ذلك اي تفصيل وجه التحصيص بحيث يظهر الفرق بين التعيين  
لان يمكن التعيين عن طرفي الحلية بالمفردين في كل مادة ولا يمكن ذلك في اشرطية في مادة واحدة  
والمقصود من دفع احتراز مشهور يرد في هذا المقام من انه يلزم اشرطية في الحلية على انه لا يمكن  
انه يمكن التعيين عن طرفيها بمفردين واذله يلزم لذلك وهذا معان ذلك قوله على  
النسبة التامة فقيده بان النسبة ايجابية يكون التركيب ايجابي في حكم المفرد لا يمنع عن

ففي حواشي  
قوله في قول  
روى ما يركب  
يكن شرطاً  
الحلية بالمفرد  
في قسم كذلك  
يكن غير ذلك  
بمنفصلة  
بالمفردين بان  
يقال في المثال  
بما يلزم لذلك  
وفي الثاني هذا  
معان ذلك  
وقوله في  
بان اشرطية  
الامكان في  
معان ذلك  
الحكم في ذلك  
قد قيل في  
الافضل  
الحلي وبنظره

موجود واما شرطية منفصلة كقولنا العبد اما ان يكون زوجاً او فرداً فالجزء الاول  
١٠١

ان وجدت فاما ان توجد في احد الطرفين او في كليهما فان وجدت في احد  
الطرفين فهي ايضا حلية وان وجدت في كليهما فاما ان يكون ملحوظة اجمالاً او تفصيلاً  
فان كانت ملحوظة اجمالاً فهي ايضا حلية نحو زيد عالم فقيده زيد ليس بعالم لا يندلج  
ان يقال هذه القضية نفقش تلك القضية وان كانت ملحوظة تفصيلاً فهي شرطية

الحكم بالانحداد وان وجدت في كلا الطرفين نحو الحيوان الناطق جسم ضاحك قوله في احد الطرفين  
اي نحوه زيد ابوه قائم وزيد كاتبة حلية قوله اجمالاً او تفصيلاً الخ ان قلت النسبة الواقعة  
بين الشيئين ليست شتمية على امور متعددة شتمية في فناء الاجمال وتفصيل وهو ظاهر قلت  
معنى كونها جملة انها ملحوظة في ضمن المجموع من حيث هو محجوز فلا يلتفت اليها قصد او شتم كونها  
منفصلة انها ملحوظة بقصد افلا بد لها اخطا بقصد اسر ملاحظة المنسوب المنسوب اليه مفصلاً متنازلاً كل منهما  
عن الآخر كذا افيد ويؤيده ما قال في حواشي مختصر الاصول ان تصور على تعيين تفصيله وهو ان  
يكون المتصور حاضر الخطر بالبال تفق اليه بالذات واجمالي وهو ليس كذلك بل هو كالتحيزون المعروض  
عنه قوله لان هذا قوله الخ فصح الحكم بالانحداد الذي هو مناط الحكم بخلاف قولنا ان كانت الشمس طالعة  
فالتمها موجود لانها الصبح ان يقال هذه القضية تلك القضية بل ان تحققت هذه القضية تحققت تلك  
القضية فظهر بهذا التفصيل ان اطراف الحلية الاسفورة بالفعل او بالقوة فان اشتمل على نسبة ايجابية  
او سالبة ملحوظة اجمالاً لا يمكن ان يوضع مفرد واحد لان النسبة اجمالية بخلاف اطراف اشرطية فانه لا يمكن ان  
يوضع المفردات معاً فاذ لا يمكن ان يستفاد من المفردات ملاحظة الحكم عليه بدو نسبة على التفصيل  
كذا في حواشي الرسالة وظهر ايضاً ان قولنا هذا يلزم لذلك او معان ذلك ليس تعبيراً عن الشرطية اذ الحكم  
فيها اما بالاقبال او بغير نسبة بين شيئين بوقوع نسبة اخرى بين شيئين آخرين او بالانفصال بين  
شيئين لشيئين وانما ان ذلك يقتضي ملاحظة كل نسبة وطرفيها بقصد كذا افيد قوله فهي  
شرطية الخ لوجود شرطية فيها لفظاً كما في المتصلة او معان ذلك في المتصلة اذ قولنا العبد اما زوج  
او فرد في قوة قولنا ان كان العبد زوجاً فانه لا يكون فرداً والعكس انما سميت الحلية حلية لوجود  
الحكم في بعض افرادها وبسبب الموجبات وكذا الحال في المتصلة والمنفصلة لوجود الاتصال والانفصال  
في موجباتها وان لم يحجب هذه المعاني في سائر افرادها القدر من النسبة كانت في صحة

٩٤  
فرداً او زوجاً  
انما كان  
اشارة الى ان  
اطرافها اجمالية  
على تلك القضايا  
انما هو واضح  
والاصحاح  
دون الفهم  
عبارة



من الحمد لله رب العالمين موضوعنا الثاني محمولنا الاول من الشرطية يتيمى مقدما والثاني تأملا

104

والشرطية اما متصلة وهي التي حكم فيها بصدق قضية او لا صدقها على تقدير اصدق  
قضية اخرى واما منفصلة وهي التي حكم فيها بالتنافي بين القضيتين او بنفيه اى  
بسلب ذلك التنافي والجزم الاول من الحملية اى المحكوم عليه يسمى موضوعا  
لانه وضع لان يحكم عليه والجزم الثاني اى المحكوم به يسمى محمولا لانه وضع لان  
يجعل على الشيء والنسبة التي بها يرتبط المحمول

المنقل فلا حاجة الى ما رجموا ان اطلق فيه الاسم ولا على الموجبات لتحقيق المعاني اللغوية لئلا تم نقل  
 منها الى اسماولك تشابهها للموجبات في الاطراف اذ لا معنى لالتزام المنقل مرتين في المصطلحات  
 كذا في حواشي الرسالة قوله بصدق قضية استحقاق مضمون قضيت بالقوة لان اطراف  
 الشرطية لاحكم فيها بالفعل حتى تكون قضية بالفعل وكذا الحال في تعريف المنفصلة والمراد ان  
 يحكم فيها كذلك سواط طبق الواقع ام لا وسواء كان بطريق الضرور او الاتفاق فيشمل الاقسام  
 كلها قوله اي بسلبك لك التناق في اشارتك الى ان الحكم السلب التام وعلى عين بالحكم عليه  
 بالاجب فان كان الحكم في الموجبة بالتسا في بين الطرفين صدقا وكذا بما كان الحكم في السالبة  
 بسلبا فتسا في صدقا وكذا بما لا سلب صدقا فقط ولا كذا بانفكا والكان صدقا فقط كان صدقا  
 فقط وان كان كذا بانفكا فكذا بانفكا قوله اي المحكوم عليها اشار الى انه لم يرد بالخبر الاول فهو  
 الاول في الذكر بل اراد الاول بالطبع والرتبة وهو المحكوم عليه لان مرتبة الذات قبل الوصف  
 فيشمل نحو في الدار رجل بل لفاعل الغفان زيدا في قال زيد موضوع وقال محمول وحصل معنى  
 زيد قال في الزمان الماضي او ذو قول فيه كذا في حواشي الرسالة وقس عليه قوله والخبر الثاني  
 قوله كانه وضع انتهى فذكر في القضية المنفصلة والخط في العقول يحكم عليها بما لا سلب لان الوض  
 هو التبيين سواء كان بالذكر او السلب فخطه وبذلك العينة وجه تسميته المحكوم عليه وقس عليه المحمول  
 لكن لا يظهر الاخر في وجه تسميته ان يقار لانه يحمل على اشئ قوله والنسبة التي يرتبط  
 بها اشارة الى مقصور المحدث لم يذكر الخبر الاخير من القضية وهو بصدد بيان اجزاءها  
 ولعل لم يذكره لعدم اختلافه بالاسم في المحلية او الشيطانية بخلاف المحكوم عليه بانهما فيها مختلفان  
 بالاسم وهو بصدد بيان الاجزاء لمختصة بالاسم فيها اذ لا بد من السابح لاية انما هو عليها كما لا يخبر كذا

لیکھا ہے کہ  
موجبات تبار و  
الانفس  
الحکیمہ نے  
جہان میں  
الانسان اسما  
فردی و جمعی

والقضية اما موجبة لقولنا زيد كاتب اما سالبة لقولنا زيد ليس كاتب

11

الموضوع فتم نسبة حكمية والجزء الاول من الشرطية ليسمى مقدما لتقدمه في  
الذكر والجزء الثاني يسمى تاليا لتلوه اياه في الذكر قال والقضية اما موجبة  
الخر اقول القضية مطلقا سواء كانت حملية او شرطية تنقسم الى موجبة  
وسالبة لان القضية ان كانت حملية فالحكم فيها ان كان بثبوت  
المحمول للموضوع نحو زيد كاتب فهي موجبة وان كان الحكم فيها  
بالبطلان للمحمول للموضوع نحو زيد ليس بكاتب فهي سالبة وان كانت

فوله نسبية حكمية الخ هذا يشمل ما هو جزاء المفقودة ايضا اذ الموضوع والحجول والمقدم  
والثاني كما تطلق على الالفاظ مجازا كذلك النسبة الحكمية تطلق على الرابطة اللفظية مثل هو وكان  
ما يتفرع عليهما واعلم ان النسبة عند المتأخرين لثعبان احدهما الرابطة المحر والمشتكر من الموجبة والسالبة  
لقيام زيد والثاني هو الوقوع في الموجبة واللا وقوع في السالبة وكلاهما يسمى نسبة حكمية والمراد  
هنا هو الوقوع واللا وقوع لان النسبة الاولى بالمعتبرين احدهما لم يكن رابطة للمجول بالموضوع  
وكذا نسبتين متايدتان بعبارة واحدة فضع حصة اخيرا القضية في الثلاثة كذا في شرح المطالع  
قوله لتقدم في الذكر الخ لا يقال هذا ليشمل القضية المعقولة فالاولى ان يقال  
لتقدم في الذكر او العقل لانا نقول المراد ان ذكر الحجز ان كان الاول مقدما غالباً  
فيشمل المعقولة لانه اذا ذكرت كان جزاء الاول مقدما كذا انيد قوله غالباً الخ فيه ليشمل صورة  
تقدم الحجز الخ والنهار موجود ان كانت الشمس طالعة وكذا المراد بالتلو على الاستغراق ولو اراد تقدم  
والتلو حسب الرتبة والطبع لم يتجزأ الى هذا القيد على ما مر في المحل في قوله لتلقا بعضه  
وتشديد الواو بمضى التبع واما التلو كسب الزاد وسكون اللام فهو بمعنى التابع كالسالى قوله القضية  
مطلقاً الخ اشارة الى الرد على الكتاب حيث جعل في التقسيم التقسيم الآتي مختصين بالحكمة  
بقرينة الاشياء وقال عند قول المصنف رحم ولم تصد اما لزوية الخ انما فرغ من تقسيم الحكمة ثم في  
تقسيم شرطية وكان قد قاس على ما فعله في الشمسية وليس ما بها كذا بهذا المختصر فانه قد ذكر في  
الشمسية جميع تقاسيم الحكمية مقدما على جميع التقاسيم الشرطية والتقاسيم الموجبة والسالبة والخ  
المحصورة والمطلقة وذكر مرتين مرة في الحكمية ومرة في الشرطية والاكذلك ههنا بل انقضيت

اولاد  
وفاقیست اینی  
عن التحق مدر  
الجد واولی الجود  
ملا نور الرب  
الی غیری که  
دش کیون کان  
من جود  
قز باغ و اولاد

نور و عالم الذی  
هو النور و العالم و  
علیها و لیه فیما فی  
بالکلیه من فی  
لنیز انشی اے  
معنی افراد کما  
یعنی احمد حسن  
الو نیز اندک علی



شرطية متصلة بالحكم فيها ان كان يصدق قضية على تقدير صدق قضية اخرى  
فهي متصلة موجبة نحو ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فانه محكم فيها بصدق  
وجود النهار على تقدير صدق طلوع الشمس الحكم فيها ان كان يسلب صدق قضية  
على تقدير صدق قضية اخرى فهي متصلة سالبة نحو ان كانت الشمس طالعة  
فالليل موجود فانه محكم فيها بسلب صدق وجود الليل على تقدير صدق طلوع  
الشمس وان كانت منفصلة فالحكم فيها ان كان بالتنافي بين القضيتين فهي  
منفصلة موجبة نحو العاد اما زوج او فرد فانه محكم فيها بالتنافي بين كون العاد  
زوجا وفردا وان كان الحكم يسلب التنافي فهي منفصلة سالبة نحو زيد ليس اثنا  
ان يكون حيوانا او كائنا فان حكم فيها بسلب التنافي بين كون زيد حيوانا او كائنا  
قال وكل واحد منهما انما اقول كل واحد من الموجبة والسالبة اما مخصوصة  
او محصورة كلية كانت او جزئية او مهيمنة اما في الحقيقة فهو موضوع القضية ان كان  
جزئيا نحو زيد كاتب زيد ليس يكتب فمخصوصة وخصيصة والحيك جزئيا فان بين

مطلقا التمسك الى الموجبة والسالبة والاعراض فتم كل منها الى ثلثة اقسام فمندان التمسك ان مشترك بين  
الحكمية والشرطية كما فصله قدس سره وبعده كل معنى بامثلة الحكميات مختصرا قوله فالحكم فيها ان كان  
الاعراض اولى مما وقع في التسمية وهذه السبب كانت نسبتها اليهما ان يقال الموضوع محمول الا فانه لا يشمل  
القضايا الكاذبة فان قرنا الانسان حجر موجبة ونسبت فيها لا تصح لان يقال الانسان حجر وقولنا  
الانسان ليس حيوان سالبة ونسبت فيها ليست بحيث تصح لان يقال الانسان ليس حيوان كذا في  
شرح الرسالة مجلات الحكم بالثبوت والى سلب فاذل الشك الصادق والكذب قوله ان كان يصدق في  
الصدق والكذب في تعريفات اقسام شرطيات بعضها يتحقق بالاعتقاد والمطابقة وعدمها لا يعتبر  
ان الحكم فيها ان كان بالاقبال يتحقق مضمون قضية يتحقق في قضية اخرى فهي متصلة موجبة وان كان  
يفترق فذلك بالاقبال في سالبه كذا في حاشية الرسالة وبما يقع ما قيل ان هذا التعريف يشعر بان الحكم انما  
هو في التالى والقديم فيه كما هو من سبب الالعربية مع ان الحكم الشرطي عند القدم بين المقدم والتالى  
قوله وان كان جزئيا انما لم يقبل شخصا كما وقع في بعض الكتب من انه المناسب لتسمية القضية

فيها كمية افراد الموضوع بالكلية فهو محصورة ومسورة كلية نحو كل انسان حيوان  
ولا شئ من الانسان نجس وان بين كمية افراد الموضوع بالبعضية فهي  
محصورة ومسورة جزئية نحو بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ليس بانسان وان لم  
بين كمية افراد الموضوع لا بالكلية ولا بالبعضية فهو مهيمنة نحو  
الانسان حيوان والحيوان ليس بانسان ولا يخفى وجوه المناسبة والسور في  
الموجبة الكلية لفظ الكل بمعنى الكل الا فرادى وفي السالبة

رعاية لبقا لمحصورة لكون موضوعها كليا وكذا في بابا اعم من ان يكون كسب الوضوح كزيد كاتب  
او كسب الاستعمال نحو انما زيد في عمره لان اعظم واسم الاشارة واما العاد وان وضعت للمفومات  
الكلية عند البعض لكن الواضع قصد استعمالها في افراد تلك المفومات واما المحققون فقد ذهبوا الى انها  
موضوعية للجزئيات بوضع عام على ما بين في لطولات قوله ولا يخفى وجوه المناسبة التسمية الاولى  
تخصوصه لمفومات موضوعها وتخصصه فهو من باب تسمية الكل بوصف اشرف اجزائه اعني الموضوع  
والتسمية الثانية بمحصورة فمحصور افراد موضوعها مسورة كاستعمالها على اسور وكلية لكون الحكم على  
كل الافراد والتسمية الثالثة بمحصورة ومسورة فلان جزئية لكون الحكم على بعض الافراد والتسمية  
الرابعة مهيمنة فلا مجال بيان كمية الافراد مع ان الحكم عليها بخلاف الطبيعية لان الحكم فيها على  
نفس الطبيعة لا على افرادها فلا تسمى مهيمنة لان الابهال يقتضي الصلاحية قوله والسور في  
المفظة الذي يدل على كميته افراد الموضوع فهو ما خذ من سور السلب فكما ان يحصر السلب ويحيط به كذلك اللفظ  
الذي يحصر ويحيط به بحيث يبين ان الحكم على جميع الافراد وبعضها فهو يخرج الافراد من شيع الذي كان  
فيما قبل دخول السور فيه خل في البعض بلا حاجة الى اقل ان سمي سور التسمية للشئ بهم كذا الذي هو لفظ الكل  
لما فيه واعلم ان الغرض من ذكر الاسوار تمثيل ما فيه التسمية والافالا اسوار لا تخص في ذكر قوله بمعنى الكل  
الا فرادى الم الذي هو شمول الافراد بمشبه كل واحد واحد لا الكل المجعول الذي هو شمول الاجزاء بمشبه المجعول  
من حيث هو مجعول نحو كل الزمان كقول ولا الكل الذي هو مخفف الكل نحو كل انسان فهو اي الكل الذي هو الانسان  
فقد وذلك لان القضية ليست على الكل المجعول ليست بمجصول هي تخصيصة لا تامة صدق موضوعها على  
جزئيين ومنها وخارجا لان الزمان في المثال المذكور امر شخص ومواقع على الكل لمخصص فهو لا يحتمل الاشارة الى التسمية

لقد قد رتب في  
الكل اضع باسمه  
بالاخص من كل  
منه لا يخلو من  
يوضع لفظه  
وحد احد من الافراد  
كما اذا اخلنا  
قوله مفومات  
ذكر لفظا  
على غير ضابط  
بما ان كل  
بما ان كل  
لقد قد رتب في  
يقتضي ليس  
والا فانه  
من الافراد  
مفومات  
بما ان كل  
بما ان كل







104

في حيدر الدخان  
 اصطفا الحاندا  
 في الحاشية  
 عبد مظل

149

طه  
 بانستہ الی شرطہ الی التمام  
 کون الشیء منہ واما فانما یزید  
 مع اعتبار شرطہ الی التمام  
 سکتہ فی صلوٰۃ وحتیۃ فی وجہ  
 ششہ کہ فی الی التمام  
 انوال الدواد الی التمام  
 الطولۃ الی التمام  
 مہ متعلقہ وذلک لایاخذ  
 اقوال ذالک شرطہ الی التمام  
 سوجبت علیہا فی شرطہ  
 ایجاب علیہا فی التمام  
 بین الحاکمین فان التمام  
 الی التمام  
 فی التمام  
 بنیاس بن یسفل الاول  
 کما انکما وجد احدہما  
 صباطہا کما وجدہا  
 جدہا الی التمام  
 فکما الی التمام  
 الی التمام  
 کما الی التمام  
 واحدہ وذلک فی التمام  
 بین فی التمام  
 التمام



العدل اما زوج او فرد وهو مانعة الجمع والخلو معا اما مانعة الجمع فقط

والتضايك اما العلية فكقولنا ان كانت الشمس طاعة فالنهار موجود فان طلوع  
الشمس علة لوجود النهار واما التضايك فكقولنا ان كان زيد اباع عمر فعمر ابنه  
فان تعقل كون زيد اباع عمر فتعقل كون عمر ابنه وان كان صدق التالي  
على تقدير صدق المقدم لا لعلاقة بينهما بل بحجج الاتفاق فالقضية متصلة  
اتفاقية كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناطق فانه لا علاقة بين ناطقية الانسان  
وناطقية الحمار وان كانت منفصلة فهي اما حقيقية او مانعة الجمع او مانعة الخلو  
لان الحكم فيها بالتساوي ان كان في الصدق والكذب معا فالقضية منفصلة حقيقية  
قوله والتضايك التي هو كون شيئين الوجوديين بحيث لا يمكن ان يتقبل احدهما مع الاخر كالابوة والنبوة  
وحملها معا لعلية مبني على ما ذهب اليه الجمهور من ان التزام من شيئين قد يوجد من غير ان  
يكون احدهما علة للآخر ولا كلاهما معلول علة ثالثة وشكوا بالمتضامين وذهب اهلنا الى ان المتضايك  
معلوم ان علة واحدة كالابوة والنبوة كذا افاده حملها معا وعينه قوله لا لعلاقة  
بينهما اعم من غير وجود علاقة تقتضي ذلك كما صرح به المحقق الطوسي وعليه يدل قوله فانه لا علاقة  
بين ناطقية الانسان وناطقية الحمار فمما قيل ان الاتفاقيات مشتملة على العلاقة لان المعية في  
الوجود امر ممكن فلا بد من علة لكن تلك العلاقة غير شعورية باعتبارها علة لان وجود العلة لا يقتضي  
وجود العلاقة والارتباط فنحن نعلم بل مجرد الاتفاق لوجود توافق لطيفين في الصدق بان توجد  
على تحققهما من غير ارتباط بينهما بحيث يمتنع الانفكاك كالفكاك الاول العقل الثاني ان قيل اذا توفا  
الطرفان في التحقيق كان المقدم محققا قطعيا فاما فائدة عقدهما في الاتفاقية لانه يقتضي التردد في  
تحقق كل ما افادته معنى الاتصال الذي هو دلول حرف الشرط على تعليق التقدير المعتمد في مقدم  
الشرطية لا يختص بالمعدومات بل يجري في الموجودات كذا افيد قوله منفصلة حقيقية سميت  
لان التساوي بين جزئيهما اشده من بين جزئي الآخرين لانه في اصدق والكذب معا فحق باهم  
المنفصلة لان الانفصال ان يوجد في الآخرين لكنه فيما اكمل فالجقيق بخلافه والحديد  
وبالرسمية للمباني كاو حدي واجنبي وغيره ما و التاثيرات الموصوف اي منفصلة او المنفصل  
من الوصفية الى الالسمية ولك ان تقول ان حقيقة الانفصال وما بهيته هو الذي يكون في

قوله ان كان زيد اباع عمر  
فان تعقل كون زيد اباع عمر  
فتعقل كون عمر ابنه  
ان كان صدق التالي  
على تقدير صدق المقدم  
لا لعلاقة بينهما بل بحجج  
الاتفاق فالقضية متصلة  
اتفاقية كقولنا ان كان  
الانسان ناطقا فالحمار  
ناطق فانه لا علاقة بين  
ناطقية الانسان وناطقية  
الحمار وان كانت منفصلة  
فهو اما حقيقية او مانعة  
الجمع او مانعة الخلو لان  
الحكم فيها بالتساوي ان كان  
في الصدق والكذب معا  
فالقضية منفصلة حقيقية  
قوله والتضايك التي هو كون  
شيئين الوجوديين بحيث لا  
يمكن ان يتقبل احدهما مع  
الاخر كالابوة والنبوة  
وحملها معا لعلية مبني على  
ما ذهب اليه الجمهور من ان  
التزام من شيئين قد يوجد  
من غير ان يكون احدهما  
علة للآخر ولا كلاهما  
معلوم ان علة واحدة  
كالابوة والنبوة كذا افاده  
حملها معا وعينه قوله  
فانه لا علاقة بينهما  
اعم من غير وجود  
علاقة تقتضي ذلك  
كما صرح به المحقق  
الطوسي وعليه يدل  
قوله فانه لا علاقة  
بين ناطقية الانسان  
وناطقية الحمار  
فمما قيل ان الاتفاقيات  
مشتملة على العلاقة  
لان المعية في الوجود  
امر ممكن فلا بد من  
علة لكن تلك  
العلاقة غير شعورية  
باعتبارها علة لان  
وجود العلة لا يقتضي  
وجود العلاقة  
والارتباط فنحن نعلم  
بل مجرد الاتفاق  
لوجود توافق لطيفين  
في الصدق بان توجد  
على تحققهما من غير  
ارتباط بينهما بحيث  
يمتنع الانفكاك  
كالفكاك الاول  
العقل الثاني ان قيل  
اذا توفا الطرفان  
في التحقيق كان  
المقدم محققا  
قطعيا فاما فائدة  
عقدهما في الاتفاقية  
لانه يقتضي التردد  
في تحقق كل ما  
افادته معنى  
الاتصال الذي هو  
دلول حرف الشرط  
على تعليق  
التقدير المعتمد  
في مقدم الشرطية  
لا يختص بالمعدومات  
بل يجري في  
الموجودات كذا  
افيد قوله  
منفصلة حقيقية  
سميت لان  
التساوي بين  
جزئيهما اشده  
من بين جزئي  
الآخرين لانه  
في اصدق  
والكذب معا  
فحق باهم  
المنفصلة لان  
الانفصال ان  
يوجد في  
الآخرين  
لكنه فيما  
اكمل فالجقيق  
بخلافه  
والحديد  
وبالرسمية  
للمباني  
كاو حدي  
واجنبي  
غيره ما و  
التاثيرات  
الموصوف  
اي منفصلة  
او المنفصل  
من الوصفية  
الى الالسمية  
ولك ان تقول  
ان حقيقة  
الانفصال  
وما بهيته  
هو الذي  
يكون في

كقولنا اما ان يكون هذا الشيء حجرا او شجرا واما مانعة الخلو فقط كقولنا

كقولنا العدل اما زوج او فرد وان كان الحكم فيها بالتساوي في الصدق فقط كقولنا  
هذا الشيء اما شجرا وحجج فالقضية منفصلة مانعة الجمع وان كان الحكم بالتساوي في  
الكذب فقط نحو اما ان يكون زيد في البحر واما ان لا يعرف فالقضية منفصلة مانعة الخلو  
فهي الحقيقية يؤخذ مع الشيء نقيضه او المساوي لنقيضه وفي مانعة الجمع يؤخذ مع الشيء  
ما هو الاخص من نقيضه كقولنا هذا الشيء شجرا او حجرا فان كونه حجرا اخص من عدم  
كونه شجرا او بالعكس وفي مانعة الخلو يؤخذ مع الشيء ما هو الاعم من نقيضه كقولنا زيد  
في البحر ان لا يعرف فان كونه في البحر اعم من ان يعرف او لا يعرف كجواز كونه في البحر و  
الصدق والكذب معا ويوجد في الآخرين محض بالعدم فالحقيقة بخلافه ما بالشيء هو هو ليس به شيء اخر  
الى الكلي كغلامي والناس كذا افيد قوله مانعة الجمع لاشتغالها على منع الجمع بين جزئيهما قوله  
مانعة الخلو لانه لا يقع الا بخلو احد طرفيهما فتسمي القضية بالثالث بهذه الاسامي انما هي  
لوجود النسبة في الموجبات وهو كالتنقل عن المعنى اللغوي كما مر قوله في الحقيقة تقريره على  
تعارف المنفصلات الثالث بيان موادها وتركيبها ليكون المتعلم على بصيرة في حقايقها يؤخذ مع الشيء  
نقيضه نحو هذا العدد زوج او ليس زوج او المساوي لنقيضه نحو العدد اما زوج او فرد فيجب تركبها من  
قضية من احدهما لنقيض الاخرى او مساو لنقيضها حتى يمتنع اجتماع الجزئين وارتفاعهما وتحقيق التساوي في  
الصدق والكذب وفي مانعة الجمع يؤخذ مع الشيء ما هو الاخص من نقيضه او بحجج تركبها من قضيتين احدهما اخص من  
نقيض الاخرى يمتنع حتى اجتماع الجزئين لارتفاعهما وتحقيق التساوي في الصدق لان الكذب فان صدق ان  
مع الاخص من نقيضه يستلزم صدقه مع الاعم الذي هو نقيضه فيجتمع نقيضين وهو محال ولكن لا يمتنع كذب  
موجودا فردا اخر للنقيض الذي هو اعم فلا يلزم ارتفاع نقيضين بخلاف صدق الشجر مع الحجر الذي هو اخص من  
الشجر يستلزم صدقه مع الحجر فلا يلزم اجتماع الشجر والشجر وهو محال ولكن لا يمتنع ارتفاع الشجر مع الحجر  
ان يكون الشيء مشارا الىه انما هو من افراد الاشجار فلا يلزم ارتفاع نقيضين وفي مانعة الخلو يؤخذ مع  
الشيء ما هو اعم من نقيضه او بحجج تركبها من قضيتين احدهما اعم من نقيض الاخرى حتى يمتنع  
ارتفاع الجزئين لارتفاعهما وتحقيق التساوي في الكذب معون اصدق فان كذب الاعم وجب كذب الاخص  
فلما رفع طرفان لزم ارتفاع نقيضين وهو محال ولكن لا يمتنع اجتماعهما بان يجتمع في افراد الاخرين بالاعم

قوله ان كان زيد اباع عمر  
فان تعقل كون زيد اباع عمر  
فتعقل كون عمر ابنه  
ان كان صدق التالي  
على تقدير صدق المقدم  
لا لعلاقة بينهما بل بحجج  
الاتفاق فالقضية متصلة  
اتفاقية كقولنا ان كان  
الانسان ناطقا فالحمار  
ناطق فانه لا علاقة بين  
ناطقية الانسان وناطقية  
الحمار وان كانت منفصلة  
فهو اما حقيقية او مانعة  
الجمع او مانعة الخلو لان  
الحكم فيها بالتساوي ان كان  
في الصدق والكذب معا  
فالقضية منفصلة حقيقية  
قوله والتضايك التي هو كون  
شيئين الوجوديين بحيث لا  
يمكن ان يتقبل احدهما مع  
الاخر كالابوة والنبوة  
وحملها معا لعلية مبني على  
ما ذهب اليه الجمهور من ان  
التزام من شيئين قد يوجد  
من غير ان يكون احدهما  
علة للآخر ولا كلاهما  
معلوم ان علة واحدة  
كالابوة والنبوة كذا افاده  
حملها معا وعينه قوله  
فانه لا علاقة بينهما  
اعم من غير وجود  
علاقة تقتضي ذلك  
كما صرح به المحقق  
الطوسي وعليه يدل  
قوله فانه لا علاقة  
بين ناطقية الانسان  
وناطقية الحمار  
فمما قيل ان الاتفاقيات  
مشتملة على العلاقة  
لان المعية في الوجود  
امر ممكن فلا بد من  
علة لكن تلك  
العلاقة غير شعورية  
باعتبارها علة لان  
وجود العلة لا يقتضي  
وجود العلاقة  
والارتباط فنحن نعلم  
بل مجرد الاتفاق  
لوجود توافق لطيفين  
في الصدق بان توجد  
على تحققهما من غير  
ارتباط بينهما بحيث  
يمتنع الانفكاك  
كالفكاك الاول  
العقل الثاني ان قيل  
اذا توفا الطرفان  
في التحقيق كان  
المقدم محققا  
قطعيا فاما فائدة  
عقدهما في الاتفاقية  
لانه يقتضي التردد  
في تحقق كل ما  
افادته معنى  
الاتصال الذي هو  
دلول حرف الشرط  
على تعليق  
التقدير المعتمد  
في مقدم الشرطية  
لا يختص بالمعدومات  
بل يجري في  
الموجودات كذا  
افيد قوله  
منفصلة حقيقية  
سميت لان  
التساوي بين  
جزئيهما اشده  
من بين جزئي  
الآخرين لانه  
في اصدق  
والكذب معا  
فحق باهم  
المنفصلة لان  
الانفصال ان  
يوجد في  
الآخرين  
لكنه فيما  
اكمل فالجقيق  
بخلافه  
والحديد  
وبالرسمية  
للمباني  
كاو حدي  
واجنبي  
غيره ما و  
التاثيرات  
الموصوف  
اي منفصلة  
او المنفصل  
من الوصفية  
الى الالسمية  
ولك ان تقول  
ان حقيقة  
الانفصال  
وما بهيته  
هو الذي  
يكون في



لا يفرق قال وقد تكون المنفصلات ذات اجزاء لا أقول المنفصلات  
الملك المذكورة تتركب غالبا من جزئين وقد تتركب من أكثر من جزئين اما الحقيقة  
فلقولنا العدد اما زائد او ناقص او مساو فانه حكم فيها بان هذا الجميع لا يجتمع على  
عدد واحد ولا يخلو العدد من واحد من هذا الجميع واعترض عليه بان كل واحد من جزئ  
الحقيقة يستلزم نقيض الآخر لا متناه الجحيم وبالعكس لا متناه الخلق فلو تركب الحقيقة من أكثر  
من جزئين يلزم اجتماع جزئيهما او جوار ارتفاع جزئيهما مثلا اذا صدقنا ان زيد كاذب المانع  
مثلا كذب الكون في البحر الذي هو عدم من الفرق يوجب كذب الفرق فلو ارتفع الكون في البحر وعدم الفرق  
لزم ارتفاع الفرق وعدم الفرق وهو محال ولا يتبع صدقهما لجواز كونه في البحر على السببية مثلا فلا يفرق  
وبذلك تبطل العكس في السالين المراد بالبحر هنا الماء الذي من شأنه الغرق لا ما هو المتعارف ليدل  
فيما لا يابو كذا فيض والناظر قوله العدد اما زائد الخ اعلم ان العدد عند ارباب الحساب نوعان مطلق  
وعدم والمطلق ما لا كسر من الكسور صحيحة وبه تسعة من النصف العشرة والثمانية والاشعة والاصغر ما  
بمخلافه كاحد عشر وثلاثة عشر والمطلق ان زادوا اجتمع فيمن الكسور التسعة على سبعة اذ كاشي عشر فان  
النصفاء وهو الستة وثلاثة وهو الاربعة وربعا وهو الثلثة وسدسا وهو الاثنان والمجموع خمسة عشر وهو ثلث  
على اثني عشر وان نقص كسوره المجموعه فيعني سبعة ناقصا كالاربعة فان النصفاء وهو الاثنان وربعا وهو  
الواحد والمجموع ثلثة وهو ناقص عن الاربعة وان تساوى مجموع كسوره اياها سبعة تاما وسواها كالستة فان  
النصفاء وهو الثلثة وثلاثة وهو الاثنان وسدسا وهو الواحد ومجموعها ستة فتوصيف العدد بهذه الاوصاف  
محاذ عن باب وصف الشيء كمال متعلقة بخونيد حسن عقلا من اذا الزاوية والنقصان المساواة صفة للاجزاء  
كسوره وقد اجريت على العدد ونها هو المشهور بين الجمهور وقيل لا يذادوا على المجتمعة من كسوره كالاربعة  
والناقص ناقص عن كل ثلثة عشر والمساوي مساواة كالستة واما حملها على زيادة عدد على عدد واخره  
نقصا عنه ومساواته اياه كما يدل عليه ظاهر عبارة الكاتب في فوجز وج عن مصطلح القوم قوله وبالعكس  
اسي بالمعنى المعنوي يعني الخلف ورد آخر الشيء الى اوله فمعناه ان نقيض كل واحد من جزئيهما يستلزم  
عبره الآخر قوله فيلزم اما جواز الخ والملازم باطل فكلذا الملزوم الما بطلان الملازم فكلما هو اما الملازم  
فيقال في اثباتها مثلا لان صدق الزائد ما هو قوله ان صدق الزائد لا يقيس اقياسا فتر الى تركب من

لنجهتند اما ان يصدق المساوى ولا يصدق فان صدق يلزم اجتماع الجزئين اعنه  
ان ائد والمساوى فلا يكون بينهما منع لجمع وان لم يصدق ليلزم ارتفاع الجزئين  
اعنه المساوى والناقض فلا يكون بينهما منع لخلو او يقال ان كونه زائدا يستلزم  
كونه غير ناقص لا متناع الجمع وكونه غير ناقص يستلزم كونه مساويا لا متناع  
الخلو فينتج ان كونه زائدا يستلزم كونه مساويا فلا يكون بينهما منع لجمع وايضا  
يستلزم كونه غير زائد كونه ناقصا ويستلزم كونه ناقصا كونه غير مساويا  
فينتج ان كونه غير زائد يستلزم كونه غير مساويا فلا يكون بينهما منع  
الخلو بل عند تركيب الحقيقة من احدى من جزئين يتعدد المنفصلات مثلا  
مختصتين اولها مكرمة من جملة تين والاخرى من جملة منفصلة النتيجة متصلة مكرمة من جملة منفصلة  
كذلك ان صدق الزائد كاذب الناقض وكذا كاذب الناقض فاما ان يصدق المساوى اولاً فينتج ان  
صدق الزائد فاما ان يصدق المساوى اولاً فيلزم اجماع الجزئين او ارتفاعهما وهو مطلوب  
قول او يقال الخ معطوف على مقدر كما اخبرنا اليه وهذا قياس المساوات حيث جعل متعلق محمول  
الصغرى اعنه مفعول يستلزم موضوعا في الكبير كذا كونه زائدا يستلزم كونه غير ناقص وكونه  
غير ناقص يستلزم كونه مساويا فينتج كونه زائدا يستلزم كونه مساويا ثم نضم هذه النتيجة الى  
المقدمة الاجنبية الصادقة كذا كونه زائدا يستلزم كونه مساويا ثم استلزم كونه مساويا  
يستلزم كونه مساويا فينتج ان كونه زائدا يستلزم كونه مساويا فيلزم جواز الاجتماع بين الزائد و  
المساوي وقول وايضا يستلزم الخ بيان لزوم جواز ارتفاع الجزئين بعد بيان لزوم جواز اجتماعهما  
لثبت المطلوب بكل اجزئية وهذا ايضا قياس المساواة وما ذكرنا من ان من قال ان المقترنة  
الاولى قياس اثنتى والثاني اقتراني كما لا يخفى فقه في كمال المقامين كما لا يخفى  
على من لم يسكن في الاقيسة والتمسك بقول بل الخ عند تركيب الخ من احدى من جملة المتعاضدين  
وهو صاحب الكشف ومن تعجب وبانه ان بشرطية مطلقا تكون كل من طرفيها قضية بالقوة الغيرية  
من الفصل القضية منحصر في الحملية والمنفصلة لا بد ان تركيب من جملة تين او  
منفصلة او منفصلتين او من حملية ومنفصلة او من حملية ومنفصلة او من منفصلة ومنفصلة

قد انطلق الى  
الطواب ان  
يقول انطلق  
الى صبح  
من الحكمة  
او جند صبح  
بسته خدمه  
الطواب جوب



اذا قلنا البعد اما زائد او ناقص او مساو فلهذا منفصلتان حقيقتان على معنى  
 ان البعد اما زائد او غير و غيره اما ناقص او مساو وفيه بحث لانه ان اريد ان  
 الحقيقة لا تتركب من جزئين مطلقا فلا نسلم ذلك والدليل ايضا لا يدل عليه وان اريد الحقيقة  
 يمتنع تركبها من اكثر من جزئين على وجه يكون بين كل جزئين انفصال حقيقي فسلم لكن هذا  
 لا ينافي جواز تركيب الحقيقة من اكثر من جزئين في الجملة اذ لا امتناع حينئذ ان يقال البعد  
 اما زائد او ناقص او مساو وعند قصد الحكم بان هذا الجميع لا يجتمع على عدد واحد  
 فالحقيقة المركبة من اجزاء كثيرة ليست منفصلة واحدة بل هي في الحقيقة منفصلتان حقيقتان على معنى  
 ان هذا العدد اما ان يكون زائدا او لا يكون زائدا او اذا لم يكن زائدا فهو ناقص او مساو والمنفصلة  
 الثانية لما كانت مساوية لتقيض الجملة الاولى من المنفصلة الاولى حذف التقيض ونقيضت هي مقارن فظن  
 انها مركبة من ثلثة اجزاء وفي التحقيق ليس كذلك بل هي مركبة من جملة ومنفصلة مساوية لتقيضها كذا في  
 شرح لمطالع وحاصل ما في الاصل منفصلتان بعد حذف الجزاء الثاني من المنفصلة الاولى واقام في المنفصلة  
 الثانية مقارن صارت منفصلة واحدة مركبة من جزئين جملة ومنفصلة فاستناع الجميع واخلوا انما هو من  
 الجملة وجميع المنفصلة لا يبينها ومن كل جزء من المنفصلة حتى يرد المحذور المذكور لانه انما يرد لو كانت مركبة  
 من جمليات ثلثة كما ينسارع اليه اوهوم قوله مطلقا لم يسور اعتباره لان انفصال الحقيقة من كل جزئين  
 من اجزائها او من مجموع الاجزاء من حيث الجميع مع قطع النظر عن الانفصال من كل جزئين وسببه  
 الاعتراض وان كان هو الشق الثاني من ما التزميكما هو اظهر من تقريره لكن التوسعة بايراد الشقوق  
 المحتملة جميعا من باب السباحين سوالا وجوبا قوله والدليل انه المذكور في الاعتراض ايضا لا يدل عليه  
 على عدم جواز تركبها من اكثر من جزئين مطلقا بل انما يدل على عدم جوازها على وجه يكون بين كل جزئين  
 انفصال حقيقي فلا يتم التقريب بكون الدليل حصص من الدعوى بمعنى قوله ايضا انه لا يدل على ذلك المدعى  
 من حيث عدمه كما انما السلكه كذلك قوله فنسلم لذلك الدليل المذكور عليه قوله في الجملة اي على  
 وجه من الوجوه من قصد القاء الانفصال الحقيقة من كل جزئين ومن قصد القاء من مجموع جزئين  
 المجموع قوله حينئذ لانه حين اذا اريد تركيب المنفصلة من اكثر من جزئين في الجملة قوله فلهذا  
 يتعد المنفصلة كما زعم المعتز بل يكون منفصلة واحدة مركبة من اكثر من جزئين

عقب  
معاذ شنيعة  
يا أسسكم  
ان كانت قضية  
تلك القضية  
خبروا احد  
محمود زكي  
الاناضلي  
قد وجدوا

لا يخلو العدد عن واحد من هذا الجميع من غير ان يقصد ايقاع الانفصال بين كل  
جزئين من هذا الجميع فكل هذا لا يتعد الانفصال واما مانعة الجمع ومانعة الخلو  
فقلونا اما ان يكون هذا الشيء حجرا او شجرا او حيوانا واما ان يكون هذا الشيء لا حجرا  
ولا شجرا ولا حيوانا وهما يتركبان من جزئين او اكثر مطلقا سواء اعتبر بين  
كل جزئين انفصال او لا لان منشأ الفساد كما عرفت انما هو تحقق منع الجمع والخلو  
بين كل جزئين ومتى استغنى قال لتناقض الخ اقول من الاصطلاحات

قوله لان منشأ الفساد الخ من انتشار وروود الخ ومن لزوم جواز الاجتماع او الارتفاع من الخبرين  
 بموجب تحقق الانفصال الحقيقي او منع الجمع والخلو كليهما من كل الخبرين منها وهو مختص بالحقيقة ولا  
 يجد في مافته الجمع ولا في مافته الخلو اذا الحكم فيها بما يمنع الجمع فقط او يمنع الخلو فقط فيجوز تركها من الاكثر  
 ولو اريد الانفصال من كل خبرين فنقول في مافته الجمع انه اذا صدق احد الاجزاء كذب الباقي جميعا ولا  
 فساد فيه لجواز الخلو من طرفيه وفي مافته الخلو انه اذا كذب احد الاجزاء صدق الباقي جميعا ولا فساد  
 فيه لجواز الجمع من طرفيه واعلم ان ما ذكره قدس سره من الفرق بين الحقيقة وخسبها تام ولا يرفع  
 ما قال العلامة من يخدو هذه من ان الانفصال الواحدية واحدة والنسبة الواحدة لا تصور الا من  
 اثنين ضرورة ان النسبة بين امور كثيرة لا تكون واحدة فعند زيادة الاجزاء يتعدو المنفصلة بل الفرق بين  
 الحقيقة وغيره ما ذكرنا لانه لا استتاع في اعتبار الانفصال بين كل خبرين في مافته الجمع ومافته  
 الخلو كما عرفت انما وكذا لا استتاع في اعتبار الانفصال الواحد من مجموع الاجزاء من حيث هو مجموع  
 في جميع المنفصلات فان منته قولنا العدد اما زائد او ناقص او مساو ان مجموعها لا يجتمع في العدد  
 الواحد ولا يخلو العدد من واحد منها ومنه قولنا هذا الشيء اما شجر او حجر او حيوان ان مجموعها لا يجتمع  
 على هذا الشيء ومنه قولنا هذا الشيء اما الشجر او الحجر او الحيوان ان هذا الجميع لا يرفع عن هذا الشيء  
 كذا فيه قولنا من الاصطلاحات المذكورة الخ هذا شروع في احكام القضايا وبكثرة كالتناقض  
 والعكس استوى والعكس النقيض فملازم الشرطيات ما عدا ما لم يصرح كلف بذكر التناقض والعكس  
 المستوي ككثرة تفهيم في الانسية والنسب كجوابه استعالمنا في العلوم و قد تم التناقض لان  
 بعض برهين بعكس الخلف والعكس يتوقف على معرفة التناقض لان الخلف عبارة عن هضم

قوله استخرج الخ  
 اقول ان ارادوا  
 استخراج في اعتبار  
 الا فصل الواحد  
 على خبرين كيف  
 ولا فصل الواحد  
 لانه واحد وليس  
 الواحدة لا تصور  
 الا بين اثنين  
 والشك مكانه فان  
 ارادوا  
 في اعتبار الفصل  
 الا على من كل خبر  
 قسم كغيره فبقي  
 اذ عده وكتبه  
 مستلزما تعدد  
 القضية في الفصل  
 المذكور من اجزاء  
 فوق الاثنين لم  
 يكن تفصلا حقا  
 وهذا هو ما قاله  
 ومن ضارعه  
 فانهم

عقب  
معاذ شنيعة  
يا أسسكم  
ان كانت قضية  
تلك القضية  
خبروا احد  
بجور تربك  
الانسان  
قد وجدوا



المنطقية المذكورة التناقض وهو اختلاف القضيتين بالاجاب السلب حيث يقتضيه  
ان يكون احدهما صادقا والاخرى كاذبة والاختلاف جنس يتناول الاختلاف بين القضيتين  
مطلقا وبين المفردين وبين مفرد وقضية وقوله بالاجاب السلب يخرج الاختلاف بالاتصال و  
الانفصال والكلية والجزئية والعدول والتحصيل وقوله بحيث يقتضيه يخرج الاختلاف بالاجاب  
السلب حيث لا يقتضيه صدق احدهما كذب الاخر نحو زيد ساكن وزيد ليس بمخرك القضيتين  
يخرج الاختلاف الواقع بين غير القضيتين وقوله

تقتضيه العكس الى الاصل لنخرج محال او عكس عبارة عن ان يعكس يقتضيه العكس لزم ما ياتي في الاصل قوله  
وهو اختلاف القضيتين نبر التعريف تناقض القضايا لان الكلام في حكمها ما يعرف من  
تناقض المفردات بالتعاضد فان الكاتب في كتاب مختلفان بالاجاب والسلب بحيث تقتضي لذة  
حمل احدهما على شئ محمول الاخر عليه كذا في حواشي الرسالة قوله جلت شاملا انه استعمل  
حين يبيد شئ من جميع اصناف الاختلاف كذا في شرح المطالع وانما جزم بالجنسية مع انه يجوز ان  
يكون عرضا عاما كما راعى في تعريف المفهوم الاصطلاحي فلا جرم يكون جنسا مع ان العرض العام  
لا يقع في تعريف عند المتأخرين كما عرفت سابقا مع ما فيه قوله مطلقا الخ سواء كان بالاجاب  
السلب او بالكلية او بالانفصال او بالاتفاق او بالعدول والتحصيل او بالجزئية  
والاطلاق الى غير ذلك قوله يخرج الاختلاف الخ كان المناسب لجنسية الاختلاف ان يقول  
فصل يخرج الخ لكنه ترك التبرج بالعضلية اعتمادا على ظهوره وان لم يقتضيه بيان فوائد القيد مع  
قطع النظر عن ذاتها وعرضيتها فيجوز كونها خاصا للعرف كذا افيدوا علم ان الاحتراز عن جميع  
اعدا المعرفة وان كان يحصل لقوله بحيث يقتضيه الخ لکن لا بأس بذكر القيد والمعتبر في حقيقة  
بحيث يحصل الاحتراز عن بعضها ايضا ولذا قيل ان قية قضيتين بالاجاب والسلب تحقيقي قوله  
نحو زيد ساكن وزيد ليس بمخرك فانما وان اختلفا بالاجاب السلب لکن  
اختلفا فيما لا يقتضيه صدق احدهما وكذب الاخر بل هما صادقتان كذا في شرح الرسالة والمراد  
بالخو اجاب شئ وسلب يقتضيه في امر مادة متحققة فانها صادقتان او كذا في بيان وغرضه من قوله  
بل هما صادقتان انها صادقتان مثلا لا يحصل في الصدق فان ظاهرا لم يطبق لانه

قوله جزم ان  
الاصطلاح في  
الذي جعله  
بالاصطلاح  
جنس في الاصطلاح  
الاصطلاح ان  
الجنس في  
الخاص في  
الجنس في  
الخاص في  
الاصطلاح  
في القيد في  
في القيد في  
الخاص في  
الخاص في  
العلم  
قوله في

وقوله لذاته يخرج الاختلاف بالاجاب السلب حيث يقتضيه صدق احدهما  
كذب الاخرى لکن لا لذات لاختلاف بل لخصوصية المادة كما في اجاب الشئ وسلب  
لازمة المساكن نحو زيد انما زيد ليس بناطق فان الاختلاف بين هاتين القضيتين  
انما يقتضيه صدق احدهما كذب الاخرى لذاته بل لاجل ان قولنا زيد ليس بناطق  
في قوة قولنا زيد ليس بانسان او لان قولنا زيد انسان في قوة قولنا زيد ناطق

قوله لذاته اي لذات الاختلاف اضافة الذات اليه بانية من باب الاضافة العام الى الخاص فيجب  
يكون نفس الاختلاف المذكور متساويا لصدق احدهما وكذب الاخرى كقولنا زيد قائم وزيد ليس بقائم  
لان الاجاب السلب فيهما لما كان واردين على موضوع واحد ومحمول واحد يقتضيه كذب احدهما وصدق  
الاخرى فكما تحقق ذلك الاختلاف بين قضيتين على هذا الوجه تعين صدق احدهما وكذب الاخرى  
كذا في شرح المطالع قوله بل لخصوصية المادة الخ حق العبارة ان يقول بل لخصوصية المادة  
او بواسطة كما في اجاب الخ كما وقع في شرح الرسالة والمطالع ثم يمثل لخصوص المادة بقول كل انسان  
حيوان لا شئ من الانسان كحيوان ولقولنا بعض الانسان حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان فان  
صدق اولي القضيتين وكذب ثانياتهما في الشالين انما هو لعموم المحمول من الموضوع لالذاتهما وضيقهما  
ايما تحققت هي كونهما كليتين او جزئيتين فان الكليتين قد كذا بان نحو كل حيوان انسان ولا شئ  
من الحيوان بالانسان والجزئيتين قد تصدقان نحو بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ليس بالانسان فهو  
كان اقتضاها لذات الاختلاف متقضاها وممثل للمواظفة بقوله كما في اجاب شئ وسلب لازمه  
المساوي الخ ولعله قد سره ايراد بخصوص المادة مادة لا يكون الاختلاف بالاجاب والسلب  
فيهما مستقلا في الافتقار المذكور بل يكون الامر الاخر ان يدخل فيه مثل القسمين في اقتصر في مثاله على  
ما فيه خفاء قوله وسلب لازمه الخ بخلاف سلب غير اللازم نحو زيد انسان وزيد ليس بكاتب فان  
سلبه ليس في قوة سلب شئ ولا اجاب شئ في قوة اجابه وانما اللازم الاصح كذا بالقوة مع الانسان  
سلبه في قوة سلب اللازم الاصح فالقيد بالسلب ليس للاحتراز عنه بل لان الاستلزام في العلم  
واعلم ان اللازم هنا عبارة عما يتبعه انك كذا عن شئ فانما كان ادعيا ولذا امثلة بالناطق وان  
الجزء الاصح في علم اللازم المسكون نحو زيد انسان وزيد ليس بحيوان فان قولنا زيد انسان في قوة قولنا

قوله جزم ان  
الاصطلاح في  
الذي جعله  
بالاصطلاح  
جنس في الاصطلاح  
الاصطلاح ان  
الجنس في  
الخاص في  
الجنس في  
الخاص في  
الاصطلاح  
في القيد في  
في القيد في  
الخاص في  
الخاص في  
العلم  
قوله في



قال ولا يتحقق ذلك الخ اقول لا يتحقق التناقض بين القضيتين مطلقا سواء كانتا مخصوصتين او محصورتين او مهملتين الا بعد اتفاقهما في ثنائي وحدات و عموم هذا الشرط جعل المصنف هذا الشرط شرط للتناقض مطلقا ولم يختص بهما يكون بين الخصوصتين او المحصورتين الاولى وحدة الموضوع اذ لو اختلف الموضوع فيهما لم تتناقضا لقوا صدقهما وكذا بهما معا خورزيد قائم وعمر وليس بهما قائم الثانية وحدة المحمول فانه لا تناقض عند اختلافه اي خورزيد قائم وزيد ليس بضاحك الثالثة وحدة الشرط لعدم التناقض عند اختلاف الشرط نحو الجسم في زيد حيوان وقولنا زيد ليس بحيوان في قوة قولنا زيد ليس بان قوله مطلقا وقوله وهو من الخ تخصيص على ان ما يوجد في عامة نسخ المتن من قوله من الخصوصتين من زيادات النسخ في المقام كذا ولا يتحقق ذلك الا بعد اتفاقه كفضل العلاء في شرح فرائد الاكتاف فان كانتا محصورتين فلا يتحقق فنقص بينهما الا بعد اتفاقهما التخصيص من غير تخصص كما خرج مجتبي الصادق مولانا ابو الفتح في حاشيته على شرحه قوله وسواء كانتا محصورتين او محصورتين لم يذكر اللفظ الا بعد اجماع في الصورة الجزئية لانهما تناقضا بين الماهيتين بل لا يتحقق التناقض من ان يكون احدهما والآخر محتملة قوله الا بعد اتفاقهما في في مسامحة اولنا معنى للاتفاق في الوحدة فالمراد اتفاقهما فيماضيف اليه الوحدة من الموضوع والمحمول وغيرهما والمراد بالاتفاق المذكور انه اذا اعتبر في احد القضيتين احدى منهما مما يمكن تحققه فيها لا بد من اعتبارها في الآخر وليس المراد انه لا بد من تحقق جميعهما في كل قضيتين متناقضتين لان اللازم في كل مادة وحدة الموضوع والمحمول دون سائر الوحدات اذا الحكم قد يكون مما لا يقبل التقيد بهما فان قولنا الله موجود لا يقبل التقيد بالشروط والامكان والكل والخبر وانما لم يقل وحدة المحكوم عليه لان المصريح لم يذكر تناقض الشرطيات بل اقتصر على تناقض المحليات اختصارا لقوله عند اختلاف الشرط او عند اختلاف القضيتين في الشرط بان اعتبر الشرط في احدهما دون الآخر لا يعتبر في احدهما شرط مخالف لشرط الآخر وليس الاختلاف في مضمونا بالاحتمال الثاني حتى يرد ان هذا الدليل يقتضيه جازا ان يتحقق التناقض في الشرط وغير الشرط مع ان ليس فيه وحدة الشرط نحو الجسم ففرق البصر لشرطه بياضه وليس الجسم

للبصر بشرط كونه ابيض والجسم ليس بمفروق للبصر بشرط كونه اسودا الرابعة وحدة  
 الكل والجزء اذا لا تناقض عند اختلافهما ايضا نحو الزنجى اسودا اى بعضه  
 والزنجى ليس باسودا اى كله الخامسة وحدة الزمان لعدم التناقض عند  
 اختلاف نحو زيد قائم نهرا وزيد ليس بقائم ليلا السادسة وحدة المكان  
 اذا لا تناقض عند اختلافه نحو زيد جالس في الدار وزيد ليس بجالس في السوق  
 السابعة وحدة الاضافة لعدم التناقض عند اختلافها نحو زيد اب لعمره وزيد ليس  
 باب لبكر الثامنة وحدة المقتضى والفعل اذا لا تناقض عند الاختلاف بالقوة والفعل  
 نحو الخمر في الدن مسكراى بالقوة والخمر ليس بمسكراى في الدن اى بالفعل وفيه  
 بمفروق للبصر طلقا اى من غير تقييده بالبياض فلا بد من البطل التناقض بينهما حتى ثبت وجوب  
 وحدة الشرط في التناقض كذا افيد قوله وحدة الكل والجزء في اثبات الجزر على بعض تضييع  
 على ان المراد بالكل هو الكل المجموع لا الافرادى لما مر ان الكليتين قد تميزان والجزرتين قد تضدقا  
 فالجواب ان الحكم في احدهما على مجموع اجزاء الموضوع يكون في الاخرى على مجموعها وان كان  
 على بعضهما يكون في الاخرى كذلك قوله اى بعضه وهو عليه وشعره قوله اى كله فان عظم  
 وعصاه وانظاره وبعض عينية ليس اسودا ليقال انه يتصور الاختلاف في الجزر ايضا بان يكون الحكم  
 في احدهما على جزركا لعظمه وفي الاخرى على جزركا لخفائه فلا بد ان يقال اذ لا تناقض عند  
 اختلافهما واختلاف الجزرين حتى لا يكون البيان قاصرا لاننا نقول انما التناقض عند اختلاف الجزرين مفهوم بطريق الاولى لانه  
 لا يتصور عند اختلاف الجزر اكل الشتمل على ذلك الجزر في نفسه فثبت الجزرين ايضا كذا افيد قوله وحدة القوة والفعل  
 القوة ههنا بمعنى عدم الحصول في الحال مع امكانه بالفعل بمعنى الحصول في الحال وليس  
 بمعنى الامكان والاطلاق العام الذين هما من الجهات فثبت ان الحصول ليسا كميقيتين  
 للمعية كذا افيد وانما جعل مجموعهما وحدة واحدة مع انها شيان مختلفتان ولكل منهما وحدة على  
 وحدة اولا يتصور الاختلاف في كل منهما حتى يجعل وحدة كل منهما شرطا راسما بل انما يتصور  
 في مجموعهما الاختلاف كذا افيد وفسر عليه وحدة الكل والجزر لانه وان امكن الاختلاف في الجزر  
 كما مر لكنه لا يتصور في الكل لانه امر واحد لا تعد وفيه قوله وفيه بحث انه اى في شترط الوحدات

[illegible]

کندانی الحاشیه  
باجوئیه و تهاشینه  
باکلیه و الاخری  
و اما بعد ایل حدیقه  
میدان ایل دایره  
فغانا و ایل واری  
طه



والكفر في شرط فقير المحبة الكلية انما هي السالبة الجزئية كقولنا كل انسان حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان ونقيض السالبة الكلية انما هي الموجبة الجزئية كقولنا

ببحث لان المقصود فيه ان كان تفصيل الشرائط فلا يخصص فيما ذكر لان ما اختلف الالة لا يتحقق التناقض ايضا نحو زيد كاتب بالقلم والواسطي زيد ليس بكاتب بالقلم الاخرى غير ذلك والا فوحدة النسبة الكلية كافية لانه من اختلف شي مما ذكر فختلف النسبة الكلية ضرورة ان النسبة الالهية غير النسبة الى ذلك والنسبة في هذا الزمان غير النسبة في ذلك الزمان وعلم هذا القياس قال والمصورتان انما اقول لما كان التناقض بين المصورتين شرطا اخر سوى ما ذكر لا يتحقق التناقض بينهما بل وانه اشار الى المصنف المصورتان لا يعني لكانت القضيتان محصورتين فلا بد مع اتحادهما في الموضع المذكورة من اختلافهما في الكمية في الكلية والجزئية اذ لو كانتا كليتين او جزئيتين لم تتناقضا لجواز كذا كليتين وصدق الجزئيتين في مادة يكون الموضوع فيها اعم من المحمول نحو كل كاشف اشمانية في تحقق التناقض على ما ذهب اليه القداماء بحث وبما بحث كما يريد عليكم رد على المتأخرين في ثمانية من تلك الثمانية بوجدين وحدة الموضوع والمحمول لان وحدة الشروط والكل الجزئية تدرج في الاولى ووحدة الزمان والمكان والاضافة والقوة والفعل تدرج في الثانية على اقله في شرح الرسالة قوله لانه لو اختلف الالات مع تحقق الوحدات الثمانية والواسطة منسوب الى واسطة اهم لهذه كذا في المنع قوله وغير ذلك من بعد الفاعل والمفعول والمحال والتمييز نحو زيد عامل للسلطان وليس عامل لغيره وضارب عمر وليس بضارب بكر او كاتب قاعد وليس بكاتب قائما وطبيب ابليس بطبيب دار او افيدي في الجواب بل علمه ارادوا بالشروط قيد اعتبر في الحكم سواء كان وصفا او كالياض ان الالات محل او غير ذلك فيصير المحصر في الثمانية لذلك تعلم انه لا وجه لافراد كل من الزمان والمكان والاضافة بالذكري مع اندراج في الشرط بهذا المعنى قوله والا احوال لم يكن المقصود تفصيل الشرائط بل ذكر ما هو الكافي لتحقيق التناقض فلا حاجة الى الامور المذكورة اذ يكفي وحدة النسبة الكلية على ما ذهب اليه الشيخ ابو النضر الفارابي كذا في شرح الرسالة قوله وعلى هذا القياس لان النسبة في هذا الزمان وهذا المكان مثلا غير النسبة في ذلك الزمان وذلك المكان وبكذا الوحدة النسبة مستلزقة لجميع الوحدات وكافية في تحقيق التناقض بخلاف الوحدات الثمانية فانها ليست مستلزقة لوحدة النسبة ولا كافية باعتبارها في اول من عتبرت بارثمانية

قوله في المنع قوله وغير ذلك من بعد الفاعل والمفعول والمحال والتمييز نحو زيد عامل للسلطان وليس عامل لغيره وضارب عمر وليس بضارب بكر او كاتب قاعد وليس بكاتب قائما وطبيب ابليس بطبيب دار او افيدي في الجواب بل علمه ارادوا بالشروط قيد اعتبر في الحكم سواء كان وصفا او كالياض ان الالات محل او غير ذلك فيصير المحصر في الثمانية لذلك تعلم انه لا وجه لافراد كل من الزمان والمكان والاضافة بالذكري مع اندراج في الشرط بهذا المعنى قوله والا احوال لم يكن المقصود تفصيل الشرائط بل ذكر ما هو الكافي لتحقيق التناقض فلا حاجة الى الامور المذكورة اذ يكفي وحدة النسبة الكلية على ما ذهب اليه الشيخ ابو النضر الفارابي كذا في شرح الرسالة قوله وعلى هذا القياس لان النسبة في هذا الزمان وهذا المكان مثلا غير النسبة في ذلك الزمان وذلك المكان وبكذا الوحدة النسبة مستلزقة لجميع الوحدات وكافية في تحقيق التناقض بخلاف الوحدات الثمانية فانها ليست مستلزقة لوحدة النسبة ولا كافية باعتبارها في اول من عتبرت بارثمانية

لا شيء من الانسان مجيوان وبعض الانسان حيوان والمصورتان لا يتحقق التناقض بينهما الا بعد اختلافهما في الكلية والجزئية لان الكليتين قد تكلفا

انان ولا شيء من الحيوان بائنان فانهما كاذبان وكقولنا بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ليس بائنان فانهما صادقان فان قيل اشترط الاختلاف في الكميات بالثبوت الجزئيتين بعد اشتراط الاتحاد في الموضوع فان صد الجزئيتان باعتبار اختلاف الموضوع اذ البعض الذي هو الانا محال ان يكون ليس بائنا حتى لو اتحد الموضوع يتحقق التناقض بينهما من غير احتياج الاختلاف الكمية فلما تعين الموضوع خارج عن مفهوم القضية والمعتبر انما هو الاتحاد بحسب مفهوم القضية وهو حاصل في الجزئيتين واذا علم هذا علم المتأمن قوله بالنسبة الى الجزئيتين في عدم ضياع النسبة الى كليتين لانها قد تكلف بان مع اتحاد في الموضوع اعني جميع الافراد في الجواب السلب فلا يتحقق التناقض من اختلافهما في الكلية والجزئية وهذا القبح منه لا سترام صدق الجزئيتين في بعض المواد لا شرط الاختلاف في الكميات ان يجوز ان يكون صدقهما بوسطة عدم اتحاد الموضوع فيهما وانما اوردوه في صورة الدعوى والذليل زويج المنع لقوة سنده كذا في حواشي الرسالة قوله حتى لو اتحد الموضوع غاية لقوله باعتبار اختلاف الموضوع فيما بان يكون لبعض المحكوم عليه بالسلب هو لبعض الذي حكم عليه بالاجاب لتحقيق التناقض قوله خارج عن مفهوم القضية يقال فلذا الوحدات الستة سوى الموضوع والمحمول خارج عن مفهومها فكيف يصح اعتبارها لا لانقل انما وان كانت خارجة عن مفهوم مطلق لقضية لكنها داخل في مفهوم القضية لانه اعتبر في القضية الاخرى كما فصله قدس سره وهذا هو المراد منها من اعتبارها كذا افيد قوله بحسب مفهوم القضية لان الحكم فيها على البعض المبهمة خصوصية ذلك البعض خارج عن مفهومها فلا يمكن اشتراط الاتحاد فيها بخلاف الكمية لانها داخل في مفهوم المصورات ولذا اعتبر في الاختلاف في الحكم لتحقيق التناقض كذا في حواشي الرسالة لا يقال باعتبار اختلاف الكميات في اعتبار الاتحاد في الموضوع الا يصير الموضوع في احداهما حيثما جميع الافراد في الاخرى بعضها لانا نقول المراد بتحاد الموضوع هو اتحاد في الوصف اعني في الكمية والجزئية لا اتحاد الموضوع في الوصف اعني صدق الوصف من الافراد والالم يكن من الكلية والجزئية تناقض موطر كذا في شرح الرسالة قوله اذ عرفت انه لا فائدة قدس سره من عند نفسه في اشتراط الاختلاف في الحكم في محصورتين تصحير على ان ما يوجب في عاتق النسخ المتن من قوله ونقيض الكلية انما هي السالبة الجزئية

قوله في المنع قوله وغير ذلك من بعد الفاعل والمفعول والمحال والتمييز نحو زيد عامل للسلطان وليس عامل لغيره وضارب عمر وليس بضارب بكر او كاتب قاعد وليس بكاتب قائما وطبيب ابليس بطبيب دار او افيدي في الجواب بل علمه ارادوا بالشروط قيد اعتبر في الحكم سواء كان وصفا او كالياض ان الالات محل او غير ذلك فيصير المحصر في الثمانية لذلك تعلم انه لا وجه لافراد كل من الزمان والمكان والاضافة بالذكري مع اندراج في الشرط بهذا المعنى قوله والا احوال لم يكن المقصود تفصيل الشرائط بل ذكر ما هو الكافي لتحقيق التناقض فلا حاجة الى الامور المذكورة اذ يكفي وحدة النسبة الكلية على ما ذهب اليه الشيخ ابو النضر الفارابي كذا في شرح الرسالة قوله وعلى هذا القياس لان النسبة في هذا الزمان وهذا المكان مثلا غير النسبة في ذلك الزمان وذلك المكان وبكذا الوحدة النسبة مستلزقة لجميع الوحدات وكافية في تحقيق التناقض بخلاف الوحدات الثمانية فانها ليست مستلزقة لوحدة النسبة ولا كافية باعتبارها في اول من عتبرت بارثمانية



تفہیم الساتر الکلیۃ ہے موجبۃ الخیرۃ تم مثالیہا مقدمہ علی قولہ المحصوران الخیریس من کلام المصرح  
بل موجبۃ من غیر الحقہ النسخون بالمتن فی غیر موضعہ فاعترض الکاتب بان ایراد المصرح ہذا  
العبارة ہذا لیس فی موضعہ لان مثل ہذا الامر الظاہر بطلانہ لایناسب اسنادہ الی المصنف علی  
شأنہ ولعجب من العلامة انہ اور وہاں کہ وسلمہا والہ سبحانہ و تعالیٰ اعلم قولہ وهو فی اصطلاح  
الرجواب عما یقال ان تفسیر المصنف ہر للعکس لا یطابق مصطلحہم فانہم لا یطلقون العکس الا علی قضیۃ  
الحاصلہ من التبدیل لک علی نفس التبدیل کذا فی مخرج المطالع وحاصل الرجواب ان لا حقیقۃ کانت  
الا انہم بہا یجوزون فیطلقون علی التبدیل ایہ اطلاقا لاسم سبب سبب ہذا ویفہم من کلامہ  
قدس سرہ فی حواشی الرسالۃ انہ حقیقۃ فی المعینین حیث ذکرہا علی لفظ واحد فلا بد ان یکمبہا  
بان یقال العکس فی اللغۃ رد آخر الشئ الی اولہا کما فی القاموس ثم نقل عنہ الی نفس التبدیل المذكور  
من باب تسمیۃ الخاص باسم العام ثم استعمل مجازا فی قضیۃ المحصورۃ لعلاتہ اسببۃ فان التبدیل  
سبب لخصوہا ثم کفر استعمالہ فیہا حتی صار حقیقۃ غالبۃ و اعرف بانہا احضر قضیۃ لازمۃ لاصل موقفہ  
لما فی الکلیۃ الصدق والاشتقاق منہ باعتبار المعنی الاول دون الشئ کذا فی امید قولہ ولهذا  
فسر وہا اورہ لصیغۃ الجمع اشارۃ الی شحورہ ہذا التفسیر کما وقع فی التسمیۃ والمطالع وغیرہا  
فتولہ والصدق والکذب الخیر الی ان تصدین والکذب فی المتن لیس  
مصدر معلوم بمعنی سبب الصدق والکذب الی غیر بل ہر مصدر مجهول فی رجوع الی الصدق  
والکذب لیس المراد ببقا الصدق ان الاصل العکس کیونکہ صادقین صادقین فی الواقع

موجباً كان العكس ايضاً موجباً وان كان سالبا كان العكس ايضاً سالباً وان كان صادقا  
كان العكس ايضاً كذلك مثلاً اذا اردنا ان العكس قولنا كل انسان حيوان نجعل  
الموضوع اعني الانسان محمولاً والمحمول اعني الحيوان موضوعاً فنقول بعض  
الحيوان انسان وكذا اردنا عكس قولنا لا شئ من انسان يحس فنقول لا شئ من الحي  
وانسان والمراد من الموضوع والمحمول الموضوع والمحمول في الذكر اي وصفه عنوان  
الموضوع والمحمول فلا يرد السؤال باز العكس لا يصير ذات للموضوع محمولاً ووصف  
كما هو المتبادر من لفظ البقاء حتى يخرج عكس القضايا الكاذبة نحو كل حجر حيوان والذهنية نحو كل غنقاط  
بل المراد ان الاصل يكون بحيث لو فرض صدقه لزم صدق عكسه في شئ بل الصدق المحقق والمقدر بدليل  
فلا مجال فان معناه مع بقا الصدق تلعبا بحاله من كونه محققا ان كان في الاصل محققا ومقدرا  
ان كان فيه مقدرا او كذا سنرى قوله بقا الايجاب والسلب مجال كونهما متلبيين كالبها من كونها معدولي  
الطرفين او احدهما نحو كل لاسي لا عالم فانه ينكسر في بعض اللامعالم لاجل نحو لاسي من اللاحي بعلم  
فانه ينكسر في لاسي من العالم لاسي او محصل الطرفين او احدهما وهو ظاهر او سأل في الطرفين او  
احدهما فان قولنا كل ليس يتلطف ليس بانسان مثلا سوية سالبة الطرفين حكم فيها بايجاب سلب  
المحمول لما سلب عنه الموضوع وينكسر في بعض ليس بانسان ليس يتلطف وبهذا ظهر فائدة قوله مجال  
في كل من الموضوعين وليس كحج ثوكما توهم كذا افيد قوله وان كان صادقا الا فيه انه يصدق على ما  
صدق به الاصل بطريق الاتفاق كقولنا كل انسان ناطق فانه يصدق مع قولنا كل ناطق انسان  
وليس عكس اعني هم جوابا بان المراد مع بقا الصدق محيية على وجه اللزوم لانه الفرد الكامل من المعية  
فيخرج عنه المثال المذكور لان صدق العكس فيه كليا انما هو بخصوص المادة وهو كون المحمول مساويا  
للموضوع ولذا يكذب الكلية فيما اذا كان المحمول اعم منه كذا سنرى شرح لمطالع قوله اي وصفه عنوان  
الجزء العنوان في الاصل ما يكتب على اوس المكاتيب لم يعرف منه المرسل اليه ثم اتع فيه فاستعمل في وصف  
يعرف بافراد المعنى الذي وضع له اللفظ فاصنافه الوصف اليه بيانية من باب اضافة العام الى الخاص  
قوله لا يصير ذات الموضوع الجزء العامي مخدوع اي العكس لا يصير فيه ذات الموضوع وصف  
المحمول بالعكس لانه يبي البطلمان بهذا السؤال كما يرد على هذا التعريف يرد على تعريف اختاره

[illegible]







بَلْ تَعْمَلُونَ شَيْئًا ۚ اِذَا قُلْنَا كُلُّكُمْ اِنْسَانٌ ۖ يَصُدُّ قَوْلُنا بَعْضَ الْجَوْنِ اِنْسَانًا ۚ نَاۤ اَنۡ نَّجْعَلَ الْمَوْضِعَ

174

والا يلزم صدق الاخص على جميع افراد الاعم وهو محال مثلاً لو انعكس قولنا كل انسان حيوان ان موجبة الكلية يصير عكس كل حيوان انسان فيلزم صدق الانسان على جميع افراد الحيوان وهو محال بل يلزم ان تنعكس موجبة خبرية لانه اذا صدق قولنا كل انسان حيوان نجد الموضوع ذاتا موصوفاً بالانسان والحيوان فيصدق بعض الحيوان انسان بالضرورة وايضاً لو لم يصدق بعض الحيوان انسان على تقدير

٥  
قولنا بان  
جذبنا الطرح  
جاء في بيان  
مفسرنا شيئا  
سما في بيان  
القياس عليه

لما كان ما ذكره المصريح في الدليل قوة خبرية لا مثبت بها الدعوى الكلية عدل عنه وعلل الدعوى بوجه  
كله ثم جعل ما ذكره المصريح مثالا كما هو دأب اشرار قوله وهو محال الى لوجب السلب الخاص عز  
بعض افراد العام والال انقلاب العموم الى المساواة قوله لانه اذا صدق الخ المقوم في بيان  
عكوس القضايا لم تكن طرق احدا بالافتراض وهو فرض ذات الموضوع الموجود شيئا مبعثا وعمل  
وصفة الموضوع والحمل على محصل مفهوم العكس مخرج الال القياس بالافتراض من الشكل الثالث  
كما استقرت والثاني العكس هو ان يعكس لقيض العكس ليحصل ما يثبت في الاصل والثالث  
الختلف وهو ضم لقيض العكس مع الاصل لينتج سلب شي عن نفسه وبما قيا سان افتراضيان  
من الشكل الاول فاشترط سره اولا الى طريق الافتراض الذي اختاره المصنف وج وقرينه  
انه اذا صدق الاصل فبالموضوع شيئا موصوفا بالالان والحيوان وموالات الالان و افراد  
فنقول كل ذات حيوان وكل ذات انسان ينتج من الشكل الثالث بعض الحيوان انسان وبما يلحق  
لا يقال القاعدة الكلية لا تثبت بمثال جزئي لانه ليقول اصل القضية بخلاف الاستدلال المستعمل  
الوجه الكلي بتخصيص المثال لتقرير الال فتم المبتدئ كانه قيل لانه متى صدقت الموجبة الكلية فبم  
موضوعها ذاتا موصوفا بوجه الموضوع والحمل مثالا اذا صدق قولنا كل انسان حيوان فبالم قول  
وايقه لولم يصدق الخ اشارة الى طريق العكس وتقريره انه لو لم يصدق الموجبة الجزئية لصدق  
نقيضها وموالات الكلية لاستحالة ارتفاع النقيضين وكلما صدقت السالبة الكلية صدق  
عكسها ايكون من اللوازم نتيجة لو لم يصدق الموجبة الجزئية صدق عكس نقيضها لكن صدق عكس  
نقيضها باطل لانه يثبت في الاصل الذي فرض صدقه ينتج ان الموجبة الجزئية صادقة لان تنشاء  
لنقيض الال نتيجة لنقيض المقدم كذا حقق قدس سره في حاشي الرسالة في بحث قياس الخلف

القضاة من رتب  
كما تكلموا به  
مفسدا خروفا  
جانبی بی بیان  
جذبہ الطریق  
فرق میان مانو

موضع بلائنا والحيوان فيكون بعض الحيوان انسانا والبقية الجبرية تنعكس فيه بهذا الوجه

۱۲۷

كل انسا حيوان لصدا نقيض وهو لا شئ من الحيوان بانسان فيلزم المساواة بين  
الحيوان والانسان فيصدا لبعض الانسان ليس بحيوان وقد كان الاصل كل انسان  
حيوان هذا خلف ولو ضم النقيض اعني لا شئ من الحيوان بانسا الى الاصل هكذا كل  
انسا حيوان ولا شئ من الحيوان بانسان ينتج لا شئ من الانسان بانسان وهو محال و  
الموجة الجبرية تنعكس موجبة جزئية بالمجتدين المذكورين في انعكاس الموجبة الكلية قال

قوله فيلزم المناقاة لان السالبة الكلية لا تألف الا من امرين متباينين قوله فيصدق  
بعض الكليات ليس بجواب انما اختار السالبة الجزئية في العكس مع ان السالبة الكلية تنعكس  
نفسا لانها نقیض صریح للموجبة الكلية فهي الكاملة في مناقاة الاصل وقد استفيد صدقها من  
صدق العكس عن السالبة الكلية قوله هذا خلف بالفتح ا بطل الغرض غلط في الاستنباط  
خالف بالفتح سخن تباد خطا قوله ولو ضم النقيض الى اشارته الى طريق الخلف وتقريره انه لو لم  
يصدق الموجبة الجزئية لصدق نقیضها وكلما صدق نقیضها جاز ضمها مع الاصل الصادق يستجزم  
ولم يصدق الموجبة الجزئية لجاز ضم نقیضها مع الاصل لكن ضمها باطل لانه لا يتلزم المحال من غير انه  
الموجبة الجزئية مساوثة قوله وهو محال لانه سلب الشيء الموجود بدليل ايجاب الاصل عن نفسه وهذا محال  
اما ان يكون ناشيا عن صورة القياس او عن بادية لكن الصورة صحيحة لانه اشكل الاول لبين النتائج  
فيكون ناشيا من المادة اما من الصغرى او الكبرى لكن الصغرى مفروضة الصدق فتعين ان يكون  
التي هي نقیض العكس فيكون باطلا والعكس حقا وهو المطلوب وما ذكرنا في تقرير العكس والخلف فكل  
لك ان العكس في مباحث العكس كل خلف من افراد قياس الخلف وهو بالقصد اثبات المطلوب  
بالبطل نقیضه وكل منها قياس مركب مؤلف من اقران من شرط من متصلتين وثبتنا في متصلتين  
فان نقیض التالي لنتیجة نقیض المقدم اعلى استقرای الشيخ بعد الترفیض حقيقة نعم بما من اللاحقة ان  
نقط على ما استظهر او من الاستثنائي فقط لانه ما نقل قدس سره عن البعض في حواشي مختصر الاسرار  
كل ذلك قابل منهم قوله بالحجتين المذكورتين الخ اعي العكس والخلف نفیة اشارة الى ان ما يوجب  
المصدر من الاقران ليس بحجة قوية لانه قياس من الشكل الثالث وبيان انما جرموقوف على عكس  
الصغرى على سبيل قلوب من العكس بالافتراض لازم الدور مع ان الشكل الثالث نظري للنتائج نهجنا

الحکومت کو اس  
مجلس کی صوابت  
مجلس کی صوابت  
مجلس کی صوابت

مجلس قوافل فیض  
الاسلامیہ عرب  
شمارت مائیم ثلث  
جلد اول و طریقہ

رونی تحفہ میں  
الانوار کا نام  
المدد کہ میں اشارہ  
الہامی علیہ مغلطہ  
المعظم غفر لکاتبہ  
وہم سے فیض  
دارتہا



ايضا والثاني الكلية تنعكس كلية وذلك لان بنفسه فانه اذا صدق لاشئ من الانسان بحجر يصدق  
لاشئ من الحجر بانسان والسالبة الجزئية لا تنعكس لزوما لانه يصدق بعض الحيوان  
١٣٨

والسالبة الكلية تنعكس الخ اقول السالبة الكلية يلزم ان تنعكس سالبة كلية لانه  
اذا صدق قولنا لاشئ من الانسان بحجر يلزم ان يصدق لاشئ من الحجر بانسان والا  
لصدق نقیضه وهو بعض الحجر بانسان وينعكس الى قولنا بعض الانسان حجر وقد  
كان الاصل لاشئ من الانسان بحجر ههنا ولو جعل النقيض اعني بعض الحجر بانسان  
صغره والا اصل كبرى هكذا بعض الحجر بانسان ولاشئ من الانسان بحجر ينتج من  
الشكل الاول بعض الحجر ليس بحجر وهو محال قال والسالبة الجزئية الخ اقول سالبة  
الجزئية لا يلزم ان تنعكس لانه اذا كان الموضوع اعم من المحمول يصدق سلب الاخص  
عن بعض افراد الاعم ولا يصدق سلب الاعم عن بعض افراد الاخص لا متناع وجود  
الاخص بدون الاعم لكن يصدق العكس في بعض المواد اذ يصدق بعض الانسان  
ليس بحجر يصدق عكسه اي هو بعض الحجر ليس بانسان ولهذا اقيد فتوالة  
العكس والخلف فان مرجعها الى الشكل الاول الذي ساقه فالاول هو اختيار احد هاتين الافتراضات لان  
النظري لا يثبت بالنظري واليا اشار الكاتب بقوله والاول الخ ويجوز ان يراد بالبحثين حجة المصريح  
وحجة الشارح فالعكس والخلف حجة واحدة لا شتر كما في اخذ النقيض والطارة وان خالفنا في وجه الباطل  
بل يجوز ان يراد حجة المنه والاثبات وهو ظاهر قوله يلزم ان تنعكس سالبة كلية لاسالبة جزئية  
لانعكاس الموجبة الكلية موجبة جزئية لان العكس اخص قضية لازمة للاصل فمن صدق السالبة الكلية  
كلها لا يمكن يكون السالبة الجزئية عكسا قوله والا لصدق نقیضه اشارة الى طريق العكس وقوله  
ولو جعل الخ اشارة الى طريق الخلف ولم يصرح للافتراض ههنا لما عرفت انه ليس بحجة مع ان جريانه  
مشروط بوجود الموضوع والسالبة لبسطة لصدق عند عدم الموضوع ايض قوله بعض الحجر  
ليس بحجر وهو باطل لان ثبوت الشئ لنفسه ضروري فلو جاز سلبه عن نفسه لانقلب مادة الضرورة  
الى مادة الامكان وهو من البطلان كذا في حواشي الرسالة لا يقال لشيء لا يتصور الا من شئين  
فلا يجوز حمل الشئ على نفسه فضلا عن ان يكون ضروريا اذا الشئ لا يغير نفسه لان نقول لتنازل الانعكاس  
كان في محل تقديم تحقيقه في بحث الكلمات قوله في بعض المواد اذ في مادة السالبة الكلية اعني اذا كان من  
الطرفين سبابة كلية كالانسان والحجر مادة اعموم وخصوص من جهة لا يصدق وهو ان قوله ولهذا اقيد الخ

قوله سالبة  
لبسطة الخ  
من اركان  
منه سالبة  
ان يكون موجبا  
لاشئ باطل  
الكتاب  
لما عرفت  
الاشياء

ليس بانسان ولا يصدق عكسه القياس قول مولف من اقول  
١٣٩

ولا عكس لما بقوله لزوما اي كليا قال القياس قول المؤلف اقول المقصد الاعلى  
من الاصطلاحات المذكورة القياس لان الغرض الاصل من علم المنطق انما  
هو الايصال الى المجهولات والقياس موصل الى المجهول التصديقي الذي هو  
اشرف المقاصد فيكون هو المقصد الاعلى وهو عند هم  
يصدق بعكس في بعض المواد لا كما زاد قوله لزوما تنصيصا على ان الصادق في بعضها ليس بعكس  
وليس غرضه ان عكس كنه ليس يلزم حتى يرد ما قيل ان العكس هو ما يكون لازما وصادقا في جميع المواد  
والمختلف في مادة الاشياء عكسا عند هم فالصواب حذف قوله لزوما او ابداله بقوله اصلا وهذا المنه  
وان كان بعيدا عن غايات السبابة لكن في محل الكلام على اصلاح قوله المقصد الاعلى الخ  
منه ترغيب لتعلم الية تحصيله وبذلك السعي في تحقيقه وضبطه وكلمته من تعبيضية اس  
من من اصطلاحاتهم اوصد القصد فان بعض المقاصد قد يكون وسيلة الى بعض اخر فالغرض  
اذ المقصد الاعلى من باقي الاصطلاحات كذا انفيه قوله لان الغرض الاصل في تقديم  
لان بعضه عن الخطا في الفهم ايضا غرض من كنهنا وسيلة الى الايصال وتحقيق المقصد  
ان المنطق آلة للعلوم وحققتها به لتصديقات بالمسائل واما التصورات موضوعاتها ومحمولاتها  
فهي مبادي ودوائر الية التصديقات بها فالمقصود من تلك العلوم هي الادراكات لتصديقاتها  
بمخلاف الادراكات التصورية واذا كان المقصود الاصل منها هو العلم التصديقي كان البحث  
في هذا الفن عن طريق الوصول اليه اسم المقاصد واعلى لمطالب القياس الى بحث عن طريق  
يوصل الى العلم التصوري اعني القول الشارح لان حال الموصليين في هذا الفن كحال الموصليين  
اليها في علومهم ثم ان الموصلي الى التصديق ينقسم الى القياس والاستقراء والتشليل لكن  
العمدة منها هو القياس لانه يوصل الى ما هو الكمال من التصديق اعني ما وصل اليه سعة اليقين  
بخلاف الاستقراء والتشليل فانها لا يقيدان لظن فالقياس هو لمطلب الاعلى بالنسبة الى حاش  
التصورات وكذا بالنسبة الى الاستقراء والتشليل ولما جعلهما من قواعد ولو حقه هذا ما افاده  
في حواشي الرسالة ان اشرف المقاصد الخ لما عرفت ان المقصد من العلوم  
هو التصديقات بالمسائل واما التصورات فهي وسائل اليها فما قيل ان اشرف ما يعتبر ان يصبر

قوله ليس بعكس  
لأنه لا يكون  
على ما عرفت  
من الادراكات  
التي هي مبادي  
والتصديقات  
في الاشياء







الى ان مقلد مات القياس لا يلزم ان تكون مسلمة في نفسها بل يلزم ان تكون  
بالمركية عند النظر في مجربها بعبارتين مستقلتين فيصدق عليهما انهما مولف من اقوال تنبى سلت  
لزم عنها قول آخرى عكسها فالاول اخراج القضية بالنسبة الى عكسها بقيد اللزوم لان المراد هو  
اللزوم بطريق النظر والكتاب بقدرية المقام ولزوم العكس لا يصل ليس كذلك ففقه بحث  
تأمل والعلم ان سندا اخراج القضية بالنسبة الى عكسها الى قيد الاقوال ينبغي على عدم اعتبار  
العلية المستفادة من قوله عنها وعلى حمل اللزوم من المقدمتين والنتيجة على اللزوم بحسب تحقيق  
او لو تحققت تلك الاقوال في نفس الامر تحقق القول الآخر في سوار علمها احد او لم يعلم ولذا لم  
يقيد اللزوم بقوله بعد لظن كسفية الاندراج والافلا بد منه لا وخال الاشكال المتقدمة الماضية  
فان اللزوم بحسب التحقيق تحقق في جميع الاشكال وكذا بين القضية وعكسها واما اذا حمل اللزوم  
على اللزوم بحسب العلم واعتبر العلية المستفادة من قوله عنها فانه فرق بين الملازم عن الشيء والملازم  
له فان معنى الاول انه ناشئ عنه وحلول له ومعنى الثاني انه يتبع الملازم كك عن سوار كان محلول له او علة  
او محلول له علة ثالثة فيخرج القضية بالنسبة الى عكسها بقوله لزم عنها اذ لا لزوم بين القضية وعكسها بحسب  
اعلم صلا فضلا عن ان يكون ناشيا عنها لكن لما كان المتبادر من لفظ التعريف هو الاحتمال لا الماد  
اختاره وسعد اخراج القضية بالنسبة الى عكسها الى قيد الاقوال وذلك لانه لو اراد المعنى الثاني  
بمكن اللزوم بمعنى الاستعقاب وعدم الفصل لا يحسن استماع الالف كاك اذ العلم بالنتيجة ليس زنا  
العلم بالقياس بل بعده ويحتاج التعريف الى قيد لظن الاندراج كما عرفت فان العلم بالاشكال الماضية  
ربما يحصل من غير حصول العلم فيها كجوابا بحسب ما حينئذ ابدل عنها بعنه ليرجع انصبا الى القول المتوقف  
الذي هو عبارة عن المقدمتين مع الهئية التاليفية لان الهئية التي دخلت في العلم بالنتيجة مضمومة من  
التصديق به لا يحصل عن مجرد المقدمتين بل لم يعرفهما الهئية المضمومة بها خلاصة ما عاده مولانا عبد الحكيم  
في حاشي الرسالة قوله لا يلزم ان يكون الا في قبوله صادقة في نفسها بل لو كانت كاذبة منكورة لكن  
بحيث وملت لزم عنها قول آخر في قياس لانه القياس من حيث انه قياس يجب ان يعرف  
بحيث يشتمل جميع افراده اعني البرهان والحيل والخطابة والسفسطة والشعر من يعلم ان الحيل و  
الخطابة والسفسطة لا يجب ان يكون مقدماتها حقة في نفسها بل يجب ان تكون بحسب

بجيث لو سلمت لزوم عنها قول اخر فيدخل في التعريف القياس الصادق للمقدمات وغيرها  
كقولنا الانسان حجد وكل حجد جراد فان هاتين القضيتين وان كانتا كاذبتين الا انهما  
بجيث لو سلمت لزوم عنهما ان كل انسان جماد

لو سلمت لزعم عنها ما يلزم وما الشعر فانه وان لم يفيد التصديق بشئ بل التحليل كمن نظير الشاعر بما اذاعه من  
ويستعمل مقدماته على انها مسلمة ليعرب السامع فيه او يغيب عنه فاذا قال فلان قمر لانه حسن فكما يقدر  
كذلك فلان حسن وكل من قمر فلان قمر واذا قال لعسل نجس لانه مرة فكانه قال للعسل مرة وكل مرة نجس  
فالعسل نجس فهو قول المؤلف اذا سلم لزعم عن قول آخر وان لم يقصده الشاعر بل اظهر نفسه انه قصد  
حتى يوفيه اسامع فيعرب فيه او ينفرد كذا في مخرج المطالع قوله فيدخل في الجملات ما لو قيل  
المؤلف من قول ان لم عنها لكانت اقول آخر فانه يتبادر للمستمع انه ان تلك الاقوال صادقة في نفس  
الامر معها ما يلزم من النتيجة يخرج القياس الكاذب المقدمات اخرى او قولا مستترة لئلا يمتدحها جميعا  
اداة الشرط بتناول المحقق والمقدر كذا في حاشية الرسالة واعلم ان قدس سره لم يتعرض لمخرج  
الاستقراء او التمثيل بقوله لزعم كما اتفق عليه جمهور شراح هذا المتن فان مقدماتها وان سلمت لا يلزم  
عنها شئ آخر لا يمكن التوقف كما سياتي الكفارة على ظهوره لكن ينبغي ان يعلم ان هذا المخرج اخرجها مطلقا  
كما فعله الان جزيات الكل في الاستقراء قد يكون مضبوطة بخول عنصر متخير لانه اما ناسا وهو او اوما  
او ارض فيلزم عنه ان كل عنصر متخير وكذا التمثيل قد يكون على الجاه الحكم الفرع وعدم شرطية خصوص  
الاصل بالحكم وعدم ما فيه خصوص الفرع كلها معلومة بالقطع فهو البناييف المتيقن على انها اذا  
روا الى هيئة القياس استلزم العلم بالطلب بخول حيوان يحرك فكذلك الاسفل عند المضغ لانه  
اما الانسان او فرس او بقرة غير ذلك وكل منها يحرك الفك الاسفل عند المضغ فكل حيوان يحرك  
فك الاسفل عنده ونحو النبذة حرام لانه مسكر كالحمر وكل مسكر حرام فالنبذة حرام وفسر فيا حاشية  
يتحقق اندراج الاصغر تحت الاوسط والاولى تحت الاكبر فيحقق اللزوم بلاريه بخلاف ما اذا  
وقعا على صورتين نفسهما فانها لا يفيد ان القطع او العلاقة بين متبع اكثر الجزيات وبين  
الحكم الكلي لجواز ان الحكم يستقر على خلاف ما استقرى وكذا العلاقة بين الجزئين الوجود  
الجامع المشترك بينهما وناشره في الحكم لو كانت العلة مخصوصة ويجوز ان يكون خصوصية

لا  
 قد فخرت  
 في حال  
 الحاشية بوان  
 الكلام في  
 اخراج قضية  
 الواقعة والم  
 قضية واحدة  
 بالمع 7  
 بجزا  
 استحقاق  
 الواجب بها  
 في قضية  
 بانها باضت  
 ١٠ مخلو

[illegible]



وقوله لذلقتها احتراز عما يستلزم قولها انخرلا لذلقتها بل بواسطة مقادير معلومة  
الاصل شرط الحكم وخصيصية الفرج بالعامنة كذا افيد ويمكن ان يقال ان المراد من اللزوم العلم  
بالعنة الا ان الشاغل للنظر فيما داخلان في القياس الاتر من ادخل فيه الخطاة وكيفية  
حما ليعيد الظن بخونها الحاطية تنشر من التراب وكل حاطة كذلك ينهدم فانه وان سلم لا يعيد  
الاطمان ان هذا الحاطية ينهدم فادخاله فيه وانما اجماعه تحكم وانما افروها بالبحث في  
الكتب المبسطة لاختصاص بعض الاحكام بهما من حيث وقوعها على صورتها وانما سببها  
اعلم قوله بل بواسطة انما كما في قياس المساواة اعلم ان وقع في متن المطالع وشرح الطوالع  
وغيرهما بل بواسطة مقدمة غريبة وهي اما غير الائمة لئلا من المقدمتين وهي الاجنبية او  
لازمة لاحدهما لكن طرفها مغايران لطرف في كل واحدة من المقدمتين وهي في قوة المذكورة  
والاولى كما في قياس المساواة والثانية كما في القياس البين اما جعكس نقض احد  
المقدمتين نحو جزو الجوهر لوجوب ارتفاع ارتفاع الجوهر وكل باليس بجوه لاجوب ارتفاع ارتفاع  
الجوهر فانه ينتج ان جزو الجوهر جوهر بواسطة عكس نقض الكبرى عن قول كل ما يوجب ارتفاع  
ارتفاع الجوهر فهو جوهر فكذا ان البيان بواسطة المقدمة الاجنبية لا يسمي قياسا كذلك البيان  
بواسطة عكس النقض لا يسمي قياسا بخلاف البيان بالعكس المستوي فان حدود القياس فيها لا تتغير  
استطاعت قدس سره اكتفى على المقدمة الاجنبية اشارة الى ان عدلا لا نتاج بواسطة عكس  
المستوي قياسا عدلا لا نتاج بعكس النقض يحكم بل الحق وارجوا فيه لكون الوسطة لازما لاحد  
المقدمتين بخلاف المقدمة الاجنبية ولا دليل على رعاية الحدود في القياسية كذا افاده في  
حاشية مختصر الاصول وبصرح المحقق الرازي في شرح المطالع حيث قال مقدمات  
القياس كما استلزم المطالب بطريق العكس المستوي كذلك استلزمها بواسطة عكس  
النقض من غير فرق في الاستلزام فانك كما تقول في العكس المستوي من صدقت المقدسة  
صدق احداهما عكس الاخرى وتنتج صدقتا صدقتا ينتج كذلك انك اجزاء بعينه في  
عكس النقض بخلاف المقدمة الاجنبية فان اللزوم بالحقيقة ليس مع المقدمتين بل معهما انتهى

اجنبية كما في قياس المساواة وهو ما يتركب من قضيتين متعلق محمول اولهما  
 يكون موضوعا والاخرى كقولنا مساو لب وب مساو لـ ج فمما يستلزم ان  
 ان مساو لـ ب لكن لا لذاته بل بواسطة ان مساو لـ المساو لـ مساو حتى لو لم يتحقق  
 تلك المقدمه لم ينتج شيئا نحو الانسان مبائن للفرس والفرس مبائن للناطق  
 فلا ينتج ان الانسان مبائن للناطق لان مبائن المبائن لا يلزم ان يكون مبائنا  
 وقوله قول الخراساني مغاير

وما قال في شرح المواضع لزم عندئذ لا المقدرة اجنبية غير لازمة لشئ من التقديسين كما في قياس  
المساواة او غريبة لازمة لاحدها مساوية لها في الطرفين كما اذا بين اللزوم بعكس النقيض فهو  
متابعة للجمهور لا بيان ما هو مرضى عنده فتدبر قوله قياس المساواة الخ قال مولانا عبد الحكيم  
في التسمية الكلية باعتبار ما يوجد في بعض افرادها كما اذا كانت المقدرة الاجنبية قولنا المساو  
لما سوى الشئ مساو لذلك الشئ وما اذا اخرجوه عن التعريف لعدم اتساق المطلوب مطرواً و  
اختلافه بحسب اختلاف المواد فان الحق في قولنا لزوم لب وب لزوم لجا لايجاب وحق  
قولنا انصف لب وب نصف لجا السلب وبذا بعينه وجه اخراج الضروب العقيمة من كل  
شكل عن التعريف لان اتساقها غير مطر وقوله بل بواسطة ان مساو في الخ فهو  
في الحقيقة قياس مركب فان قولنا مساو لب وب مساو لجا ينتج ان مساو مساو في  
ج فيجعل هذه النتيجة صفر والمقدرة الاجنبية كبر في هذا مساو مساو في ج وكل مساو مساو  
ج مساو لجا ينتج ان مساو لجا هو المطلوب فالنتيجة الثانية التي هي المطلوب لا يلزم لذات  
القياس الاول بل بواسطة مقدرة اجنبية ولذا سمى بقياس المساواة اے هو قياس  
لا ينتج المطلوب بنفسه بل يضم مقدرة اخرى اخذ فيها المساواة في بعض المواد قوله  
لحرب نتيجة شيئاً الخ اے شيئاً يعتد به وهو النتيجة الثانية لازمة المقصود والاصل والافنو  
ينتج النتيجة الاولى التي هي غير مقصود ولذا اتنا قوله لا يلزم ان يكون الخ الازمة  
ان الانسان سائر للفرس المبائن للناطق مع ان الانسان ليس مبائن للناطق وكذا النصف  
النصف ليس تضاعف بل موزع نعم يكون سائر المبائن للشئ سائر لكون الان ان سائر



لكل واحد من القولين والا يلزم ان يكون كل مقدم متين قياسا كيف كانتا مستلزما  
احدهما وعدل عن مقدم متين الى القولين لئلا يلزم الدور لانهم عرفوا المقدمة  
بما وقعت جزاء القياس قال وهو اما اقتراي الا قول القياس اما اقتراي ..

للفرس من الفرس مبان للحمار ولذا نفى لزوم السبابة لانفسها قوله والا يلزم الخ اسكان لم يشترط  
معارضة النتيجة لكل واحدة من المقدمتين يلزم الخ وقد عرفت ان تحقيقه قدس سره للتعريفات  
على عدم اعتبار العلية المستفادة من لفظة عنها والافاق قضيتان المستلزمان لاحدهما  
خارجان بقوله لزم عنها اذ احدهما لازمة لهما لا عنهما بل نقول ان لزوم العقل الآخر عن الاول  
معناه ان لكل منهما مطلقا في حصوله والكل وان استلزم الخ ولكن احد الخجين لا دخل في  
حصول الخبز الاخر فيخرج القضية ان المستلزمان لاحدهما بقوله عنها وان لم يعتبر العلية المذكورة  
كذا افاد العلاقة واليه يشير في شرح المطالع بقوله وفيه نظر فعلى هذا الاعتبار الاخيرة في النتيجة  
ان الزيادة لا يصح كما اختاره قدس سره في حواشي المطالع او لئلا يلزم الهند يان والمصادرة  
كما اختاره العلامة في شرح هذا المختصر لانه لو كانت عين كلتا المقدمتين يكون نهيا ما و  
لغوا من الكلام ولو كانت عين احدهما فقط يلزم المصادرة على المصنف لكون المطلوب  
جزءا وليد قوله وعدل عن المقدمتين الخ حيث ان اجزاء القياس قد استحدثت باسم  
المقدمتين حيث يقال ان الاقتران يتألف من مقدمتين احدهما كذا والاخر كذا و  
الاستثنائي يتركب من مقدمتين احدهما كذا والاخر كذا بل قال في مختصر الاصول ان  
القضية اذا جعلت جزاء قياس يسمى مقدرة فكان الاقتران ان يقول مؤلف عن مقدمتين  
حتى سلمنا انه وليس غرضه ان المذكور المشهور في تعريف لفظ المقدمتين والمصنف رم على  
عنه حتى يرد ان المذكور في كتبهم لفظ القضايا او الاقوال كما لا يخفى على المتبحر قوله بما وقعت  
فيها هو الموافق لما في اشتقاق وقال في حواشي الرسالة في صدر الكتاب ان المقدمة في مباحث  
القياس تطلق على قضية مجتلة جزاء قياس او حجة وهو المذكور في الاشارات والنزدي اشارته  
الى نقد الاصطلاح ففيل انها مختصة بالقياس وقيل لا بل يقال لما جعلت جزاء الاستقراء و  
التمثيل اليه ولما كان دور الدور على تعريف القياس ينبغي على اختصاصها بالقياس

وهو لا يكون النتيجة او نقيضها من كورافيه بالفعل كقولنا كل جسم مؤلف  
لوكل مؤلف محدث فكل جسم محدث واما استثنائي وهو ما يكون النتيجة  
او نقيضها من كورافيه بالفعل نحو ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود  
لكن الشمس طالعة ينتج ان النهار موجود فهو بعيدا من كور في القياس او لكن  
النهار ليس موجود فالشمس ليست بطالعة ونقيضها اي الشمس طالعة من كور  
فيه واما في الاول اقترانيا لكون حد ود القياس اي الاصغر والا كبر  
والا وسط فيه مقارنة غير مستثناة وسمى الثاني استثنائيا لاشتمال على حرف  
اختار بهما تعريف الخاص ولذا قال الشيخ في الشفاء ان ذكر المقدمات في تعريف القياس دور  
ولو كانت عبارة عما جعل جزاء لم يلزم الدور قوله القياس الخ لما كان المقصود الا عظم  
هو لتقسيم وتعريف التعيين تبسبب قسما الاقتران لانه البسط بالقياس الى الاستثنائي واطل اجزاء  
منه باعتبار البعض افراده اعني الجزء البسيط مقدم على المركب فلما ران اللان تقديم الاستثنائي  
لكون ضروري وجوديا قوله ما لا يكون عين النتيجة الخ لا يكون كل منهما مذكورافيه ولذا  
عطف بالواو والواصلة بخلاف الاستثنائي فان الغاير فيه ذكر احدهما ولذا عطف هناك باو  
الفاصلة والمراد من الذكر ما هو الاعم من اللساني والقلب يشمل القياس المأخوذ والمعقول قوله  
بالفعل الخ قيد التعريفين بل لان النتيجة مذكورة بالقوة في الاقتران في تعريفها من المادة والصفة  
وما واما مذكورة فيه ومادة الشيء ما بالشيء بالقوة وبصورة ما بالشيء بالفعل فلو اطلق ذكر النتيجة  
لاستقص تعريف الاستثنائي سعاد تعريف الاقتران في جملة دخول الاقترانيات كما في تعريف  
الاستثنائي كذا في شرح الرسالة قوله حد ود القياس الخ احوط اذ والاضافة لدون ملازمة  
لانها اطراف القضايا الواقعة في القياس قوله غير مستثناة اشارة الى ان الاقتران ليس محمولا  
على ما هو المتبادر منه اعني اقترانها مع الترتيب الطبيعي بان يكون الاوسط واقعا في البيتين والايخرج  
معدا الشكل الاول بل هو عبارة عن عدم الاستثناء وعطف بالواو وكيفية تمت قوله على حد  
الاستثناء اعني ان كانا معا على ان كلمة الاستثناء المنقطع تستعمل بمعنى لكن ولما  
كان نظرا من قصد السمع عدوا من ادوات الاستثناء في القياس من كسر وعطف على







حدا اصغر وحسول يسمى حدا الكبر المقدسة التي فيها اصغر يسمى الصغر والتي فيها

172

بأنه في المقصود وموضوع المطلوب يسمى حدا أصغرا لأنه في الغالب يكون اخص الأض  
يكون أقل أفرادا فيكون أصغر ومحصوله يسمى حدا أكبرا لأنه لما كان أعم وأكبر  
أكثر أفرادا فيكون أكبر والمقدمة التي فيها الأصغر يسمى الصغرة لاشتغالها على الأصغر  
المقدّمات فيهما الأكبر يسمى الكبرى لاشتغالها على الأكبر واقتراح الصغرة بالكبرى في  
يجابها وسلبها وكليةهما وجزئتيهما يسمى قرينة وضربا ولم يذكره المصنف والحقيقة الحاصلة  
من وضع الحد الأوسط عند الحدين الآخرين بحسب ما وضع عليهما أو وضع عليهما أو حمل على  
أحدهما ووضع الآخر يسمى شكلا والاشكال أربعة لأن الحد الأوسط كان محمولا في  
الصغرة وموضوعا في الكبرى فهو الشكل الأول المحمول على الشا حيوان وكل حيوان جسم فكل الشا جسم  
إن كان محمولا فيها فهو الشكل الثاني محمول على الشا حيوان كل شئ من الحيوان فلا شئ من الأناشيد  
أجمعها أو كونه متوسطا بين الطرفين في الذكر ونقل فيما بعده الأشكال ومحمول على الشكل الأول  
فكان في الكل متوسطا بين الطرفين كذا أفيد قوله وموضوع المطلوب في القول اللازم من القياس  
بل من الاستقراء أو التمثيل أي يسمى نتيجة أن يسبق من الدليل اليه ويطلب أن يسبق منه الدليل  
فيما يستدلان فاما مختلفان اعتبارا كذا في شرح الطالع والمطلع والحد الطرف فهو موضوع المطلوب  
طرف للمقضية الواقعة في القياس ومحمول طرف آخر لها وكذا الأوسط لأنه الموضوع والمحمول قوله  
لأنه في الغالب الخ وان جاز كونه ساديا كونه عالمه المحاور لكنه قليل وقوله في الغالب ليس على  
اطلاقه لأن الموضوع في النتيجة السالبة الكافية مباح للمحمول وفي الوجبة والسالبة الجزئيتين قد  
يكون أعم بل المراد منه في غالب موارد شرح المطالب عن الموجبة الكلية وإنما أطلق الحكم تنبيها  
على اشتغالها فكانها كل المطالب كذا أفيد قوله والاختصاص أقل أفراد فجاز تسمية بالأصغر  
تسميها القليل الأفراد وقليل الجزاء وكذا التسمية بالمحمول بالأكبر سببه على تشبيه كثير الأجزاء وكثير الجزاء  
والأفلا سببه لما قاله إذا الصغر والكبير من خواص الكميات وبين الكميات قوله لاشتغالها على  
الأصغر فهو تسمية لكل يوصف جزؤه والتأنيث لما ثبتت الوصفية عن القدر وكذا الكلام في تسمية  
الكبرى قوله يسمى قرينة وضربا أنه ما قرينة مغلانا عبارة عما يدل على المراد بالاتزان والاقتران المذكورين على  
المعنى وما ضربا فلان الضرب هو النوع والاتزان المذكور يحصل نوع خاص أحد من الأشكال قوله يسمى شكلا

فازد من الطيات  
ثم اذا كان  
في كيف وكيف  
تقاربت ارب  
الكيف التامير  
بالتقارب والتعدي  
منه بحسب العسل  
طافا فاطلاق  
احمد بن محمد بن  
شاه يقال هو  
كبير الشان لا يميز  
الحق فاقدم ارب  
مظلم

الأكبر يسمى الكبرى وهيئة التأليف من الصغر والكبرى يسمى شكلا ولاشكال أربعة

121

ان كان موضوعاً فيه ما يشبه الشكل الثالث نحو كل انسان حيوان وكل انسان ناطق في بعض الحيوان  
ناطق وان كان موضوعاً في الصغرى ومحمولاً في الكبرى فهو الشكل الرابع نحو كل انسان  
حيوان وكل ناطق انسان في بعض الحيوان ناطق فان قلت فعل ما ذكرتم لا يتكرر الاوسط  
الا في الشكل الثاني والثالث لان الاوسط اذا وقع موضوعاً يراد به الذات واذا وقع  
محمولاً يراد به المفهوم قلت عند وقوع الحد الاوسط محمولاً وان كان المراد به المفهوم لكن  
ليس المقصود ان ذات الموضوع هو عين هذا المفهوم بل المقصود ان ذات

تشيدها لما بالهيئة الخاصة من إحاطة الحدود بالمقدار فهو من باب تشبيه المعقول المحسوس لأن  
الشكل حقيقة هو الهيئة التي صلت للجسم بسبب إحاطة نهاية واحدة بأكثر من إحداه طول والعرض والعمق  
كما في الحركات أو نهايتين كما في نصف الدائرة أو نهايات كما في المضلعات من ثلثت ونحوه قوله  
فان قلت في الفا الثانية ايدان بان اسوال ناش مما سبق كما انه وار عليه فالمرور وقول المصنف  
والمرجع من مقدمة القياس المنشا بيان ما هيات الاشكال فنقوله على ما ذكرتم تصحيح ما يدل  
عليه الفا ثمتنا قوله لا لا وسط في فلا تصور التكرار الذي هو عبارة عن الاتحاد لفظا ومنه  
في الاول والرابع لاختلاف الاوسط فيهما بالموضوعية في احدى المقدمتين المحموية في الاخرى  
قوله لكن ليس في المقصود ان ذات الموضوع عين هذا المفهوم كما عده السائل في نسخة عليه نعم التكرار  
فان ظاهر البطلان في الازم صيرورة الخبر في كليهما انهما متباينان بحسب الحقيقة كما انفيدا في  
الحكم باتحاد الذات مع اظن بحسب الحقيقة والمفهوم وهو باطل قطعا بخلاف الحكم باتحاد اظن مع الذات  
بحسب الوجود فانه معقول وقبول بل المقصود ان ذات الموضوع لصديق غدي هذا المفهوم اذ يحصل الغرض  
من تاليف القياس على هيئة الشكل الاول على اندراج الاصغر تحت الاوسط حتى يتجدي حكم الاوسط  
ايجابا او سلبا الى الاصغر ولا يتوقف ذلك على اعيية المذكورة بل هي يانوية اذ يصير مدلول القياس  
حينئذ ان ذات الاصغر عين مفهوم الاوسط وكل ذات يصديق عليه الاوسط مثبت له الاكبر والملازم  
من مثبت الاكبر للاصغر لان الحكم في الكبير على ذات الاوسط دون مفهومه الذي حكم بعينية مع ذات  
الاصغر وما قيل ان الجواب غير مطابق للسؤال ففيه انه ان اراد ان يحسب اراد بالمحمول لذات دون  
المفهوم ففساده ظاهر ان اراد بالمفهوم من حيث قصد على الذات والمسائل هي ان المراد به المفهوم

طه  
 قولان اشک نودزل  
 بزارنا بوج مصطلاح  
 ابن الفسقه والافا  
 فی الفقه جوده  
 الشیخ محمد بن  
 القاسم علی بن  
 ملا صالح النعل  
 بشتیه الجرج  
 طه  
 زعفریه  
 المیزان فی الفقه  
 الفاتح بن  
 المصنف کلنی فافدا  
 افاد افدا  
 مشعل  
 مدخل



الحمد الأوسط الركن محمولاً في الصغر وموضوعاً في الكبرى فهو الشكل الأول وإن كان  
 ١٢٣

10  
10

الموضوع بصدق عليه هذا المفهوم فحينئذ يتكرر الأوسط في جميع الأشكال لأنه يكون  
 بمثلين يقال ذات الأصغر بصدق عليه مفهوم الأوسط وكل ما يصدق عليه مفهوم  
 الأوسط يثبت له الأكبر فذات الأصغر يثبت له الأكبر فيتكرر الحد الأوسط كما ذكر  
 الشيخ في الشفاء وأقرب الأشكال هو الشكل الأول لأنه على النظم الطبيعي وهو الانتقال  
 من الأصغر إلى الأوسط ومن الأوسط إلى الأكبر وهو بين النتائج وينتج لطلوالب الأربعة  
 من حيث ذاتها مع قطع النظر عن اعتبار صدقها على الذات فسلم ولا يضرب أولاً بحسب الجواب ليعلم ما أوداه  
 السائل فما كان أو باطلاً بل بحسب عدم الباطل ببيان ما هو الحق وقد حقق في تحقيق المسئلة  
 أنه لا يراوكل من طرفي القضية الذات ولا الكل منها المفهوم ولا بالاول المفهوم وبالثان في الذات بل  
 يراوالموضوع الذات وبالمحمول المفهوم لكن لا من حيث ذاته لما عرفت بل من حيث ثبوت الذات  
 وصدقها عليها قوله لأنه لا يكون بمثابة الخ حاصل ما أوداه في حوائش مختصر الاصل من ان المراد  
 بالاتحاد ان المفهوم الذي جعل محمولاً في الصغر هو بعينه جعل وصفاً عنواناً للموضوع في  
 الأكبر لأن المقصود هو اندراج الأصغر في حكم الأوسط يحصل به استتار كلامه والتخفى عليه  
 ان هذا البيان مختص بالشكل الأول فكيف يصح قوله فحينئذ يتكرر الأوسط في جميع الأشكال فلعلمه  
 ترك بيان الرابع على المقاييس فيقال فيه ان ما صدق عليه مفهوم الأوسط يصدق عليه مفهوم  
 الأصغر وكل ما صدق عليه الأكبر يصدق عليه مفهوم الأوسط والتأصل ان المراد بالأوسط المفهوم  
 سواء جعل اللاحظة افراداً للموضوع أو جعل محمولاً ومحمولاً بالصدق عنه تلك الافراد فيتكرر في  
 جميع الأشكال قوله يثبت له الأكبر أو مثلاً والاف الحكم في كبرى الشكل الاول قد يكون  
 بالسبب من غير الخ اللف البواقى قوله وأقرب الأشكال هو بيان مراتب الاشكال في اقرب الى الطبع والبعيد  
 ومن يعلم وجود التسمية فيها قوله على النظم الطبيعي او على الترتيب الذي يقضي الطبيعة مستقيمة و  
 قوله من النتائج بقدر البتة واعني هو عطف على قوله اقرب الاشكال الخ وبيان الحكم آخر الاول مختصر من حيث  
 البديهة والنظرة او افادته للنتيجة بدسي اولي فان يعلم باندرج الأصغر تحت الأوسط واندراج الأوسط تحت  
 الأكبر يتلزم العلم باندرج الأصغر تحت الأكبر وقوله وينتج لطلوالب الرابع حكم ثالث وبيان افضل على البواقي  
 من حيث النتائج وذلك لان حاصل الشكل الاول على حسب شرط البحث الكيف والكيف هو الحكم باندرج الأصغر

محمولاً فيهما فهو الشكل الثاني وإن كان موضوعاً فيهما فهو الشكل الثالث وإن كان  
 موضوعاً في الصغر ومحمولاً في الكبرى فهو الشكل الرابع والثاني  
 ١٢٣

ثم الثاني لموافقته الاول في الصغر التي هي اشرف المقدمتين لا شأناً لها على الموضوع  
 الذي لا حله بطلب المحمول ثم الثالث لموافقته الاول في الكبرى وابعاد الاشكال هو الشكل  
 الرابع لموافقته الاول في مقدمتين وهذه الاشكال الثلاثة عند الانتاج ترد الى الشكل  
 الاول مثلاً الشكل الثاني في المثال المذكور يرد الى الاول بعكس الكبرى  
 بكل واحد من الاوسط المحكوم عليه كلياً بالأكبر ايجاباً او سلباً فيكون الأصغر بكل واحد بعضه ايضاً محمولاً  
 عليه بالأكبر ايجاباً او سلباً فينتج المحصورات الرابع وهو من خواصه او امده لا ينتج ايجاباً بطلب كذا  
 في حوائش الرسالة قوله الذي لا حله الخ اشارة الى بيان اشرف الموضوع بأنه مقصود لذاته  
 بخلاف المحمول قوله في الكبرى الخ التي هي اشرف المقدمتين لا شأناً لها على المحمول الذي قصد  
 اثباته للموضوع قوله لموافقته الاول الخ ولذا اسقطه الفارابي وشيخه عن الاعتبار لبعده عن الطبع  
 جداً وعموص الاستنتاج منه بل اسقطه البعض عن بعينه وثالث بعينه كذا في شرح المطالع قوله  
 وهذه الاشكال الخ يريد ان المطلوب النظري لا يتعلق بالقبول بالتمنية الى البديهي والسببي  
 من الطرق التصديقية هو القياس الذي ورد على سببه الشكل الاول لانه الوارد على النظم الطبيعي فهو  
 المنتج منها في حقيقة والى هذا اشار قدس سره في حوائش مختصر الاصل حيث قال ان انتاج نظرية بل  
 العلم بانها متروكة على رجوع اليه لان حقيقة الدليل وسط مستلزم لطلوالب حاصل للحكم عليه ببيان  
 انية لينها اذا كانت محمولة فان لم يكن هناك استتباب اليها فلا دليل ان كان فان لم يكن حاصل  
 للحكم عليه لم يتلزم انتساب المطلوب اليه فلا دليل ايضاً وان كان حاصله فلا بد من استلزام لطلوالب  
 فلا دليل فظهر ان حقيقة ما ذكر فلا انتاج الا فيما وجدت في فيه ولان جهة الدلالة ان موضوع الصغر  
 بعض موضوع الأكبر فيندرج في حكمه وبذلك يوجد في الشكل الاول حقيقة الدليل وجهة الدلالة من غير  
 فيما تنه كلامه قوله يرد الى الشكل الاول الخ الكثرة على طريق رد الى العكس من ان الحجج في  
 انتاجها مثلاً الا في اخر من الخلف وبالعكس عنه ما ذكر في المطويات لانه الاقوى من بينا والمدار على انتاج  
 لما عرفت انفاً ولا نه حمل الطرق بالنظر الى العلم وهو ان لم يحجر في الضرر بكها الاشكال اجمعها  
 كما لا يخفى على المنتهي لكنه ينبغي فيما قصد افادته للمبتدئين من ان انتاج البديهي كالشكل الاول  
 بل هو نظري يحتاج الى البيان قوله في المثال المذكور الخ لان الحكم في سببه كونه بدسي



يرتد الأول بعكس الكبري والثالث يرتد اليه بعكس الصغرى والرابع يرتد اليه بعكس

122

فهيذا النتيجة المطلوبة والشكل الثالث في المثال المذكور هو ان يكون الـ  
عكس كنهها يقال متى صدقت القرينة صدقت اصغرى مع عكس الكبرى ومتى صدقت وهي مع عكس  
الكبرى صدقت النتيجة فنتى صدقت القرينة صدقت النتيجة وهو المطلوب انما زاد قوله في المثال  
المذكور اشارة الى ان الرد بعكس كبرى الى الاول لا يجري في جميع ضروب الشكل الثاني لان الضرب  
الرابع منه مثلا مركب من سالبية جزئية اصغرى وموجبة كلية كبرى فلا يمكن رده الى الاول بعكس الكبرى  
لان الموجبة الكلية انما تنكسر بجزئية وهي لا تصلح كبرى بالشكل الاول مع ان اصغرى فيه سالبة فببانه  
ما خلفت كذا افاده في حاشي مختصر الاصول ونها هو الوجه في زيادة ذلك الطرف في الشكل الثالث و  
الرابع وان شئت الاطلاع على حقيقة الحال فارجع الى المطولات وان ما قاله الامام من ان مجموع  
الشكلان يرتد في الحقيقة الى الاول بل الى الاول الاول بل الى الضروري من اول الاول فبانه ان اراد  
انتها باقي الشكل الى الشكل الاول لما تقرر ان نظري لا بد ان ينتهي الى اليه في ومما لا بد و  
المتسلسل كما بين في المطولات فهو مستحسن لا منتهى لقوله بل الى اول الاول لان الشكل الاول بجميع ضروب  
بين النتائج وليس له انتاج النتائج مخصصا بجزء الاول فضلا عن ان يكون بعض افراده غير بين كما يدل  
عليه قوله بل الى الضروري من اول الاول صرح بذلك قدس سره في حاشي الرسالة في آخر بيان الحاجة الى  
المنطق ويشير اليه في هذا الكتاب ايضا وكذا لا منتهى لما قاله اخرا وكذا القياس المستثنائي بل الى النتائج  
لان الاستثنائي بجميعه لا يتصل بمتن فصل هو بل بالنتائج ايضا وان اراد ردها وارجاعها الى الاول  
بان فغير عن بنتها المخصوصة الى سببية الاول فبانه لا يجري في جميع ضروب الاشكال السابقة لما عرفت  
ان الضرب الرابع من الثاني مثلا لا يمكن رده الى الاول فضلا عن ارتداده الى الضرب الاول منه عنى  
المؤلف من موجبتين كليتين كذا الضرب الثالث من الثاني اعنى المؤلف من موجبة جزئية اصغرى  
وسالبة كلية كبرى فانه وان امكن رده الى الشكل الاول لكنه لا يرتد الى الضرب الاول منه لقوات إمكانية من  
الضغرة الايجابين الكبرى مع انه لا منتهى حاليه بقوله بل الى الضروري التوجه بحكمه كما لا يخفى عن غرضه والى ان الامام  
بارتدائها الى الاول ان يعقل لا يحكم بانها لا يمكن حفظه رجوعا اليه سواء صح باولها لما عرفت ان حقيقة الدليل  
وجها له لا تخفى في الشكل الاول ولذا حكم ابن الجوزي في مختصره ان لا يتحقق فيه الرجوع الى الشكل الاول من  
ضروب الاشكال السابقة فينتج ردها فلا يدل على انه لا منتهى قول الامام يرتد في الحقيقة لا يقال ان يعقل يحكم بانها

الترتيب او بعكس المقدتين واليد هي الاتاج هو الاول والذي له عقل سليم وضع

150

النتيجة المطلوبة والشكل الرابع في المثال المذكور يرد اليه بتبديل الصغرى بالكبرى ثم  
عكس النتيجة وهو بعينه النتيجة المطلوبة. ولكون الثاني اقرب الاشكال الى  
باختلاف بلا ملاحظة هدية الاول كيف لا ولا خطها يمكن من التقييد عنها وهو لا يقدر على الرواية في بعض الصغرى  
كما عرفت فلا يصح قولهم ان العقل لا يحكم بانها بالاملاحة هدية الاول لان القول ان العقل بها بالاملاحة هدية  
الاول في ضمن هدية سائر الاشكال بلا ملاحظة اجمالية ولا يميزه تميزا تاما مفصلا وذلك لا يقدر في مرادنا اذ ليس  
من شرط الاملاحة العقل ان يتمكن من تفسيره وبيانها وتخصيص العبارة عنه كما هو حال اكثر العوام في دلائل وجوده  
تعالى بل هذا المظهر في احوال العارفين بالعبودية كل سائرهم عن بيان ما عاينوه بعين البصيرة كذا في شرح  
مختصر الاصول في حاشية العلامة عليه جوهرية قد سره على ان القول ان ايجاب الصغرى الذي هو شرط في  
اشكال الاول اعظم من ان يكون حقيقة او حكما وهو السلب سلم فلا يوجب لانه قد حقق ان السالبة ليست بسيطة والنتيجة  
السالبة المحمول هي التي يسلب مجموعها عن موضوعها فتم ثبت ذلك السلب متلذبان اذ لا فرق بين افتقار  
الشيء عن شيء واثبات ذلك الانتفاء لذلك الشيء المجردة الاعتبار فنحن قولنا ليس يكتب على تقدير كونه  
سالبة زيد نيت كاتب على تقدير كونه موجبة المحمول زيد نيت كاتب وكذا حقق ان الموجبة لم تحصل في السالبة  
السالبة الموضوع وبما التمسحج لهما على عنوان الموضوع متلذبان ان اذا عرفت هذا فاعلم انه يمكن  
رد ضرب الرابع من اشكال الثاني الى اشكال الاول نحو بعض الانسان ليس يصاحب كل فخص صائل لان الموجبة الكلية  
قوله ان السالبة الكلية السالبة الموضوع وتلك السالبة تنكس كل صالحة لكبرى اشكال الاول السالبة الجزئية تاويلها هو  
السالبة المحمول فيرجع الى اشكال الاول من موجبة جزئية سالبة المحمول سالبة كلية سالبة الموضوع فثبت  
سالبة جزئية كذا بعض الانسان هو ليس يصاحب الاشياء ما ليس يصاحب بعض انسان ليس يصاحب بعض انسان ليس  
بفرض كذا استقدته من شرح المطالع في بيان الفرق بين الموجبة العددية والمحلية وبين الموجبة السالبة  
المحمول ونحوه في مختصر الاصول في بيان شرائط انتاج الاشكال المارقة لكن لما يخفى على العارفين  
ان هذا الوجه لا يجري مطردا فيما عدا اشكال الثاني فانه لا وجه له ويل الكبرى الجزئية من اشكال الثالث مثلا  
بالكلية حتى يصلح كبرى للادول ومنه علم امتناع رد ضرب كلهما من جميع الاشكال الى اول الاول فانه وال  
في كل ضرب من اي شكل كان تاويل الموجبة بالسالبة بالعكس حتى يحصل كذا السالبة على هدية اشكال الاول  
لكنه لا يمكن جعل المقدمة الجزئية كلية فلا يرد الى المؤلف من وجهين كليتين فالحق في جواب ما هو ذكرنا

[illegible]



الاول لا يحتاج الى عقل سليم وطبع مستقيم الى رد الثاني الى الاول وياخذ النتيجة منه من غير عيرده اليه قال وانما ينتج الثاني الى الاول لاننا في الشكل الثاني شرطان اختلاف مقدمتيه بالاجاب السلب وكلية الكبرى وذلك لانه لو لم يتحقق احد الشرطين يتحقق الاختلاف الموجب للعقم

اولا من ان المراد بارتداد الشكل الى الاول هو كونه في صنف من سائر الهيئات من غير تقييد وبيان كما عرفت فانه جازي في الشكل كالمسحوط كذا حيث يمكن للعقل ملاحظة كل دليل في هيئة الاول ملاحظة اجالية بل في هيئة الضرب الاول منه الذي هو السطح من حيث كذا اشار اليه بقوله بل الى الاول الاول اما قوله بل الى الضرب من اول الاول فهو محمول على عموم المحاذير حيث اراد ان يوجب انها اکتسابا لمطالب لكل من هذه الاشكال الى برهان مؤلف من مقدمات اولية نحو الكل اعظم من الجزء او ما يجري مجرى الاول في افادة ليقين بحيث يكون ذلك البرهان ملحوظا بهيئة ما هو السطح الضرب ما هو العدة في الانتاج والسببي في الاتصال الى المطلوب عن الضرب الاول من الشكل الاول حتى يطلع مصباح الحق ويخيل المطلوب على هيئة الصدق فاما عندى في حل ما اجملة العلامة واما رد الاستثنائي الى الافتراض وبالعكس فهو اشارة الى اركان ارجاع احد ما الى الآخر كما يدل عليه كلام شاذ في مختصر كلام السيد في حاشية ان شئت الاطلاع عليه فارجع اليه قوله لا يحتاج الى ان حاصل العقل الثاني ان الاوسط ثابت لاحد الطرفين مسلوك من الطرفين الآخر فيانم المسافة بين الطرفين فيكون الاكبر مسلوكا عن الاصغر كذا في شرح المطالع وحاشي الرسالة قوله لا ينتج الشكل الثاني الى بعض من ان شرطين كليهما مذكوران في المتن وفيهم من شرح العلامة وشرح الطيبي ان المذكور فيهما هو اختلاف المقدرتين في الكيف فقط لا كلية الكبرى كما حصر به الكفاية وافتيد في وجه الاتفاق على احد الشرطين انما كان الثاني مخطا عن الاول ودرتعا عن الاخيرين من بعض شروط واعرض عن بعض علماء الكلاسيكية وانت خبير بان اللائق في التعليم ذكر الشرطين معا فالظاهر ان المصنف ذكرهما وعدم وجود الثاني في بعض النسخ من تصوراتنا نحن وانما ابتداء المصنف بيان شروط الثاني من ان المسافة باخيرة عن الاول لانها اراد بيانها وكان يحصل بسهولة منه اولاً ثم اشتغل بمبان ما هو المقصود الا عظم اعنى شرائط الاول وضرورة ما فيها كما انجز الكلام فومر ان

وهو صدق القياس تارة مع الاجاب تارة مع السلب هو يدل على ان كلا من الاجاب والسلب ليس بلازم لذات القياس لان ما بالذات لا يختلف اما لزول الاختلاف على تقدير انتفاء الشرط الاول فلانه لو اتفقت المقدمتان فاما ان يكونا موجبتين او سالبتين فعلى كل تقدير يتحقق الاختلاف اما اذا كانتا موجبتين فلانه يصدق كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان

الشكل الى ان قال والذي له طبع مستقيم وعقل سليم لا يحتاج الى رد الثاني الى الاول سببان هين بعده ما هو شرط اتجاها لان التاخر من التاخر اقرب قوله وهو صدق الى الاختلاف هو صدق القياس تارة مع صدق الاجاب من الاصغر والاكبر وتارة مع صدق السلب بينهما وهذا اول ما وقع في شرح العلامة والكاتب من تحقق الاختلاف في النتيجة لانه يشعر بطهرا ان الشكل الثاني عند نقض هذا الشرط ينتج على وجه الاختلاف بمعنى انه ينتج الاجاب في بعض المواد والسلب في بعضها وليس كذلك لان لصادق المختلف ليس بنتيجة لعدم كونه لازما لذات القياس في صورته قوله لان ما بالذات الى قولنا بالذات قد يقع في مقابلة قولنا بالعرض كما يتحرك بالذات يقع صفة للسفينة بالنسبة الى ركبتها فانه يتحرك بالعرض وقد يطلق ويادركون الذات سببا لشيء كما فيها نحن فيه فالمعنى ان الامر الذي يكون الذات سببا لا يتخلف بان يوجد بعدة ويعدم اخرى فمنه خلت من وحدة صورته لقياس علم ان القياس لا يتقدم شيئا منها فهو عقيم لا ينتج لان المعنى بالانتاج هو استلزام القياس لاحد ما يخصه لا يقال لهم يجوز ان يكون نتيجة احد ما على ليقين وهو لازم غير متخلف لانا نقول لاحد ما يتحقق وصادق سواء كان هناك قياس او لا فالغرض من القياس ان يحصل الى الاجاب على ليقين والسلب على التعيين واما ثبوت احد ما فلا يحتاج الى القياس كذا في حاشي المطالع قوله على تقدير انتفاء الشرط الثاني مع تحقق الشرط الثاني ولما اورا الكبرى في الاشارة كلية قوله فلانه يصدق لا قد كلفه قدس سره في كل تقدير باجدا الاختلاف لان المقدم على تقدير انتفاء الشرط الاول تحقق الاختلاف عند اجاب المقدرتين سواء كانتا كليتين ام صغرى جزئية والكبرى كلية وكذا عند سلب المقدرتين سواء كانتا كليتين ام صغرى جزئية والكبرى كلية وسيدم كلفه بذكر مثال الكليتين على تقديرين لان الموجبتين الكليتين انحصرت في الموجبتين الجزئيتين وكذا من الموجبة الكلية والجزئية فمنه لم ينتج

قد اجماعا على ان لا يحتاج الى رد الثاني الى الاول سببان هين بعده ما هو شرط اتجاها لان التاخر من التاخر اقرب قوله وهو صدق الى الاختلاف هو صدق القياس تارة مع صدق الاجاب من الاصغر والاكبر وتارة مع صدق السلب بينهما وهذا اول ما وقع في شرح العلامة والكاتب من تحقق الاختلاف في النتيجة لانه يشعر بطهرا ان الشكل الثاني عند نقض هذا الشرط ينتج على وجه الاختلاف بمعنى انه ينتج الاجاب في بعض المواد والسلب في بعضها وليس كذلك لان لصادق المختلف ليس بنتيجة لعدم كونه لازما لذات القياس في صورته قوله لان ما بالذات الى قولنا بالذات قد يقع في مقابلة قولنا بالعرض كما يتحرك بالذات يقع صفة للسفينة بالنسبة الى ركبتها فانه يتحرك بالعرض وقد يطلق ويادركون الذات سببا لشيء كما فيها نحن فيه فالمعنى ان الامر الذي يكون الذات سببا لا يتخلف بان يوجد بعدة ويعدم اخرى فمنه خلت من وحدة صورته لقياس علم ان القياس لا يتقدم شيئا منها فهو عقيم لا ينتج لان المعنى بالانتاج هو استلزام القياس لاحد ما يخصه لا يقال لهم يجوز ان يكون نتيجة احد ما على ليقين وهو لازم غير متخلف لانا نقول لاحد ما يتحقق وصادق سواء كان هناك قياس او لا فالغرض من القياس ان يحصل الى الاجاب على ليقين والسلب على التعيين واما ثبوت احد ما فلا يحتاج الى القياس كذا في حاشي المطالع قوله على تقدير انتفاء الشرط الثاني مع تحقق الشرط الثاني ولما اورا الكبرى في الاشارة كلية قوله فلانه يصدق لا قد كلفه قدس سره في كل تقدير باجدا الاختلاف لان المقدم على تقدير انتفاء الشرط الاول تحقق الاختلاف عند اجاب المقدرتين سواء كانتا كليتين ام صغرى جزئية والكبرى كلية وكذا عند سلب المقدرتين سواء كانتا كليتين ام صغرى جزئية والكبرى كلية وسيدم كلفه بذكر مثال الكليتين على تقديرين لان الموجبتين الكليتين انحصرت في الموجبتين الجزئيتين وكذا من الموجبة الكلية والجزئية فمنه لم ينتج







دوري الاتاج فلا يكون ظاهرا فضلا عن ان يكون بدسيهي الاتاج لان  
 النتيجة موقوفة على كلية الكبرى وكلية الكبرى موقوفة على النتيجة لان معنى  
 كلية الكبرى ان الاكبر ثابت لجميع افراد الاوسط او متفقه عنه والا صغر من افراد  
 الاوسط فلا بد ان يعلم ان الاكبر ثابت له او مسلوب عنه فهو عين النتيجة فيحصل  
 الدور قلنا يمكن ان يعلم ان الشيء ثابت للشيء او مسلوب عنه بعنوان وان لا يعلم اذ عبر  
 عنه بعنوان اخر وهذا كذلك لان ايجاب الاكبر او سلبه عن الاصغر معلوم اذ اعبر عنه  
 باللم بوجهي نسخة السيد كما ستعرف عن قريب قوله دوري الاتاج ان هذه اضافة لفظية  
 يعني الاستدلال على المطالب تلزم للدور المحال فهو غير مستجيب اصلا كذا في شرح لطالع  
 فقه قوله فلا يكون ظاهرا للاتاج فضلا عن ان يترق بعد ترقى قوله لان النتيجة بالاولى قوله  
 دوري الاتاج وصغره ظاهرة لا يحتاج الى البيان ضرورة توقف الشرط على شرط وانما الكتب  
 اعني قولن وكلية الكبرى موقوفة على نتيجة فلان معنى كلية الكبرى في الشكل الاول ان الاكبر  
 ثابت لجميع افراد الاوسط ان كانت موجبة والا كبر من عني عن جميع افراد الاوسط ان كانت  
 سالبة والحال ان الاصغر من جملة افراد الاوسط بحكم اشتراط ايجاب الصغرى في هذا الشكل فلا بد  
 لاثبات الحكم للكل الماخوذ في الكبرى من ان يعلم اول ان الاكبر ثابت لاي الاصغر على التقدير  
 الاول او الاكبر مسلوب عنه عن تقدير الثاني ضرورة توقف ثبوت الحكم على جميع افراد الشيء على ثبوت  
 في كل فرد منه وهو ان ثبوت الاكبر للاصغر او سلبه عنه عين النتيجة فلو تنفied العلم بالنتيجة من بعلم  
 بالكلية يحصل الدور كذا في شرح لطالع قوله قلنا ان هذا يمنع المار ادعاء له عارض يعني انما  
 لانعلم ان العلم بالكلية متوقف على العلم بثبوت الاكبر للاصغر او سلبه عنه حتى يلزم الدور و  
 سده جواز اختلاف الحكم بحسب اختلاف اصحاب الموضوع فيكون معلوما بحيث وصف ومحمولا  
 بحسب وصف اخر فينفاد العلم بالحكم باعتبار احد الوصفين من بعلم به باعتبار وصف اخر كذا في شرح  
 لطالع قوله معلوم ان المستدل بالشكل الاول اذ اعبر عنه عن الاصغر بعنوان الاوسط ضرورة  
 ان فردا من ايجاب الاكبر للاصغر او سلبه عنه معلوم اذ اعبر عنه اس عن الاصغر بعنوان الاصغر  
 والاما احتاج الى الاستدلال في ترتيب المقدمات والحاصل ان ما يتوقف عليه كلية الكبرى اعني

وشرط اتاج ايجاب الصغرى وكلية الكبرى وضروبه المنتجة اربعة الضرب الاول  
 كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث والثاني كل جسم

بعنوان الاوسط وليس بمعلوم اذ اعبر عنه بعنوان الاصغر مثلا ثبوت الحدوث  
 لذات العالم معلوم اذ اعبر عنه بالمتغير عن غير معلوم اذ اعبر عنه بالعالم فلا دور قال  
 وضروبه المنتجة اربعة اقول لان اتاج الشكل الاول شرطان ايجاب الصغرى وكلية  
 الكبرى لانه لو لم يتحقق احد الشرطين بالذات الاختلافات اما لزوم الاختلاف  
 على تقدير انتفاء ايجاب الصغرى فلا يصدق كاشي من الانسان بفردس  
 وكل فردس حيوان والحق الايجاب اي كل انسان حيوان واذا بد لنا الكبرى وقلنا  
 كل فردس صهيال والحق السلب اي لا شيء من الانسان بصهيال واما على تقدير انتفاء  
 كلية الكبرى فلا يصدق كاشي من الانسان حيوان وبعض الحيوان فردس  
 والحق السلب اي لا شيء من الانسان بفردس ولو قلنا بعض الحيوان صلحك و  
 ثبوت الاكبر للاصغر المعبر عنه بعنوان الاوسط او سلبه عنه بذلك العنوان ليس عين النتيجة  
 اعني ثبوت الاكبر للاصغر المعبر عنه بعنوان نفسه او سلبه عنه بهذا العنوان ليس مما يتوقف عليه كلية  
 الكبرى فلا دور فالعلم بحدوث ما سوى الله تعالى بعنوان كونه عالما نظره يستفاد من بعلم  
 بحدوثه بعنوان كونه متغيرا قوله قال وضروبه المنتجة اربعة اقول لان اتاج الشكل الاول المتيقن  
 من جملة قدس سره مناط هذه الحاشية قول المعرر وضروبه الحدود قوله وشرط اتاج ايجاب  
 الصغرى وكلية الكبرى مع ان الظاهر ان بيان شرط في الشكل الاول لم يوجب في نسخة السيد قدس  
 سره وبهذا يفهم من قوله سابقا فلماذا اورد له معرر مع ضرورة حيث لم يقل معرر في نسخة الطبع وضروبه  
 بل بكذا يفهم من تقريره لاحقا من عند نفسه على بيان شرطية حيث قال واذا اقرر هذا الظاهر ان المعرر  
 المتقن بذكر ضرورة لا بد من دليل على شرطية ضمت كما ان ذكر شرط في الشكل الثاني يدل على ضرورة  
 اجمالا وليس العكس لان بيان الضرب هو المقصود بالافادة لم يبي في كل شكل واما بيان اشتراط  
 تمديد لمذ او يعلم من شرح العلامات والكاشي ان قوله وشرط اتاج الحدود في المتن وهو  
 الاظهر ليكون الاول الذي هو العمدة مذكورا بشرط الطبع وضروبه والثاني الذي هو قريب منه مذكورا  
 بشرط الطبع وضروبه بخلاف الاخيرين قوله فلا يصدق كاشي من الانسان الخ قد عرفت  
 سابقا وجه الانتفاء بالصغرى الكلية على كل تقدير من انتفاء الشرط الاول وانتفاء الشرط



مؤلف فلاشئ من المؤلف بقديم فلاشئ من الجسم بقديم والثالث بعض الجسم مع  
وكل مؤلف محدث فبعض الجسم محدث والرابع بعض الجسم مؤلف

الحق الايجاب اى كل لسان ضحك والاختلاف اماراة انها ليست لازمة لذلك  
القياس على ما عرفت واذا تقر هذا فاعلم ان الضروب الممكنة لا تعقد في كل  
شكل ستعشر لان القضية منحصرة في الكلية والجزئية لان المهمة في قوة التجربة  
والشخصية فحكم الكلية ولهذا ينتج في كبرى الشكل الاول كقولنا هذا زيد  
وزيد انسانا ينتج هذا انسان فالقضية المعتمدة ليست الا المحصورة الكلية لان  
التجربة ان موجبة او سالبة وهذه الاربعة تعتبر في الصغرى والكبرى صغرى موجبة كلية و  
صغرى سالبة كلية وصغرى موجبة جزئية وصغرى سالبة جزئية وكذا في جانب الكبرى  
فباعتبار اقتران كل واحد من الصغريات الاربعة بالكبريات الاربعة يحصل اربعة  
اقسام وباعتبار اقتران المجموع بالمجموع يحصل ستعشر ضروباً ضرورية

الثاني من الاحتمال العقل على كل تقدير اثبات الصغرى السالبة الكلية والتجربة على الاول و  
الكبرى الجزئية الموجبة والسالبة على الثاني بل الاحتمالات الحاصلة من ضرب الصغرى في السالبة  
الكلية والجزئية في الكبرى بين الكليتين السالبة الموجبة والسالبة اربعة على الاول وكذا من ضرب الصغرى  
الموجبتين في الكلية والجزئية في الكبرى بين الجزئيتين السالبة الموجبة والسالبة اربعة على الثاني قوله على  
ما عرفت من ان ما بالذات لا يختلف قوله لان القضية اى القضية المعتمدة في العلوم منحصرة في  
المحصورات الاربع بديل قوله فالقضية المعتمدة ليست الا المحصورة فخرجت لطبيعتها لانها غير  
محتبة في العلوم لان المقصود منها معرفة احوال الموجودات المتصلة والطالعة الكلية التي هي  
موضوعات الطبيعيات لاجودها احوالها بخلاف الشخصية فانها وان لم يعتبر في العلوم نفسها لعدم  
البحث فيها عن الاشخاص بخصوصها لكنها معتبرة فيها في ضمن المحصورات لان الحكم عليها  
حقيقة فيها هو الاشخاص فقولك كل انسان حيوان في قوة زيد حيوان وعمره حيوان ومكره حيوان  
الى غير ذلك اية الشخصية قد تقوم في الظاهر مقام الكلية في كبرى الشكل الاول فينتج مثلاً بخلاف  
الطبيعية فان قولنا زيد انسان والانسان نوع صادق مع كذب زيد نوع كذا في حاشي الرسالة  
قوله فالقضية المعتمدة الخ اعادة الدعوى بعد الدليل بطريق المشتبه فالظاهر هو الغلو  
كما دفع في شرح الرسالة وشرح المطالع والواو التي توجد في بعض نسخ غلط و قوله

واشتراط ايجاب الصغرى سقط السالبة الكلية الصغرى مع اقسامها الاربعة الحاصلة  
من اقترانها بالكبريات الاربعة اى الموجبتين والسالبتين والسالبة الجزئية الصغرى  
مع اقسامها الاربعة الحاصلة من اقترانها مع الكبريات الاربعة اى الموجبتين والسالبتين  
واشتراط كلية الكبرى سقط اربعة اخرى للصغرى الموجبتين اى الكلية والجزئية  
مع الكبرى الجزئيتين اى السالبة والموجبة فاما الاربعة الاخرى عن الصغرى السالبتين  
مع الكبرى بين الكليتين فاقط من اشتراط ايجاب الصغرى خاصة واما الاربعة الاخرى  
عن الصغرى الموجبتين مع الكبرى بين الجزئيتين فاقط من اشتراط كلية الكبرى  
خاصة واما اسقاط الصغرى السالبتين مع الكبرى بين الجزئيتين فيصير اضافته الى كل  
واحد من الشرطين لكن اضيف الى الاول تسبقه فبقيت الضروب المنقحة اربعة  
الصغرى بين الموجبتين اى الكلية والجزئية مع الكبرى بين الكليتين اى الموجبة و  
السالبة الاول من موجبتين كليتين فينتج موجبة كلية كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف  
محدث فكل جسم محدث والثاني من كليتين والكبرى سالبة كلية فينتج سالبة كلية كقولنا  
كل جسم مؤلف فلاشئ من المؤلف بقديم فلاشئ من الجسم بقديم والثالث من موجبتين

الكليتان والجزئيتان مرفوع على التجربة مبتدأ محذوف يعنى وهى الكليتان الجزئيتان فالظاهر ان السبب  
على البدلية من خبر ليست وقوله موجبة وسالبة خبر مبتدأ محذوف اى احدى الكليتين الجزئيتين  
موجبة والاخرى سالبة قوله واشتراط ايجاب الصغرى الخ به طريق الخذف والاسقاط  
بعد تحصيل الاحتمالات الستة عشر ولم في ذلك طريق آخر يسمى طريق التحصيل بان يقال الصغرى الموجبة  
الكلية او جزئية والكبرى الكلية او سالبة او سالبة فيضرب الاثنين في الاثنين يحصل اربعة ضرب كذا  
في شرح المطالع قوله فاما الاربعة الخ فذلك لما قبله ودفع لما هنا من ان تخصيص اسقاط  
الصغرى الثانية بايجاب الصغرى كما اتفق عليه شرار هذا الفن ليس كما ينبغي لان اربعة منها عن  
الصغرى بين السالبتين مع الكبرى بين الجزئيتين مشتركة الاسقاط بين الشرطين لا مقدار كل منهما فيها  
علا لا نسب بسناد اسقاطها الى كل منهما بان الامر كذلك لكنه اسند الى ايجاب الصغرى لكونه شرطاً لها  
في الوضع بل في الطبع ايدى كما لا يخفى من ان في اسنادها الى كلية الكبرى يلزم اخراج المنخرج من فبقيت الضرورية



والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية نحو بعض الجسم مؤلف وكل مؤلف محدث فبعض الجسم محدث والرابع من موجبة جزئية صغرى والسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض الجسم مؤلف فلا شئ من المؤلف بقديم فبعض الجسم ليس بقديم **قال** والقياس لاقتراضاً الخ **اقول** لما بين اقسام القياس الاقتراض الكائن في الحملية اراد ان يبين اقسام القياس الاقتراض الكائن في الشرطية والمراد منه ما لا يكون تركيباً من مجرد الحملات الخمسة سواء كان تركيباً من الشرطيات او من الحملات والشرطيات واقسام خمسة لانه اما ان يتركب من المتصلتين او من المنفصلتين او من حملية ومتصلة او من حملية ومنفصلة او من متصلة ومنفصلة

المنتجة الخ وضابطه انما هما ان كية النتيجة تابعة للصغرى وكيفية الكبرى ووجه الترتيب على هذا الوجه هو النظر الى زوايا تقدم الاشراف على الاحتمال باعتبار ترتيبها كما تقدم ما ينتج الاشراف على ما ينتج الاشراف وبيان ان الايجاب اشرف من السلب لانه وجود الكية اشرف من الجزئية لان الكية اصل حطبة من الجزئيات والرفع في العلم فاشرف المحصورات هي الجزئية الكلية لاشتمالها على الشرطين واخمسها السالبة الجزئية لاشتمالها على الحسنيين والسالبة الكلية والموجبة الجزئية بسببها لان فيها شرفاً من وجه خمسة من وجه آخر لان السالبة الكلية اشرف من الموجبة الجزئية لان شرف الايجاب من جهة واحدة وشرف الكلية من جهات متعددة كونه شاملاً ومضبوطاً فافهم كذا في شرح الرسالة وقل اقسام القياس الاقتراض الخ او الاشكال الاربعة المتقدمة في الحملية سواء اقسامها كانت اقسام الشرطية والاولى حدثت الاقسام قوله اراد ان يبين ان الحملات كانت نظرياتاً فطريات كذا في الشرطيات قد تكون فطريات كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وقد يكون نظرية نحو كلما وجد المكن وجد الوجوب فمست الحاجة الى معرفة الاقضية الشرطية ليقوم بها الى معرفة الشرطيات النظرية كذا في شرح المطالع فما قيل معرفة الاقترانيات الحملات يعني عن ذكر الشرطيات ليس بسبب قوله والمراد منه ما لا يكون الخ لانه لا يكون تركيباً من مجرد الشرطيات كما يقتضيه المقابلة مع الحملية وتسمية القسم الاول بالشرطية ظاهر لان كل جزء منه شرطية واما تسمية القسم الثاني بالشرطية فباعتبار الجزر الاكبر اعظم الشرطية لانها اعظم من الحماية واكثر اجزاء منه كذا في شرح المطالع

القسم الاول ما يكون تركيباً من المتصلتين وينعقد فيه الاشكال الاربعة لان الجزء المشترك ان كان تالياً في الصغرى ومقدماً في الكبرى فهو الشكل الاول نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار موجوداً فالارض مضيئة ينتج كلما كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة وان كان تالياً فيهما فهو الشكل الثاني كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وليس البتة اذا كان الليل حاصل فالنهار موجود ينتج ليس البتة اذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود وان كان مقدماً فيهما فهو الشكل الثالث كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة ينتج قد يكون اذا كان النهار موجوداً فالارض مضيئة وان كان مقدماً في الصغرى وتالياً في الكبرى فهو الشكل الرابع كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كانت الارض مضيئة فالشمس طالعة ينتج قد يكون اذا كان النهار موجوداً فالارض مضيئة متصلة بكن في الشكل الاول مقدار النتيجة مقدم المتصلة التي وقعت صغرى القياس ونالها

قوله القسم الاول الخ وجه الترتيب ان اطلاق شرطية على المتصلة حقيقة وعلى المنفصلة مجاز فحمل المركب من المتصلتين تمام اولاد المركب من المنفصلتين تمامانياً لا اتفاق الجزئين فيه في الشرطية والمركب من الحملية والمتصلة تمامانياً والمركب من الحملية والمنفصلة تمامانياً لرعاية الحقيقة والمجاز والمركب من متصلة ومنفصلة تمامانياً لرعاية بساطة الحملية من الثالث والرابع بالنسبة الى الشرطية من الخامس كذا افيد واعلم ان القسم الاول يحمل وجوباً لان المشترك بين مقدمتيه اما ان يكون جزءاً تاماً من كل واحدة منهما اما مقيداً بكلاً او تالياً بكلاً واما ان يكون جزءاً غير تام منهما بان يكون جزءاً من المقدم والنتيجة واما ان يكون جزءاً تاماً من احداهما وغير تام من الاخرى والقريب الى الطبع من هذه الوجوه هو الوجه الاول ولذا اقتصر السيد قدس سره عليه وان شئت ان تحيط به اقسام الوجوبين الاخيرين مع شرط الطهارة كما فارجع الى شرح المطالع فانه يستخلص لبيان جميع اقسام هذا القسم واصنافه بل لبيان وجه اقسام الشرطيات كلها مع شرط الطهارة والنتائج على وجه التفصيل قوله وينعقد فيه الاشكال الخ مع شرط انما جاتا المسدورة في الحملات



تالي المتصلة التي وقعت كبرى القياس في الشكل الثاني ايضاً مقدماً النتيجة مقدم المتصلة التي  
وقعت صغرى القياس كما في الشكل الاول وتاليها مقدم المتصلة التي وقعت كبرى القياس  
لكن النتيجة فيكون سالبة البتة كما في المحليات وفي الشكل الثالث مقدم النتيجة تالي الاول  
وتاليها تالي الثانية وفي الشكل الرابع مقدم النتيجة تالي الاول وتاليها مقدم الثانية والمراد  
من المتصلتين اللزوميتين ان الاتفاقيتين لا يتالف منهما القياس واما الاتفاقية مع  
اللزومية ففيه تفصيل لا يليق بهذا الكتاب وقد يرد

من غير فرق حتى يشترط في الاول ايجاباً بصغرى وكبرى الكبر وفي الثاني اختلاف اللزوميتين في كبرية  
الكبرى كذا في شرح الرسالة ولذا كانت النتيجة في الثاني سالبة وانما كما سيصرح به قدس سره قوله لا يتالف منها القياس  
بما على من سلب البعض حيث قال ان المركب من الاتفاقيتين لا يفيد شيئاً لان اعتبار في كبرى الاتفاقية هو الارادة  
النفس الامر لا الارادة الممكنة الاجتماع مع المقدم كما اعتبر في اللزومية مفهوم الكبر حيث ان الكبر موجود  
على تقدير جميع الامور الواقعة ومن جملة الامور الواقعة من جملة الامور الواقعة الاصغر فيكون وجود الكبر مع  
الاصغر معلوماً وان لم يفت الى الاوسط فادخل الاوسط بينهما لا يفيد شيئاً غير معلوم فلا يكون قياساً وانه  
عليان المستعبر في القياسية على ما عرفت من تعريفه استلزامه قولاً آخر لا افادته اياه فلا يلزم من عدم الافادة  
عدم القياسية واجيب بان الغرض الاصل من تاليف القياس هو الاصل الى المحمول فاذا كانت النتيجة  
مسلوبة قبل تاليفه لم يتوجب على القياس ما هو غاية فلم يكن قياساً وبعدهم اعتبره قياساً لان القياسين في المحمل  
اذا كانا ضروريين كانت النتيجة ضرورية واذا كانا احتماليين كانت دالة فكذا في الشك اذا كانا لازميين كانت النتيجة  
لزومية واذا كانا اتفاقيتين كانت الاتفاقية واعتبر على ان اجزاء الاتفاقية لا امتياز بينهما فلا يتميز الا بشكل  
فيما بعضهما من بعض فلم ينعقد الاشكال فيها واجيب بان كبر في الاتفاقية لا اعتبار بالاعتبار الوضعي كذا في شرح المطالع لا  
يحتج على كبره بل المذهب الاول لهذا الاختلاف في كبره وفي القياسين اللزوميين والضروريين  
الاتفاقية اما ان التعلل في الضرر الثاني والرابع من الشكل الاول وجميعه في الثاني مثلاً او المرجحة كما في الثاني  
فان كان المطلوب سلباً لم يعمم من افتداه الكبر للاصغر فيصدق في شريطة التامه اياه امر ان كون الموجبة من  
المقدّمين لزومية وكون الاوسط تاليفاً للزومية وان كان المطلوب ايجاباً اي موافقة التاليف الكبر للاصغر  
فشرط التامه اياه ايضاً شيئاً ان احدهما يكون الاوسط متقدماً في اللزومية واما فيهما احد الامرين اما كون

فان كان في الثاني  
او في الضرب  
من الشكل الاول  
ويحارب الاول  
والثاني من الاول  
باني الضرب  
النتيجة على كبر  
جملة الطرفين الاول  
والثاني من الاول  
والاوسط والنتيجة  
والقياس في الثالث  
والاوسط والنتيجة  
من الاول والثاني  
من الاول والثاني  
سلباً او ايجاباً  
سلباً او ايجاباً  
في المحمل على القياس  
فان كانا ضروريين  
النتيجة في الاول  
النتيجة في الاول

على الشكل الاول من اللزوميتين ايضاً بالصدق قولنا كلما كان الاثنان فرداً كان  
عدداً وكلما كان الاثنان عدداً كان زوجاً مع كذب النتيجة وهي قولنا كلما كان الاثنان  
فرداً كان زوجاً ويجاب عنه بأنه ان اعتبر في اللزومية الصدق بحسب نفس الامر فلا نسلك  
صدق الصغرى لان استلزام ضرورية الاثنان العدديتين بسبب ان كل فرد عدداً لكنه  
ليس بصديق على ذلك الوضع لانه يصدق كاشي من العدد الاثنان بفرد وينعكس الى  
كاشي من الاثنان الفرد بعدد فليس كل فرد عدداً لان سلب الشيء عن جميع افراد  
الخاص يستلزم سلبه عن بعض الافراد الاعم لان

الاتفاقية خاصة واما كون الاوسط في الاتفاقية تاليفاً للاصغر او قدماً للكبر ودلالاً لشرط التامه اياه  
مع ما عليها بشكل مذكور في شرح المطالع في عدة اصاق تركتها محذرة الاطباء قوله على الشكل الاول  
لما ذكرنا في الاول المؤلف من المحليتين بكونه دوري النتائج كما عرفت وهذا الايراد البطلان  
لأننا في اللزوميتين ذكرنا شيئاً في الشفاء وانما خصه بالشكل الاول ليعلم عدم اتجاهاً لا بشكل  
من اللزوميتين بطريق الاولوية قوله كلما كان الاثنان فرداً كان عدداً لان مدار صدق الشرطية للزومية  
على تحقق العلاقة بين المقدم والتالي لا على صدقهما في الواقع وبعبارة أخرى متحققاً بهما وكلما كان الاثنان  
عدداً كان زوجاً لان عدوية الاثنين متوقفة على وجوده وكلما كان موجوداً كان زوجاً لازمية لان  
تحقق الاثنينية تقتضي الزوجية كذا في شرح المطالع قوله مع كذب النتيجة لاستحالة  
اجتماع النقيضين فضلاً عن استلزام احدهما للآخر قوله ان اعتبر في اللزومية لزم صدق اللزوميتين  
الواقع لانه ما هو القاعدة في الشرطيات ولذا قدمه على الشق الثاني قال شيئاً في الشفاء ان وضع  
صداق حتى يتبعه كاذب كقولنا اذا كان الانسان ناطقاً كان الغراب ناطقاً لم تصدق الشرطية  
اصلاً للزومية والاتفاقية وان وضع صداق ليتبعه صداق فقد تصدق للزومية وقد تصدق  
اتفاقية واما اذا وضع محال على ان يتبعه صداق في نفسه نحو ان كانت الحنة زوجاً كان عدداً فهو صيد  
بطريق الاتفاق دون اللزوم لان ليس يحق في نفس الامر نعم انه حق من جهة الالتزام لان من  
يري الحنة زوجاً يلزمه ان يقول بأنه عدداً في نفسه فشرح المطالع من فضل الشرطية قوله لكنه لا  
اس قول كل فرد عدداً ليس بصديق دون وقوع في نفس الامر على ذلك الوضع والفرص اعني على

في الثاني  
النتيجة على كبر  
جملة الطرفين الاول  
والثاني من الاول  
والاوسط والنتيجة  
والقياس في الثالث  
والاوسط والنتيجة  
من الاول والثاني  
من الاول والثاني  
سلباً او ايجاباً  
سلباً او ايجاباً  
في المحمل على القياس  
فان كانا ضروريين  
النتيجة في الاول  
النتيجة في الاول







من الجزاء الآخر فيتم صدق القياس بمقدارتيه ودرع الشريط بحسب الحكم والكيف في التاليف نتيجة  
لأجزاء النتيجة حيثما أمكن والافيكفي اسقاط الاوسط في حصول المطلوب كما استغفره قوله هذا  
اذا كان الجزء قد عرفت ان اقسامه لا تقسم ثلثه والطبيع منها ما اذا كانت الشركة في جزء غير تام منها  
ولذا افقر السيرة على بيان كذا على اقسامه انما ان يشاركه جزء واحد من اقسامها جزء واحد من الاخرى ولما ان يشترك  
واحد من اقسامها كواحد من جزئى الاخرى واما ان يشارك من اقسامها جزئى من الجزاء الآخر من الجزاء الآخر من  
الاخرى واما ان يشارك كل جزء من اقسامها كواحد من جزئى الاخرى والجزء الآخر منها احد جزئى  
الاخرى فقط فمذه حتمت اقسامه لا يرد عليها وقد فضل كواحد منها مع اشتراط والتساك في شرح  
الطالع واقصر السيرة من حيث على التبيين الاولين فقال هذا هو كون النتيجة منفصلة موجبة بالغة  
المحمول بمعنى الاظم كونه من ثلثة اجزاء مذكورة انما اذا كانت احد جزئى المنفصلة الاولى تشارك  
لكواحد الجزء قول المشارك كالى لحد الجزء اى لا يكون مشارك للجزء الآخر من الثانية قوله الجزئين  
الغيبين المشاركين الجزء احد هما من المنفصلة الاولى والآخر من المنفصلة الثانية قوله لان الوقوع  
يبنى ان المقدارين لما كانتا اما متى المحمول حسب ان يكون احد جزئى كواحدة منها واقعا  
في نفس الامر فالواقع من منفصلة الاولى الجزء قوله نتيجة التاليف بين الجزئين الجزاء  
النتيجة المحصلة من تاليفها كما تقول المثال المذكور الشكل الاول كل فرس صاهل

فيصدق نتيجة القياس لصدق مانعة الخلق عن صادق وكاذب كقولنا دائما ماكل  
انسان ناطق اوكل انسان ناطق اوكل فرس صاهل دائما ماكل صاهل  
حيوان اوكل حمار ناهق ينتج اماكل انسان ناطق اوكل فرس حيوان اوكل حمار ناهق  
وينعقد فيه الاشكال الاربعة ايضا لان الجزء المشترك ان كان محمولاً في الصغرى  
وموضوعاً في الكبرى فهو الشكل الاول كما مر على هذا القياس مثال الشكل  
الثاني كقولنا دائما ماكل ثلاثة فردا اوكل اثنين زوجا واما الاشياء من الخمسة  
اوكل صاهل حيوان فكل فرس حيوان وهذا هو الجزء الثاني من النتيجة التي هي مانعة الخلق واليك  
منع الجمع بين اجزاء النتيجة في هذا القسم كما يجب من الخلق لان نتيجة التاليف بين الشاركين كما  
اجتمع مع الشاركين فانه مجتمع آمن غير الشاركين ايضا فلا يكون بين اجزاء النتيجة منع الجمع  
كما لم يكن بين جزئي كل من المنفصلتين كذا في شرح المطالع قوله فيصدق انه يحتمل ان يكون بيانا  
لاقل مراتب صدقها والافضل لصدق عن الصادقين ايضا ويحتمل ان يكون اشارة الى دفع ما  
ان يقال ان النتيجة في هذا القسم قد تكذب مع صدق القياس بحسب المادة ولصورة سالكا في مثال  
الشكل الرابع الذي سبق ذكره حيث ينتج من البعض زوج الزوج عدد واما زوج الفرد عدد واما كل عدد  
فرد والجزء الثالث منه كاذب اذ ليس كل عدد فردا فيكذب الجميع بكذب خبره بان صدق مانعة الخلق  
لا يوقف على صدق الجزئين صاهل قد يصدق عن جزئ صادق وكاذب ايضا لانها التي حكم فيها بعدم  
ارتقاء خبرها معا فجاز اجتماعهما معاني الوجود فيكون تركيبها من الصادقين بخودها اما لا شجرة ولا حجر واز  
انيكون احد جزئيا واقعا واول الآخر فيكون تركيبها من صادق وكاذب بخودها اما الانسان لا حجر كذا في شرح  
الرسالة من بحث المنفصلات وبهذا اختار ان قبل ان الحال في مانعة الخلق هو ارتقاء المجموع من حيث هو مجموع لا ارتقاء  
كل جزء على سبيل الفرد ومثال الشكل الاول عنه دائما ماكل انسان ناطق اوكل فرس صاهل دائما ماكل صاهل  
حيوان اماكل حمار من غير صحة نتيجة اذ كل واحدة من هذه منفصلة لا ينتج من ارتقاء عما عداها من الواقع اذ الخمول  
لشبه الموضوع وما وكذا الحال في مثال الشكل الثاني والثالث ليس بشيء لان الاشكالية المذكورة لهذه الاشكال  
تركبة من اجزاء كل واحد صادق فلا يجوز ارتقاء كل منها كارتقاء مجموع وموطن الحاجة الى اجريه بان هذه المنفصلات  
تعاينة وهي مستبرة في اناج هذا القسم وان لم تكن مستبرة في اناج القسم السابق اعني التركيب من المنفصلات



کل عدد فهو اما زوج او فرد و کل زوج فهو منقسم بتساوی و این میسر

199

زوجه اوكل اربعة منقسم بمساويين ينتج اما ان كل ثلاثة فرس ولا شيء من الاثنين  
بخمسة اوكل اربعة منقسم بمساويين مثال الشكل الثالث اما كل انسان ناطق  
اوكل فرس حيوان اوكل فرس صاهل اوكل حمار ناهق ينتج اما كل انسان  
ناطق وبعض الحيوان صاهل اوكل حمار ناهق ينتج اما كل انسان ناطق وبعض  
الحيوان صاهل وكل حمار ناهق مثال الشكل الرابع كقولنا كل زوج

اى فيما ترك من مفصلتين سواء وقعت الشاركة الجذر الاولى من كل جز من المفصلة الثانية او من جز  
 واحد فقط قيل كيف يصح العقاد الشكل الثانى فى هذا القسم الذى بشرط فى اتجاهاً بالقدستين كما  
 فعل على فى شرح الرسالة وشرح المطلاع لان اتجاهاً الثانى مشروط باختلاف مقتضىه بالايجاب السلب  
 اقول كون احدى الحملتين التى سب جز من احدى المفصلتين بوجبة والحلية الاخرى من المفصلة الاخرى  
 سالتة لا يأتى ايجاباً للمفصلتين معاً كيف وان امتياز الشكل فى هذا القسم انما هو بالجزمين المشاركين  
 الذين هما حملتان لا يفتقر المفصلتين بغيره فى شرح الرسالة والمطلاع فالمفصلتان فى قولنا دائماً  
 اما كل ثلثة فردا وكل اثنين زوج واما الاشئ من خمسة بزواج او كل اربعة تنقسم تساو من كل منها حسب  
 عار العقاد الشكل الثانى على اختلاف قولنا كل اثنين زوج ولا شئ من خمسة بزواج بالايجاب السلب  
 فينتج بعد عكس الكبرى للشئ من الاثنين بخجة الذى هو نتيجة التاليف بين الجزين المشاركين قولنا لا  
 الصغرى لا يجوز لاني الحملية الثانية من الصغرى موضوعاً على الحملية الاولى من الكبرى وتنتج على الحال فى  
 الثانى والثالث قد يثبت اما كل انسان ناطق فهذا هو الجزر الغير الشاركة من المفصلة الاولى  
 وبعض الحيوان صائل هذا نتيجة التاليف بين قولنا كل فرس حيوان وكل فرس صائل حيثه نتيجة بعكس  
 الصغرى بوجبة جزئية او كل حمار ناطق فهذا هو الجزر الغير الشاركة من المفصلة الثانية قولنا كل فرد  
 اما زوج الن زوج هذا المثال من القسم المذكور اولاً اعنى ما شاركة فيه جز واحد من احدى المفصلتين  
 كل واحد من الجزئين الاخرى فان الزوج من المفصلة الثانية يشاركة زوج الزوج وزوج الفرد  
 من الاولى فى جز غير تام حتى العبارة ان يقول دائماً اما كل زوج زوج الزوج او زوج الفرد واما  
 كل عدد زوج او فرد الا انه قد سرتناح فخذت سور الكلية من احدى المفصلتين وغير كلا منهما الى  
 الحملية المرددة المحمول فها حينئذ مفصلتان شبهتان بالحملتين كذا فى شرح المطلاع فمع اتجاهاً

و كريف اوى  
كينا جالى كيا  
احد كيا  
سالى كيا  
النفس كيا  
ان من كيا  
نفس كيا  
اولا كيا  
اراجا كيا  
الحسين كيا  
جوان كيا  
فوز كيا  
النفس كيا  
فقد كيا  
الحسين كيا  
و كيا  
عشق كيا  
ان كيا  
و كيا

كل عد فهو اما فرد واما منقسم بمساويين واما من متصل

145

اما زوج الن و ج ا و زوج الف و د وكل عا ا ما ف د ا و زوج ي ن ج ا ما بعض ا و ج ا و زوج  
ع د و ا ما زوج الف و د و ا ما كل ف د ع د ا القسم الثالث ما يتركب من حمليه  
ومتصده سواء كانت المتصلة صفريه والحمليه كبرى او بالعكس كقولنا  
كلما كان هذا انسانا فهو حيوان وكل حيوان جسم ينتج كلما  
كان هذا انسانا فهو جسم و يعتقد فيه الاشكال الاربعه باعتبار اشتراك الثاني  
والحمليه مثال الشكل الثاني كقولنا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان

المنفصلة المركبة من ثلثة اجزاء والافاحلية ثمان انما مستجنان حملية لا منفصلة قوله ينتج اما بعض الجزاء على  
 ما استفيد من شرح المطلب ان المقدسين كانا ثلثة الخلو وجب وقوع احد جزئي كل واحد منهما فالواقع من المنفصلة  
 الاولى الجزاء الاول على تقدير وقوع الجزاء المشارك من المنفصلة الثانية فتصدق النتيجة التاليف بينهما كما اكل  
 زوج الزوج وكل عدد زوج ينتج بعد عكس مقدسين بعض زوج الزوج عددونها هو الجزاء الاول من النتيجة  
 المطلوبة من الشكل الرابع واما الجزاء الثاني على ذلك التقدير فتصدق نتيجة اخرى حاصلة من تاليف واقع  
 بينهما كما اكل زوج الزوج هو كل زوج ينتج بعكس المقدسين بعض زوج الزوج عدد وهو الجزاء الثاني من تلك  
 النتيجة ثم نقول الواقع من المنفصلة الثانية اما الجزاء المشارك او الغير المشارك فان كان الاول فقه  
 علمت انه الف سح كل جز من الاول حصلت نتيجتا التاليفين وان كان الثاني اعنى كل عدد فرد فهو  
 الجزاء الثالث من تلك النتيجة في مركبة من ثلثة اجزاء فتنتج التاليفين باعتبار عدد المشاركين مع الجزاء الغير المشارك  
 من المنفصلة الثانية فهو قدس سه لم يذكر سور الموجبة الجزئية في الجزاء الثاني من النتيجة الكفاية فذكره في  
 الاول منها كذا ينبغي ان يفهم هذا المقام ولا يلتفت الى خرافات الادم قوله ما يدرك من حملية وهو  
 على اربعة اقسام لان المشارك الحملية اما على المتصلة في جزر غير تام او قدما كذلك وعلى التقديرين  
 فالحملية الاصغرى او الكبرى والسيد قدس سره اقتصصر على بيان ما كانت الحملية فيه كبرى والمشاركة ثم تالي المتصلة  
 لانه المطبوع وشرط اتجاها ايجاب المتصلة وكلتيها والنتيجة متصلة مقدما مقدم المتصلة وقابلها ينتج ان  
 حين تالي المتصلة والحملية كذا في شرح الرسالة واعلم انه لا يتصور المشاركة في هذا القسم لك الجزاء الغير  
 التام من المتصلة لاستحالة ان يكون شئ من جزئى الحملية قضية فالمشارك منها ابداءا موضوعها او  
 محمولها وما سطره ان كذا في شرح المطلب قوله باعتبار اشتراك الفقيهين فيها باعتبار في الاقتران المركب

[illegible]



ولا شئ من الحيوان ينتج كلما كان هذا انسانا فهو ليس بحجر مثال الشكل الثالث كقولنا كلما كان الانسان ناطقا فهو حيوان وكل انسان ضاحك ينتج كلما كان الانسان ناطقا فبعض الحيوان ضاحك مثال الشكل الرابع كقولنا كلما كان الجسم انسانا فهو ناطق وكل ضاحك جسم ينتج كلما كان الجسم انسانا فبعض الناطق ضاحك والنتيجة في هذا القسم متصلة مقدما مقدما المتصلة وتالياها نتيجة التاليف بين التاليف والحلية القسم الرابع ما يتركب من الحلية والمنفصلة كقولنا دائما العدد اما فرد او زوج وكل زوج منقسم بمساويين ينتج دائما العدد اما فرد او زوج ولا شئ من المنقسم بمساويين بغير مثال الشكل الثاني دائما العدد اما فرد او زوج ولا شئ من المنقسم بمساويين بغير ينتج دائما العدد اما زوج او ليس منقسم بمساويين مثال الشكل الثالث دائما اكل الانسان ناطق واما كل فرج او كل فرج ضاحك ينتج دائما اكل الانسان ناطق او بعض الحيوان صاهل مثال الشكل الرابع دائما اكل الانسان ناطق او كل فرس حيوان وكل صاهل فرس ينتج اكل الانسان ناطق او بعض الحيوان صاهل فالنتيجة منفصلة مانعة الخلو مركبة من الجذ المشترك للمنفصلة والنتيجة التاليف بين الجذ المشترك والحلية من الحليات من الشروط السابقة قوله فبعض الحيوان ضاحك انه نتيجة التاليف بين قولنا كل انسان حيوان وكل انسان ضاحك لانه ينتج بعكس الصغرى التي هي تالي المتصلة بعض الحيوان ضاحك قوله فبعض الناطق ضاحك انه نتيجة التاليف بين تالي المتصلة اعني كل جسم ناطق ومن الحلية اعني كل ضاحك جسم حيث ينتج بعكس المقدمتين بعض الناطق ضاحك قوله ما يتركب من الحلية انه سوار كانت المنفصلة صغرى والحلية كبرى كما هو الموضع او بالعكس ويعقده في الاشكال باعتبار اشتراك الثاني والحلية في جز غير تام كما في القسم الثالث ونشرط ان يكون المنفصلة موجبة كلية مانعة الخلو بالمعنى الاصح وهو على قسمين لانه انما ينتج حتمية واحدة وهو القياس المقسم الاول وهو غير المقسم وعدد الحليات في المقسم لا بد ان يساوي عدد اجزاء الانفصال في غيره قد يكون مساويا وقد يكون اكثر وقد يكون اقل لكن كونه اكثر من اجزاء المنفصلة غير مطروح الى ان لا يكون اكثر من اجزاء الانفصال لانه اقصر قدس منه من وجوده غير المقسم على الوجهين كما سنعرفه بين الجز

هذا اذا كانت الحلية اقل عدد من المنفصلة وما اذا لم تكن كذلك فالنتيجة حملية ان كان التاليف من الحليات واجزا لا انفصال متحد في النتيجة ويسمى القياس المقسم نحو دائما الانسان انا ناطق او ضاحك او كاتب او نائم او مستيقظ وكل ناطق حيوان وكل ضاحك حيوان وكل كاتب حيوان وكل نائم حيوان وكل مستيقظ حيوان ينتج كل انسان حيوان وان كان مختلفا فالنتيجة منفصلة مانعة الخلو نحو دائما الحيوان اما الانسان او فرس او حمار وكل انسان ناطق وكل فرس صاهل وكل حمار ناطق ينتج دائما الحيوان اما ناطق او صاهل وناهق القسم الخامس ما يتركب من متصلة المشتركة وهو تالي المنفصلة كما رايتم في الاشكال قوله هذا اذا كانت الجزاء هو الوجه الاول من غير المقسم او تاليف من الحلية واحدة والمنفصلة ذات جزئين بشرط مشاركة احد الجزاء الحلية قوله متحد الجزاء ينتج كل تاليف وقسمين كل حلية وكل جز مشترك لهما من المنفصلة نتيجة واحدة لثاقوت فيها وجه من الوجوه والسر فيه هو اتحاد موضوع كل جز من المنفصلة وحمول الحليات فباستقاط الاربعة تحصل نتيجة واحدة على كل تاليف فاما اذا الفنا كل انسان ناطق مع كل ناطق حيوان ينتج كل انسان حيوان وكذا اذا الفنا كل انسان ضاحك مع كل ضاحك حيوان ينتج كل انسان حيوان وهكذا في التاليفين الآخرين قوله ويسمى القياس انه لان الحليات منقسم على اجزاء الانفصال لا تزيد عليها ولا تنقص قوله وان كان مختلفا انه ان كان التاليف بين الحليات واجزاء الانفصال متوافق فيهما المشاركة في جز غير تام مختلفا في النتيجة بان ينتج تاليف حملية مع احد اجزاء المنفصلة نتيجة وتاليف حملية اخرى مع جز آخر منها ينتج اخرى وهكذا انه هو الوجه الثاني من غير المقسم والشال المذكور مثال الشكل الاول والمنفصلة المذكورة فيه حقيقية لان المقصود الحيوان اما الانسان او فرس او حمار الى آخر انواعه لكن لما كان الحيوان المقسم انواعا غير محصورة ولم يكن فضولها مملوثة على التفصيل اقتصر على الثلاثة المذكورة وترك مشقة البدق على القياس وكذا في القياس المقسم قوله فالنتيجة منفصلة انه مركبة من تاليف التاليفات الوقتية بين الحليات واجزاء المنفصلة حيثما وقعت المشاركة قوله ما يتركب الشراكة بينهما المنة جز تام منها او غير تام منها او في تام من احداهما وغير تام من الاخرى فنتيجة ثلثة اقسام ولا يلزم حفظ المشاركة بينهما الاحال عدم المتصلة او تالياها لعدم استبعاد مقدم المنفصلة عن تالياها كالحق في صحتها فالعبارة في تاليف



و منفصلة سواء كانت المتصلة صغرى والمنفصلة كبرى او بالعكس كقولنا كلما  
كان هذا انسانا فهو حيوان وكل حيوان اما ابيض او غير ابيض ينتج كلما كان  
هذا انسانا فهو اما ابيض او غير ابيض مثال الشكل الثاني ليس كلما كان الجسم  
متحركا فهو حيوان وكل ابيض اما حيوان او غير ينتج كلما كان الجسم متحركا  
فهو اما ابيض او غير مثال الشكل الثالث كقولنا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان  
الاشكال ههنا انما هو بوضع الحد الاوسط وذكره في المتصلة وهي ان يكون صغرى والمنفصلة كبرى او  
بالعكس السيد قصر على كانت المشاركة في الجزر الغير التام من المقدمات وكانت لصغرى متصلة  
لان المطروح بشرط انما جكلية احدى المقدمات فيجاب احدى المقدمات متصلة مقدماتها الطرف الغير المشترك  
من المتصلة وتالياها منفصلة مركبة من نتيجة التاليف من المشترك ومن الطرف الغير المشترك من  
المنفصلة لان القياس يشتمل على الطرفين الغير المشتركين احدى المقدمات من المتصلة والاخر من المنفصلة  
وعلى الطرفين المشتركين منهما فكما صدق التاليف مع المنفصلة اما التاليف فظاهر واما المنفصلة  
فلانها صادقة في نفس الامر فتكون صادقة على ذلك التقدير وكما صدق التالي مع المنفصلة  
صدقت نتيجة التاليف ايضا كذا في شرح المطالع هذا اذا كان احدى الجزر المتصلة مشاركا لواحد من جزئي  
المنفصلة فقط واما اذا شارك كلاهما فالنتيجة مركبة من الطرفين الغير المشتركين من المتصلة ونتيجة التاليف  
بين المشتركين منها ومن جزئي المنفصلة معا كما ستعرف قوله ينتج كلما كان هذا انسانا هذا مقدمات  
النتيجة وهو الطرف الغير المشترك من المتصلة فهو اما ابيض او غير ابيض انما هذا نتيجة التاليف بين  
هذا حيوان وكل حيوان اما ابيض او غير ابيض بحيث يمنع الجسم بينهما والحد بينهما قوله ينتج كلما  
كان الجسم متحركا انما هذا هو مقدم النتيجة وهو الطرف الغير المشترك من المتصلة فهو اما ابيض او غير ابيض  
نتيجة التاليف بين هذا حيوان وكل ابيض حيوان وهذا التاليف وان كان عقيما فاذا اختلفت المقدمات  
والسلب كذا لا يمكن رده الى الاول بعكس الكبر لاننا تنفكس الجزئية غير صالحة لكبرى الاول كذا  
يصح انما النتيجة من بعد استقاط الاوسط ومنها الى مقدم المتصلة لتحصيل النتيجة المطلوبة من القياس  
او غير ابيض اى غير حيوان هذا هو الطرف الغير المشترك من المنفصلة وحصل معنى  
هذا النتيجة هو الحكم بعدم لزوم البياض او الاحياء اية الحركة لجسم اذن الجاز ان يكون المتحرك

اما القياس الاستثنائي فالشرطية الموضوعة فيه ان كان متصلة فاستثناء المقدم ينتج  
عين التالي كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه انسان فيكون حيوانا

وكل انسان اما ابيض او غير ابيض ينتج كلما كان هذا حيوانا فهو اما ابيض او غير ابيض  
مثال الشكل الرابع قد يكون اذا كان هذا حيوانا فهو انسان والابيض اما حيوان  
او غير ينتج قد يكون اذا كان هذا انسانا فهو اما ابيض او غير قال  
اما القياس الاستثنائي الخ اقول قد سبق ان القياس قسمان افتراضي واستثنائي  
واذا فرغ من الافتراضي شرع في الاستثنائي وقد عرفت ان الاستثنائي ما يشمل على النتيجة  
او نقيضها وان النتيجة ونقيضها لا يجوز ان يكون نفس احدى المقدمات بل  
جزءها والمقدمة التي يكون النتيجة جزء منها تكون شرطية لاحتمال القياس  
الاستثنائي يكون من مقدمتين

حيوانا اسود مثالا الضمير قوله او غير راجع الى الحيوان كما كان في الاصل لا الى الابيض كما يتبادر  
اليه لزم لان غير الابيض ليس في الاصل فكيف يجعل جزرا من النتيجة مع انه يستلزم ارتفاع النتيجة  
سواء اى الابيض او غير الابيض عن موضع واحدة هو الجسم المتحرك قوله ينتج كلما كان هذا  
حيوانا هذا هو الطرف الغير المشترك من المتصلة اى التالي فهو اما ابيض او غير ابيض هذا نتيجة  
التاليف بين الانسان حيوان وكل انسان ابيض او غير ابيض لان المشترك ههنا المنفصلة  
هو مقدم المتصلة في الجزر الغير التام فيؤخذ منها النتيجة بعكس الصغرى ويضم الى التالي تعليقا قوله  
ينتج قد يكون اذا كان هذا انسانا هذا هو الطرف الغير المشترك من المتصلة اى  
التالي فهو اما ابيض او غير ابيض نتيجة التاليف بين هذا الحيوان الانسان وكل ابيض حيوان لان  
اشتراط كلية الصغرى في انتاج الشكل الرابع عند ايجاب مقدمتيه انما هو عن كون موضوعهما  
كلية وهو ظاهر والموضوع ههنا جزئي راجع الى الضمير المشترك اليه هذا فينتج بعد عكس المقدمات  
هذا ابيض ويضم الى التالي المتصلة تعليقا او غير اى غير حيوان هذا هو الطرف الغير المشترك  
من المنفصلة والضمير ههنا ايضا راجع الى الحيوان لا الى الابيض لئلا يخالف الاصل تعالى فيه  
النتيجة الجزئية منفصلة لانها تخلو مركبة من صادق او كاذب ومصادق هذه الجزئية الانسان الرسمى فالخ  
غير الحيوان وان لم يصدق عليه لكن الابيض صادق عليه فيصدق النتيجة المذكورة قوله لا يجوز الخ وال  
لم تكن النتيجة اللازمة من القياس مترا الكوا احد من مقدماته وهو باطل قوله تكون شرطية الخ ضرورة



واستثناء نقیض التالیی نتیجہ نقیض المقدم کقولنا ان کان هذا انسانا فهو حیوان لكن ليس بحیوان  
فلا يكون انسانا وان كانت منفصلة حقیقیة فاستثناء احد الجزئین ینتجہ نقیض الآخر و

احل كما شرطيّة والاخرى وضعية اى اثبات احد جزئيهما او رفضية اى نفيه ليلزم ووضع  
الحكم الاخر او رفضه فاذا عرفت هذا فالشرطيّة الموضوعية التى هى جزء القياس الاستثنائى  
اما متصلة او منفصلة فان كانت متصلة ينتج استثناء عين المقدم عين التالى لاستلزام  
علم اللازم وجود الملزوم وجود اللازم واستثناء نقيض التالى نقيض المقدم لاستلزام  
علم اللازم عدم الملزوم ولا ينتج استثناء عين التالى عين المقدم ولا استثناء نقيض  
المقدم نقيض التالى لعدم استلزام وجود اللازم وجود الملزوم وعدم الملزوم عدم  
اللازم لجواز ان يكون اللازم اعم كقولنا كلما كان هذا انسان فهو حيوان

ان النتيجة التي هي قضية بالفعل انما تصلح جزئيا بشرطية التي طرفا قضيتان بالقوة القرينة من الفصل  
الجزء من المحل التي تتركب من مفردين بالفعل او بالقوة كما في صدر بحث القضايا بقوله ليس له  
وضع في الفاعلة العقلية في كل استثنائي تقتضي ثمانية احتمالات لكن المنتجة في كل قسم بعض منها كما  
حصل في الكتاب بقوله فالشرطية الموضوعية الاشارة الى الشرط المشترك بين الاستثنائي المتصل بنفسه  
فانما لو كانت سالبة لم ينتج الوضوح والرفع شيئا فان معنى السالبة سلب اللزوم او العناد فاذا لم  
يكن من امرين لزوم لم يلزم من وجود احدهما وجود الآخر ولا من رفعه وكذا اذا لم يكن بينهما عناد ولم يلزم  
فقط كذلك كذا في شرح الرسالة وهما شرط آخر مشترك بينهما اعني كلية بشرطية المذكورة او كلية الاستثنائي  
او كلية المحلية الدالة على الموضوع او الرفع فانه لو اتفقت كليتهما معا احتمل ان يكون اللزوم او العناد على  
بعض الماد صانع والاستثنائي على بعض آخر فلا يلزم من اثبات احدهما في الشرطية او في النتيجة ثبوت الجزء الآخر  
واستفاده واعلم ان لكل من الاستثنائي المتصل بنفسه شرط خاص فان المتصلة يجب ان تكون لزوما  
والمفصلة عنادية اما الاول فلان العلم بصديق الاتفاقية مستفاد من العلم بصديق التالى فلو استفيد  
العلم من العلم بهما لزم الدور واما رفع التالى فلما ينتج رفع المقدم لانه الاتصال من تقيضي طرفي الشرطية  
الاتفاقية لا بطريق اللزوم ولا الاتفاق واما الثاني فلان صدق احد طرفي المتصلة الاتفاقية او كذب  
معلوم قبل الاستثنائي فلا يكون مستفادا منه كذا في شرح المطالع قوله لعدم استلزام الا في الشرط على ترتيب  
اللفظ لان عدم استلزام وجود اللزوم وجود اللزوم على عدم اتباع استثنائي ومن التالى عين المقدم و  
استلزام عدم اللزوم عدم استلزام عدم اتباع استثنائي وتقيضي المقدم تقيضي التالى قوله لجواز ان يكون التالى

استثناء نفى احد هما يتبع عين الآخر وعلى هذا ما نفعه الجمع و ما نفعه الخلو  
فصل البرهان وهو قول مؤلف من مقدمات يقينية لان نتائج يقينية  
١٤٩

لكنه ان ينتج انه حيوان ولكنه ليس بحيوان ينتج انه ليس بالانسان ولا ينتج وضع  
الحيوان وضع الانسان ولا رفع الانسان رفع الحيوان وان كانت منفصلة حقيقية  
فاستثناء عين اى جزء كان ينتج نقيض الاخر لامتناء الجمع بينهما استثناء  
نقيض اى جزء كان ينتج عين الاخر لامتناء الخلو عنها كقولنا اما ان يكون هذا العا  
زنجبا او فردا لكن زوج ينتج انه ليس بفرد لكن ليس بزوج ينتج انه فرد وقد عرفت من  
هذا حكم ومانعة الجمع والخلو كقولنا هذا الثنى اما ان يكون شجرا او حجرا لكنه شجر ينتج  
انه ليس بحجر ولا ينتج استثناء النقيض عين الاخر لجواز الخلو كقولنا هذا الثنى اما لا  
حجر او شجر لكنه حجر ينتج انه ليس بشجر ولا ينتج استثناء العين نقيض الاخر لجواز  
الجمع قال البرهان وهو قياس الخ اقول من الاصطلاحات المنطقية  
المذكورة البرهان وهو القياس المركب من اليقنيات الاتية اليقين

عنه عدم الاستلزامين المذكورين معا وانما تحقق هذين التامعين فيما اذا كان اللازم مساويا للملزم نحو  
كلما كان هذا التامنا كان نطقا فليس بمعتبر عندهم لانه ليس بالنظر الى صورة القياس بل هو بخصوص  
المادة مع ان هذين التامعين في تلك الصورة انما هو بواسطة كون التالي فيها ملزوما للمقدم للمادة  
بين المتساويين ففي الحقيقة قياسا ن ولكل قياس نتيجت ان فانهم قوله من الاصطلاحات  
التي كما يجب على المنطق النظر في القياس من حيث الصورة على وجه يتناول خصوصيات الالات كذلك  
يجب على النظر فيه من حيث المادة على ذلك الوجه حتى يمكن الاحتراز عن الخطأ من جهة الصورة  
والمادة في كل فكر وقع منه فلما وقع الفرق عن بحث الصورة شرع في بحث المادة وهو بحث  
الصناعات الخمس وانما قدم صاحب الصورة مع ان المادة مقدمة على الصورة بناكر على ان  
النظر اول ما يقع على صورة الشيء ثم على مادته ووجه تضيق على اذكر قد سر في حاشي لطلوع  
ان مقدمات القياس اما ان تقيد تصديقا او باليقوم مقامه من تجليل لان بالاضيف شيئا منها لا يتعدى  
فتاها والاول اما ان تقيد تصديقا غير جازم وهو الخطأ او تصديقا جازما وحسينا اما ان تقيد جازما  
ليقينا وهو البرهان او غير يقيني فاما ان يعتبر في عموم الاعتراف من الناس او لتسليم من بعضهم  
والا فهو المنطق هذه الصناعات الاربع مضية للتصديق كما يشعر فيقيد التجانس بحجج كاشفة



واليقينيات اقسام ستة الخاضعة لتجويز النقيض المطابق لما في نصوص الامم المتقدمة الزوال اليقينيات  
 من حيث ثابته بعينه النفس كما ستعرف وجعل ترتيب البرهان هو العدة من بيننا اذا فادته اليقين الذي  
 هو العدة من الجزم الذي يحصل من الجدل وهو ان كل من يظن ان اصل من الخطابة وهو شرف مما يحصل من المناظرة  
 والتجليل وان كان النقص من تصديق مطلقا فكان الدائق تائيد الشعر عن المناظرة لكنه قد مر عليها  
 لان قياس صحيح من حيث المادة والصورة بخلاف المناظرة كما ستعرف قوله واليقين هو  
 الاعتقاد لغيرنا بوجوه اليقين لكونه اعتقادا بسيطا الا انه اذا لوحظ مفصلا يرجع الى عقاوين  
 كما قالوا هو اعتقاد ان الشيء بان كذا مع اعتقاده انه لا يمكن ان يكون الا كذا فان الجزم عبارة عن  
 الاعتقاد ان الشيء اى عدم تجويز العقل لنقيض ما اعتقده كما اشار اليه بقوله الخالى عن تجويز النقيض  
 قوله هو الاعتقاد الجازم المخرج بعينه الاعتقاد وانما تصور من الشك الوهم بالتجليل او التصور لا  
 يسمى اعتقادا كما صرح به في شرحه المواقف والجزم لظن غنى اعتقاده بنسبة سم تجويز نقيضها تجويز امر  
 وبالمطابق لجعل المركب اعني الاعتقاد الجازم الثابت الغير المطابق لمواقع وبالمنع الزوال تقليد نصيب  
 فانه يزول تشكيك الشك لعدم تناديه الى الضرورة والبرهان الذين يفيدان الثبات قوله  
 المستعمل الزوال في اقامته مقام الثبات الواقع في عباراتهم اشارة الى انه ليس المراد بالشك غير الزوال  
 على ما قيل لان التقليد ايضا قد يعسر والى المراد عدم مكانه والى تشكيك الشك ابطال السبل بخلاف  
 التقليد او يمكن زواله بذلك لعدم تناديه الى ما يوجب الثبات كاليقين بما ذكرنا ان رفع اقل ان اليقين ايضا  
 يزول احيا فان اعتقاده انما يعقده وان خلاف معتقدهم الاول مع ان الحق هو الاعتقاد الاول لان  
 هذا الزوال انما هو عبارة الوهم للعقل في بعض مقدمات الدليل وهو لا ياتي في الثبات بالشيء الذي ذكرناه  
 كذا افيد قوله واليقينيات الخ يريد ان يقينيات الضرورية التي هي المبادئ الاول للنظريات و  
 اصولها اقسام كثيرة والافايقينيات قد تكون نظريات منقضية لى الضروريات والقياس المركب  
 منها برهان كاللطف من الاقسام المذكورة وانما لم يقل ستة اقسام كما هو مشهور عند الجمهور  
 اشارة الى الاختلاف الواقع فيها فاضحاب المواقف ضم الى المذكورات فتساوبا وهو الوهم  
 في المحسوسات فان احكام الوهم في المحسوسات صادقة نحو كل جسم في جهة بخلاف حكمه في المعقولات  
 الصرفة والمجردات فانه يقاس الخائب على الشاهد فيقع في الغلط نحو كل وجود لا بد ان يكون في مكان

قد اختلفوا في  
 ذكره في بعض  
 مكانه لحد  
 فيقولون ان  
 وهو ان لا يكون  
 وان كان قد  
 بعبارة اخرى

احداها اوليات كقولنا الواحد نصف الاثنين والكل اعظم من الجزء ومشاهدات  
 نحو الشمس مشرقة والنار محترقة ومجربات كقولنا السقونيا مسهل للصغار

اقسام منها الاوليات وهي التي يحكم العقل فيها بمجرد تصور الطرفين كقولنا الكل  
 اعظم من الجزء ومنها المشاهدات وهي التي لا يحكم العقل فيها بمجرد تصور الطرفين  
 بل يحتاج الى المشاهدات بالحس كالحكم بان الشمس مشرقة والنار

دجته ومنهم من ثلث لقسمة حصر الضرورات في الاوليات والحسيات والوجدانيات بل في الاوليات  
 اوراجالبا في فيها الفطريات في الاوليات لقربها منها كما ستعرف والوجداني في الحسيات  
 لان الحس الظاهر او الباطن مدخل في كل منهما كما سيحكي قوله وهي التي الخ اى الطرفين هو  
 حيث انما طر فان النسبة فاعل في تصور النسبة ايضا كما صرح به في شرحه المواقف فالنسبة  
 لا يحتاج الجزم بعد لتصورات الثلث على ما هو مناط الحكم اى امر اخر فلا ينافي اوليتها بالتوقف  
 في الجزم ممن ليس له استعداد التصور على وجه هو مناط الحكم انما نقصان الغزوة كالبلد والصبيا  
 اوليتها لظن الفطرة بالعقائد المضادة للاوليات كما يكون لبعض العوام والجهال وانما سميت  
 اوليات لحصول الحكم فيها باول التوجه ويسمى بديهيات ايضا كذا في شرحه المطالع واعلم ان تصور  
 حار فيها قد يكون بديهيا كالمثال المذكور وقد يكون نظريا نحو الممكن يحتاج في الوجود الى مرجع وقد يكون  
 احدهما بديهيا دون الآخر نحو الجزم مركب من الهيولى والصورت كذا افيد قوله الكل اعظم  
 من الجزء لانه بمنى ان الجزء اذا كان له مقدار فكل اعظم مقدار اسنه فلا يرد ان الجسم عند التشكيك  
 مركب من اجزاء لا تجزى التي لا مقدار لها فلا يقال انه اعظم من جزءه لان اعظم والصغر من خواص  
 المقدار واما ما قيل ان بعض اجزاء الحيوان قد يصير اعظم منه لعاض كالورم فوهم ناش من عدم تصور  
 معنى الكل والجزء والافا لكل عبارة عن ذلك العضو المتورم مع باقى الاعضاء فنجعلها اعظم من  
 ذلك المتورم قوله كالحكم بان الشمس الخ في ايراد المشايخين اشارة الى ان المشاهدات فتساوبا  
 احدهما ما يحكم العقل بواسطة الحس الظاهر من الحواس الخمس المعروفة ويسمى حسيات كالحكم بان الشمس  
 مشرقة بذهنية الباصرة والنار محترقة بواسطة اللمسة واما ما يحكم به بذهنية الحس الباطن لى  
 الحس المستتر كوالخيال والوهم والحافظة والمتصفة ويسمى وجدانيات وقضايا اعتبارية كالحكم بان  
 جونا وعطشا وفرحا وغما بواسطة القوة الواهية فان شأنها وان كان ادراك المعاني الغزوية المستترقة  
 عن المحسوسات كصدقة زيد وعداؤه عمر لكننا نكرها سلطان القوى المدركة ليس ادراكها مختصا



محرقة وان لنا جوعا وعطشا وخوفا ومنها المجربات وهي التي يحتاج العقل في الجزم  
الى تكرار المشاهدة مرة بعد اخرى كالحكم بان شرب السقمونيا مسهل للصفاة  
ومنها الحدسيات هي القضايا التي يحكم العقل بها بالحدس المفيد للعلم كالحكم  
بان نور القمر مستفاد من نور الشمس والحدس هو سرعة انتقال الذهن من المبدأ  
الى المطلوب بحيث يحصل المبادئ مع المطالب دفعة واحدة

تلك المعاني فالظاهر ان المعاني الجزئية كلها سواء كانت متسلسلة عن المحسوسات ام لا مدركة بها كذا  
افاده بعض المحققين في تعليقاته على شرح مختصر الاصول بهذا الوجه كون اشغال الجوع والخوف  
مما هو مدرك النفس حقيقة مثال الموجودات وقال في شرح المواقف ان ما تجده تنفوسه لا آياتنا  
مندرج في الموجودات وسدود منها والظاهر ان يجعل المقسم المحسوسات وتقسيم الى مشاهدات ومجردات  
كما وقع في شرح المطالع وشرح العلامات لان المشاهدة كونها من المحسوسات لا بالعكس قوله  
وهي التي يحتاج اليها الحكم فيها وان كان بواسطة الحس الظاهر لكنه يحتاج الى  
مشاهدات متكررة بل الى فهم قياسي خطي ايضا وهو ان الحكم لو كان اتفاقيا لما كان دائما  
او اكثر باوجه امتيازات عن المشاهدات ولذا قالوا انه لا بد في المجربات من وقوع فعل من  
الانسان كشرها او سقمونيا مثلامر ان الحكم المجرب ان غيره قوله المفيد للعلم بحيث يزول الشك  
مع ذلك بشهادة القرآن فالما شاهدنا اختلاف القمر في شكله لونه بحسب اختلاف اوضاعه من  
الشمس قربا وبعدا احسن ان نوره مستفاد من نورها قال في شرح المواقف لا بد فيها من تكرار  
المشاهدة ومقارنة القياس الخفي كالمشاهدات والفرق بينهما ان سبب معلوم سببية ومجهول المامية في  
المجربات معلوم سببية المامية معاني الحدس شيئا انتهى وايضا لا بد في التجربة من فعل يفعل الانسان كما مر  
بجلائل الحدس فانه انما يتوقف على تكرار المشاهدة فقط كذا في شرح المطالع قوله والحدس هو سرعة الخيال  
هو تفسير الحدس في حواشي الرسالة في تسامح في عبارة اول حركة في الحدس السرعة في الاوصاف  
المختصة بالحركة فلا معنى لوصف الانتقال بها وانما هم شبهة لعدم التدرج في الانتقال سرعة الحركة والتنبه  
على هذا التسامح فسر بقوله بحيث يحصل المبادئ مع المطالب دفعة واحدة فالحاصل ان الحدس هو حصول المبادئ  
المرتبة في الذهن مع المطالب فلا حركة فيه والانتقال فيه ليس بحركة فان الحركة تدرجية الوجود والانتقال

ومنها المتواترات وهي القضايا التي يكون جزم العقل بها بواسطة السماع من  
جمعة كنفير يستحيل قواطعهم على الكذب كقولنا محمد صلى الله عليه وسلم ادعى النبوة  
واظهر المعجزات ومنها قضايا قياساتها معها وهي القضايا التي يحكم العقل بها بواسطة التنبه

في الحدس ان الوجود بخلاف الفكر فانه لا بد فيه من حركتين حركة من المطالب نحو المبادئ لتحصيلها ورجوعها  
الى المطالب نحو رتبها على وجه يؤدي الى المطلوب احاصل ما ذكره في شرح الرسالة وبهذا يظهر ان الحدس انما  
ينافي الحركة الثانية او الانتقال التدريجي من المبادئ الى المطالب اما الحركة الاولى اعني الانتقال التدريجي  
من المطالب الى المبادئ فوجودها في بعض المواد لا ينافي الحدس فان كون هذا الانتقال تدريجيا لا ينافي  
كون الانتقال من المبادئ الى المطالب فنيا كذا افاده مولانا عبد الحكيم في حواشي الرسالة فاقيل ان  
قوله في حواشي الخيال ان الحركة الثانية مفقودة في الحدس ليس بصحيح اذ المفقودة فيه هو الحركة الاولى  
دون الثانية لان الاولى هي الفارقة بين الحدس والفكر ليس بصحيح مشاهده عدم التدبر لسنه الحركة  
فانه لا بد فيها من التدرج فاللازم في الحدس عدم التدرج انما في استنوع المبادئ مع المطلوب دفعة  
واحدة لعدم التدرج الاول بخلاف الفكر فانه لا بد فيه من التدرجين وقال المحقق الطوسي الحدس  
هو انظر بالحدس والوسط دفعة وجرد والاتفات الى المطلوب اعني تمثيل المطالب في الذهن مع الحدود  
الوسط من غير طلب بالحركتين وقال الامام الفخر هو الحركة الاولى فان وجدت الثانية فالفكر تام وان  
لم توجد فاقصر الحدس هو الحركة الثانية بان يقع الحدس في الذهن اولاً ثم يساق منه الى  
المطوب لا توجد فيه الحركة الاولى فقطير الطوسي صرح في انتفاء كلتا الحركتين معاني الحدس وتفسير  
الامام لخص في خلاف المشهور ولا مناقشة في الاصطلاح قوله بواسطة السماء الخ ولا بد فيها اليقين من  
تكرار السماء المذكور والضم القياس الخفي اليه كذا في شرح المواقف بان يقال انه خبر قوم يستحيل  
قواطعهم على الكذب كل خبر كذا كذا فلو وقع الا ان العلم بهذا القياس يهدي ولذا ينفى الخبر المتواتر  
العلم لليلة والصبيان ايضا كذا افيد قوله قضايا قياساتها معها وتسمى الفطريات ايضا وهي القضايا  
التي تكون لتصورات اطرافها ملزومة لقياس جلي حاضر لا يغيب عن من الحكم وهي قرينة من الاوليات  
ولذا وضعها صاحب المواقف في المرتبة الثانية والفرق بينهما ان تصور لظرفين كانت في الجزم في  
الاوليات والاحتياج الى ضم قياسي جلي بخلاف الفطريات والمراد بالمعية المعية الزمانية فلا ينافي



الذهن وهو الانتساب بمساويين والجدل وهو قول مؤلف من مقدمات مشهورة والخطابة وهو قول مؤلف من مقدمات

الذهن كالحكم ببيان الأربعة زوج بواسطة وهو الانتساب بمساويين ولهذا قيل له قلت ان الأربعة زوج تقول على القول انه منقسم بمساويين قال والجدل قياس الخ أقول من الاصطلاحات المنطقية المذكورة الجدل وهو القياس المركب من المشهورات لا لزوم الخصم واقناعه ومنها الخطابة وهي القياس المركب من المقدمات كلية مقبولة من شخص معتقد فيه كالقضايا المأخوذة

التقدم الذاتي للقياس عليهما وانما سميت القضية الواحدة التي سبقت في الحكم قياسا لانها اذا وضعت تفصيلا صارت قياسا بالفعل مركبا من قولين قوله وهو الانتساب الخ فبشارة الى ان الزوجية غير الانتساب المذكور فان الزوج محمل وانقسم بمساويين تفصيلا فيصح ان يستدل على كون الزوج زوجا باية منقسم بمساويين وكل منقسم بمساويين زوج فالاربعة زوج كما يقال نه احيوان ناطق وكل حيوان ناطق انسان فكذا الانسان فمن التوهم باقيل ان الزوجية هو الانتساب بمساويين فالاربعة زوجين فالاوسط عين الاكبر فلا يصح القياس المذكور قوله من المشهورات هي القضايا التي يحكم بها بواسطة اعتراف المحققين من الناس بها المصلحة عامة كقولنا العدل حسن والظلم قبيح او بسبب رقة القلب نحو مسألة الفقر والمحمودة او حمية النفس نحو كشف العورة مذموم او بسبب عادات كقبح نوح الحيوانات عند اهل الهند او بسبب الشرائع واداب كالامور الشرعية والاخلاق الحسنة فالمشهورات قد تكون مشهورة عند الكل وقد تكون مشهورة اكثر نحو الاله واحد او عند طائفة كقبح الذبح فبه قد تكون صادقة وقد تكون كاذبة كذا في مفرح المطالمة وشرح المواقف واعلم ان الجدل كما تتركب من مشهورات تتركب من المسلمات جدا ومن مشهورات والمسلمات هي القضايا تؤخذ من الجسم سلمة او تكون سلمة من الجسمين فيستبين عليهما كل منهما كلاما في دفع كلام الآخر كتسليم الفقهاء مسائل اصول الفقه كذا في شرح الرسالة قوله لا لزوم الخصم الخ اشارة الى ما هو الغرض من الجدل بينه ان المجادل قد يكون سائلا او غايبا عليه ان يلزم الجسم وليست فيه كبر المقدمات على اي وجه تشار من مشهورات او المسلمات ولا ينظر الى صدقها وقد يكون مجيبا وغايبا عن البيان لما يصير له من الجسم بل يقنع ويرضيه باليسر ووجه البرهان ويدفعه عن نفسه قوله مقبولة الخ اسى مأخوذة بالقبول فمن يتيقده فيا جمهورا لا مساوي من المعجزات والكرامات كالانبياء والاولياء والاختصاص لمزيد عقل ودين كامل العلم والزهديا القضايا المأخوذة من

١٤٣

مقبولة من شخص معتقد عليه او مظنونة في الشعر وهو قياس

١٤٥

من الانبياء عليهم السلام والاولياء الصالحين رحمهم الله ومنها المظنونات كقولنا كل من يطوف بالليل فهو سارق ومنها الشعر وهو قياس مركب من مقدمات يحصل للنفس منها القبض البسيط كما اذا قيل الخش يا قوتية سيالة

الانبياء والاولياء والعلماء والزهاد نافعة جدا في تعظيم امر الله تعالى والشفقة على خلق الله تعالى كذا في مخرج الرسالة لكن الصواب ما قاله في شرح المواقف ان المقبولة التي سبقت تؤخذ من جنس النطق فيكون في العلم والاختيار والحكماء والابرار بخلاف القضايا المأخوذة من الانبياء والذين علم صدقهم فانما يقينية نظرية مستفادة من القياس البرهاني وهو انه خبر من ثبت صدقه بالمعجزات وكل خبر به اشارة له لولا راق وكذا الحال في القضايا المأخوذة من الاولياء كذا انيد قوله ومنها المظنونات الخ اي من المقبولات والمقبولات في العلم كافي المرس اشارة الى الرواية لان القضايا المظنونة والمقبولة من جنس او واحد فان المظنونة مقبولة من وجه فكل منهما مظنونة يحكم بها حكما راجحا لا جانا فالاولي هو الاكتفاء بالمظنونات الا انهم افردوا المقبولات بالذكر ولما ادوا بالمظنونات ما عدا حالان العام اذا قبل بالخاص يراى به ما عدا الخاص فيه فكل في المظنونات المعجزات والمشتقات والحجريات الغير الواصلة الى حدان من المشهورات في بادي الرأي وهي التي تأخذ النفس في بادي الرأي اذا فكرت فيها رجعت عنها كقولك من الاحسان اخذ الاخ ظالم او ظلموا والغرض من الخطابة توبيخ الناس فيما يقع من امور حاشتهم ومعاذهم ومزيدهم عما يضرمهم موشان الوعظ والخطابة ولذا سميت خطابة وتوصل للنفس بالقبض الخ لا تعذيب تصديقا واذا عاينا للنفس بل تعذيب تخيلا شبيها بالتصديق بان لو فيها قبضا وبسطا واقداما وحجابا فقولك في غسل اذ مرة هو مظهره يتغير الطبع عن تناولهم العلم بانه كاذب فبما مرجح للاحجام عنه مثل بالوكان هناك تصديق جازم بكونه مراد فوكان في اخرها سيالة يا قوتية يرغب الطبع في الاقدام على شربها مع ظهور كذبه ترغيبا مثل بالوكان هناك تصديق بذلك كذا في حواشي المطلع ومنه ظهر ان عدا الشعر من اقسام القياس على سبيل المجاز حيث يظهر الشاعر افاقة التصديق السامع لغيره فيه او ينفر عنه ولذا سقطت البعض عن القيمة والغرض من الفعل النفس بالترغيب او الترهيب واذا قارنه الجسم او الوزن كما هو الشرط عند المتأخرين والمتعارف الآن للمعادة فاخرا خصوصا اذا ادى بالجان طيبة احصاء مجيدة ومقدمة قد تكون صادقة لكن بضدية للتخمين بل في الغالب تكون كاذبة ولذا قيل احسن شعر كذبه كذا في حواشي المطالمة قوله الخش يا قوتية الخ



تنسب منها النفس واذا قيل العسل مرة مهووعة تنقبض النفس وتنفر عنها  
ومنها المغالطة وهي قياس مركب من مقدمات كاذبة شبيهة بالصادقة او  
بالمشهورات او مركب من مقدمات وهمية كاذبة والغلط اما من جهة  
الصورة بان لا يكون على هيئة منتجة لاحتلال شرط بحسب الكمية

حمار تقوى الجمان والنبهان كالياقوت سياتر بالغة في سبلان اي سريلج الجريان في الخلق قوله  
العسل مرة الخ يضم لهم ضد الحلو وهو مرة من التهويم بمعنى يقي أو دون ويجوز ان يكون بكسر الميم بمعنى  
الصفر الذي يهبط من الاخطاط الاربع فالمعنى انها تتجمل الى الصفر وقصيرة وتوجب القبح  
فكانها بالفعل مرة وهو كذا افيد قوله وهي قياس الخ والغرض منه تعليل خصم وعظم فانه تافه  
ليتحذر عنها والمغالطة بينهما اعم من القياس السفسطى المركب من الكواذب شبيهة بالصادقة او اعم  
القبول ومن القياس المشايخ المركب من الكواذب شبيهة بالمشهورات التي اعتبر فيها عموم الاعتراض  
والاول يقال في مقابلة الحكيم الذي دابا لالتان بالمقدمات الحقيقية والثانية في مقابلة الجدل  
كذا في شرح المطالع وكذا المغالطة المركبة من البهيميات اذا قوبل بها الحكيم ليس سفسطة واذا قوبل  
بها الجدل ليس شاذة في المغالطة تخص في القسمين كذا افاده العلامة قوله الشبيهة بالصادقة  
اقول بصورة الفرس هذا فرس وكل فرس صهال منتهج ان يهاصحال في الاستدلال بالقرسية  
فان يشبه القياس الصادق وهو اذا كان المشار اليه فرس حقيقيا لكنه ليس منه كما ستعرف قوله  
او بالمشهورات كقولك فلان يطوف بالليل فهو زاهد فانه في الاستدلال بقيام الليل يشبه  
المشهور وهو قولنا فلان يطوف بالليل فهو سارق وليس منه لان يطوف بالليل في المشهور سبب  
الاتصاف بالسارقية لا بالزاهدية قوله وهمية وهي القضايا التي يحكم بها الوهم في امور غير محسوسة  
قياسا على المحسوس كالحكم بان كل موجود ذو وضع وكل ذي وضع جسم او حال فيه فانه متمم في حقه تعالى  
وكالحكم بان وراة العالم فضاء لا يتناهى وكل فضاء بعد وجوده فانه بالكل اذ ليس فوق الحدب شيء  
بل عدمه صفة ضرورة تناسي الابعاد على ما بين محله بخلاف احكام الوهم في المحسوسات كقولنا كل جسم  
جهة فانه صادق ولذا افيد الوهمية بالكاذبة قوله والغلط الخ يعني ان هذا اشتباه القياس  
الكاذب بالصادق اما صورة القياس او مادته على سبيل منه فخلو اذ قد يكون القياس فسادا للمادة وبصورة

او الكيفية بان يكون كبرى الشكل الاول جزئية او الصغرى سالبة واما من جهة المادة بان  
يكون بعض المقدمات كاذبة شبيهة بالصادقة اما من جهة الصورة كما اذا قلت لصوا الفرس  
المنقوش على الجدار هذا فرس وكل فرس حيوان فهذا حيوان وهذا ان اريد بالفرس الاول  
الفرس الحقيقي وان اريد بالفرس صورة فالفلسا من جهة الصورة لعدم تكرار الوسط او من  
جهة المعنى كوضع القضية الطبيعية مقام الكلية كما اذا قلت الانسان حيوان الحيوان جنس  
ينتج الانسان جملان الكبرى ليست كلية واعتراض بان وضع الطبيعية مكان الكلية ليس فسادا للمادة  
تخلو اذ هو عبارة عن كون المقدمات على ما هي في الاشكال لا بالقوة وللا بفعل اذ كانت على ما هي  
لكن فائدة نشر الطالاج كعدم تكرار الوسط وفساد المادة عبارة عن كذب المقدمات التي تناسيها  
بالصادق لفظا او معنى كذا في حواشي مختصر الاصول قوله شبيهة بالصادقة اما من جهة الصورة  
يريد ان كذب القياس بحسب المادة على قسمين قسم يكون الغلط فيها ناشئ من اللفظ وقسم يكون  
ناشئا من المعنى اما من اللفظ فلكونه مشتقا من معنيين كقولك للذهب هذا عيّن وكل عيّن لم يبق  
فان الصغرى صادقة باعتبار معنى وكاذبة باعتبار معنى آخر وكونه مستعملا فيها بالحقيقة والمجاز  
كقولك نقش الفرس هذا فرس وكل فرس صاهل فان الصغرى صادقة ان حملنا الفرس على المعنى المجازي  
اي النقش وكاذبة ان حملناه على الحقيقة قوله هذا ان اريد الخ اي كون هذا المثال مثالا لفساد المادة  
من جهة اللفظ اذ اردنا بالفرس الاول الحيوان الصاهل فانه حينئذ تكذب الصغرى واما اذا اريد بصورة  
الفرس باثبات حقيقة كان من اقسام فساد صورة القياس لعدم تكرار الوسط حينئذ فلا ينتج لكن  
لان فساد المادة لان المقدمتين حينئذ صادقتان قوله او من جهة المعنى عطف على قوله اما من جهة  
الصورة المذكورة ثانيا فهو بيان للتقسيم الثاني من اقسام فساد المادة وعلم بهذا اعطيت ان المراد بالصورة  
الواقعة في مقابلة المعنى هو اللفظ لا ما هو مقابل المادة حتى لازم تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره كما بهم يدل على  
هذا كلامه قدس سره في حواشي مختصر الاصول ان الخطا في البرهان اما الخطا زادة واما الخطا صورة وخطا  
المادة اما من جهة اللفظ او من جهة المعنى قوله فان الكبرى ليست الخ على صحة المثال يعني ان  
مادة هذا القياس فساد من جهة المعنى لان الوجه كبرى الشكل الاول هو الكلية الحاكمة على افراد الموضع  
اعني كل حيوان جسم مثالا للطبيعة اعني الحيوان جنس فكان يستعمل الواضع الطبيعية مكان الكلية زعم الخاد





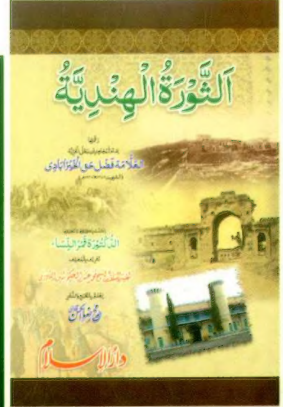
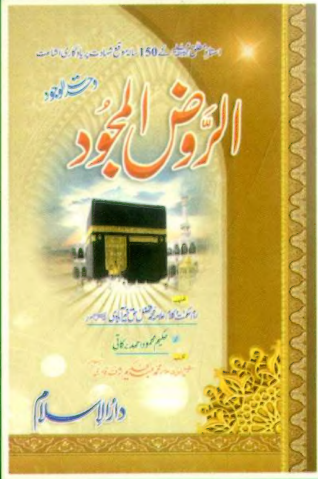
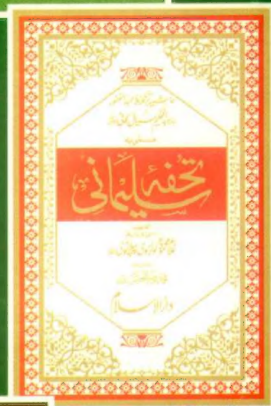
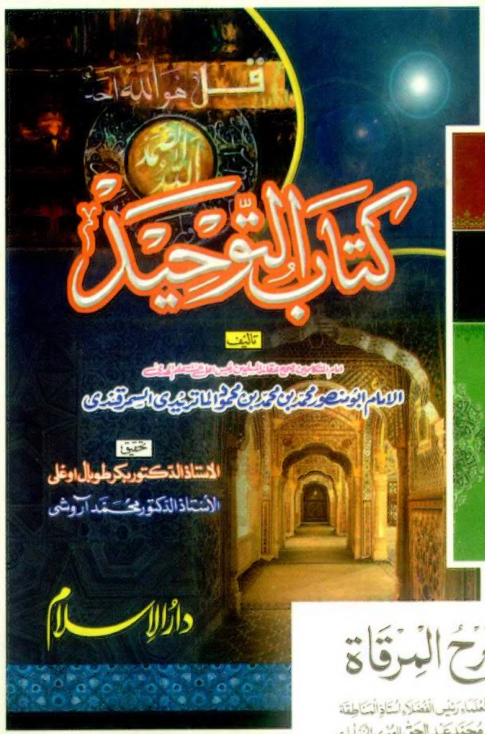


# ”دارالاسلام“ کی شائع کردہ تراثِ علمیہ

- 1- اہلین مع تنقید و تبصرہ 2- الرشد 3- نزہۃ المقال فی لحیۃ الرجال  
پروفیسر علامہ سید محمد سلیمان اشرف بہاری رحمۃ اللہ علیہ سابق صدر شعبۂ علوم اسلامیہ مسلم یونیورسٹی، علی گڑھ
- 4- اباحت ضروری: حافظ ولی اللہ لاہوری رحمۃ اللہ علیہ تحشیہ: مولوی فقیر محمد جہلمی رحمۃ اللہ علیہ تحقیق: خورشید احمد سعیدی
- 5- الرض المجود (ودعہ الوجود): علامہ محمد فضل حق خیر آبادی رحمۃ اللہ علیہ مترجم: حکیم سید محمود احمد برکاتی رحمۃ اللہ علیہ
- 6- حیاتِ استاذ العلماء مولانا یار محمد بندیالوی رحمۃ اللہ علیہ: علامہ غلام رسول سعیدی
- 7- مولو و کعبہ کون؟: مولانا قاری محمد لقمان قادری
- 8- دفاعِ سیدنا امیر معاویہ: شیخ حیات مندی، عبدالعزیز پرباری، عبدالقادر بدایونی، عبدالرشید جھنگوی وغیرہم
- 9- رسائل مولانا خیر الدین خجوری دہلوی رحمۃ اللہ علیہ (والدہ ابوالکلام آزاد)
- 10- الثورة الهندیة: الامام فضل حق الخیر آبادی، تحقیق: الدکتورۃ قمر النساء
- 11- مدحِ امام زین العابدین رحمۃ اللہ علیہ: ابو فراس فرزدق تمیمی، مترجم: مولانا اسید الحق محمد عاصم قادری رحمۃ اللہ علیہ
- 12- نظام العقائد معروف بہ عقائد نظامیہ: حضرت مولانا محمد فخر الدین چشتی نظامی رحمۃ اللہ علیہ
- 13- فکر و نظر کے دریچے: مولانا ڈاکٹر غلام زرقانی
- 14- فیضیہ (فن مناظرہ): ادیب ہند مولانا فیض الحسن سہارن پوری رحمۃ اللہ علیہ
- 15- البوارق الحمدیہ مع احقاق الحق وابطال الباطل: سیف اللہ المسلمول حضرت شاہ فضل رسول عثمانی بدایونی رحمۃ اللہ علیہ
- 16- کتاب التوحید: امام اہل سنت سیدنا امام ابو منصور محمد ماتریدی رحمۃ اللہ علیہ
- 17- عرفانِ مذہب و مسلک مع عرفانِ حقیقت: یسین اختر مصباحی
- 18- دعوتِ دین کے جدید تقاضے: محمد ناصر مصباحی
- 19- دعوت و تبلیغ کی راہیں مسدود کیوں؟: ذیشان احمد مصباحی
- 20- حدیث افتراق اُمت تحقیقی مطالعہ کی روشنی میں: مولانا اسید الحق محمد عاصم قادری رحمۃ اللہ علیہ
- 21- حق و باطل کا فیصلہ (ترجمہ فیصل المتفرقہ بین الاسلام والزندقہ): امام محمد غزالی رحمۃ اللہ علیہ مترجم: مفتی دشا احمد قادری
- 22- اسلام زدہ کیوں؟: مولانا ڈاکٹر غلام زرقانی
- 23- البواقیت المہریۃ (تراجم العلماء لاهل السنۃ): العلامة غلام مہر علی کولروی
- 24- مجلہ ”حجۃ الاسلام“ / علامہ اشرف سیالوی نمبر
- 25- ماہ نامہ جام نور، دہلی / عالم ربانی (علامہ اسید الحق قادری) نمبر (ماہ نامہ جام نور ہر ماہ شائع ہوتا۔)
- 26- کلیاتِ کافی: سلطان نعت گو یاں حضرت مولانا سید کفایت علی کافی مراد آبادی رحمۃ اللہ علیہ
- 27- ملفوظات شاہ فضل رحمن گنج مراد آبادی (پانچ مجموعہ ہائے ملفوظات)



# تراث العلمیۃ الاسلامیۃ



مکتبۃ حقیقیہ پروا ڈیروا معمل خان  
0346-9505944

جامع مسجد محمد بن عبد الله بن عبد المطلب، اندرون بھائی گیٹ، لاہور، پنجاب - پاکستان  
0321-9425765 darulislam21@yahoo.com